وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي-تبسة-

قسم العلوم الإقتصادية

الرقم التسلسلي:..... /2023

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي(ل م د)

فرع: العلوم الإقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

المذكرة الموسومة ب:

أثر الحكم الراشد على النمو الإقتصادي في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا خلال الفترة (1996-2021)

من إعداد :

- ملوكي أميرة
- سبتي إيمان

تحت إشراف الأستاذة :

د/ بن الصغير فاطمة الزهراء

أعضاء اللجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
مهري عبد المالك	أستاذ محاضر أ	رئيسا
بن الصغير فاطمة الزهراء	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
حمه عمير	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2023/2022

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

شكر وعرفان

الحمد لله والشكر لله الذي وفقنا لإنهاء هذا العمل

وعلى ما يسره لنا لنشق هذا الطريق

يسرنا تقديم أسمى عبارات الشكر والتقدير على وجه الخصوص للأستاذة الفاضلة المشرفة الدكتورة **بن الصغير فاطمة الزهراء** لما قدمته لنا من جهد ونصح ومعرفة طيلة انجاز المذكرة ومساعدتنا في اختيار الموضوع ، لكي جزيل الشكر .

ونتقدم بجزيل الشكر والاحترام لكل الأساتذة الذين ساهموا في تلقينا للعلوم طيلة مسيرة العلمية

كما نتقدم بالشكر لأعضاء اللجنة الموقرة الذين تكرموا بقبول ومناقشة هذه المذكرة

لكل من ساهم في تقديم يد العون لنا من قريب أو بعيد

شكرا جزيلا

إهداء 1

ما كنت لأفعل لولا أن الله مكنني ليس بجدي ولا باجتهادي إنما بتوفيقك وبركتك علي يا رب لك الحمد قولا وفعلا وشكرا ورضا تم بحمد الله وفضله تخرجي ، أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى :

من بسمتها غايتي وما تحت أقدامها جنتي ودعائها سر نجاحي أمي الغالية حفظها الله

من سعى لأجل راحتي ونجاحي ولم يبخل علي بأي شيء إلى أعظم وأعز رجل في الكون أبي الغالي رعاه الله

نجوم سمائي المتلألئة وسندي في الحياة إخوتي إيناس رانيا حبيبي الصغير يوسف

إلى زميلتي في البحث أميرة

إلى كل الأشخاص الذين أحمل لهم المحبة والتقدير

إلى كل من علموني حرفا وكانوا معي طيلة مشواري الدراسي

شكرا لكم

2023

الطالبة

سبتي إيمان

إهداء 2

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع الذي أهديه الى كل من ساندني طيلة انجاز هذا العمل الى اعز ما املك في الوجود أمي حفظها الله وأطال الله في عمرها

الى روح والدي الحبيب رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

الى أخواتي حفظهم الله وأذكر بالأخص أختي الصغيرة "حدة"

الى مراد طالما وقف بجانبي وساندني في كل المواقف

الى كل الأهل والأقارب

الى جميع الزميلات

الطالبة

ملوكي أميرة

الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الحكم الراشد على النمو الإقتصادي في كل من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا(MENA) خلال الفترة (1996-2021).

ولتحقيق هذا الهدف تم إستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (PANEL)، بالإعتماد على برنامج EVIEWS12، حيث تم المفاضلة بين كل من نموذج الأثر التجميعي والأثر الثابت والأثر العشوائي وذلك من خلال إختبارات إحصائية مناسبة، وتبين بأن نموذج الآثار الثابتة هو الأمثل في تقدير معالم نموذج الدراسة، حيث تم التوصل من خلال النتائج إلى وجود أثر موجب ومعنوي لنوعية التنظيمية، وأثر سالب للصوت والمسائلة وحكم القانون على النمو الإقتصادي، بالإضافة إلى تأثير ضعيف نوعا ما لمؤشرات الحكم الراشد في تفسير النمو الإقتصادي وهذا ماتوافق مع بعض الدراسات السابقة.

الكلمات المفتاحية: حكم راشد، نمو إقتصادي، صوت ومساءلة، حكم القانون، نموذج بانلpanel، دول منطقة MENA.

Abstract:

This study aimed to find out the impact of good governance on economic growth in each of the countries of the middle East and North africa (MENA) during the period (1996-2021).

To achieve this goal panel time series models were used based on the Eviews12 program, where a comparaison was made between the summative effect model, the fixed effect,and the random effect,through appropriate statistical tests it was found that the fixed effects model is optimal in estimating the parameters of the study model.where it was finding through the résultas that there is a positive and significant effect of organizational quality and a negative effect of voice,accountability and. the rule of low on economic growth .in addition to a rather week effect of the indicators of good governance in explaining economic growth.this is consistent with some previous studies.

Keywords : good governance, economic growth, voice and accountability ,rule of low,MENA countries, panel model

الفهرس العام

الفهرس العام

شكر وعرفان

إهداء

ملخص

فهرس عام I

فهرس الجداول IV

فهرس الأشكال VI

فهرس الملاحق VIII

قائمة المختصرات IX

مقدمة أ

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للنمو الإقتصادي والحكم الراشد 02

تمهيد: 02

المبحث الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي والحكم الراشد 03

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي 03

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول الحكم الراشد 11

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للنمو الاقتصادي والحكم الراشد 17

المطلب الأول: الدراسات السابقة لعلاقة النمو الاقتصادي بالحكم الراشد 17

المطلب الثاني: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة 21

خلاصة الفصل: 26

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر الحكم الراشد على النمو الإقتصادي 28

تمهيد: 28

المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة 29

المطلب الأول: عينة الدراسة ومتغيرات الدراسة 29

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة 35

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها 43

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة 43

المطلب الثاني: تحليل النتائج ومناقشتها 48

خلاصة الفصل: 50

خاتمة 52

قائمة المراجع 55
الملاحق 61

فهرس الجداول

فهرس الجداول:

جدول رقم 01: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسة المحلية 22

جدول رقم 02: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات العربية 23

جدول رقم 03: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات الأجنبية 24

جدول رقم 04: تطور مؤشر الصوت والمساءلة للفترة (1996-2021) 31

جدول رقم 05: تطور مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف للفترة (1996-2021) 32

جدول رقم 06: تطور مؤشر فعالية الحكومة للفترة (1996-2021) 32

جدول رقم 07: نتائج تقدير النموذج الانحدار التجميعيPRM 43

جدول رقم 08: نتائج اختبار Lagrange لاغرانج LM 44

جدول رقم 09: نتائج إختبار هاسيو Hsiao 44

جدول رقم 10: تقدير نموذج الآثار الثابتة 46

جدول رقم 11: نتائج الآثار الثابتة الخاصة بكل دولة 47

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال :

شكل رقم 01: أنواع النمو الإقتصادي	5
شكل رقم 02: تصورات آدم سميث حول النمو الإقتصادي	7
شكل رقم 03: تصورات توماس مالتوس حول النمو الإقتصادي	7
شكل رقم 04: مخطط نموذج رومر	11
شكل رقم 05: تطور النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط للفترة (1996-2021)	30
شكل رقم 06: تطور سيادة القانون للفترة (1996-2021)	33
شكل رقم 07: تطور نوعية التنظيم للفترة (1996-2021)	34
الشكل رقم 08 : تطور مؤشر محاربة الفساد للفترة (1996-2021)	35
الشكل رقم 09 : إجراءات إختبار التجانس	38
الشكل رقم 10 : نتائج اختبارHausman	45
الشكل رقم 11 : توزيع بواقي التقدير لنموذج الآثار الثابتة	47

فهرس الملاحق

فهرس الملاحق :

الملحق رقم 01: مؤشرات الحكم الراشد وقيم النمو الإقتصادي لدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط (1996-2021) 61
الملحق رقم 02: نموذج الإنحدار التجميعي 68
الملحق رقم 03: اختبار لاغرانج LM 69
الملحق رقم 04: نموذج الآثار الثابتة FEM 69
الملحق رقم 05: النموذج العشوائي REM 69
الملحق رقم 06: إختبار هاسيو Hsiao 70
الملحق رقم 07: إختبار هوسمان الكامل :(Hausman) 70
الملحق رقم 08: إختبار التوزيع الطبيعي 71
الملحق رقم 09: الآثار الثابتة لكل دولة 71

قائمة المختصرات :

OUCD : منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي

GDP : إجمالي الناتج المحلي

MENA : دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا

PANEL : نماذج السلاسل الزمنية المقطعية

FEM : نموذج الآثار الثابتة

PRM : نموذج الإنحدار التجميعي

REM : نموذج الإنحدار العشوائي

مقدمة

مقدمة :

في نهاية القرن العشرين حدثت إنهيارات إقتصادية وذلك راجع إلى نقص الخبرات وعدم توفر إدارات ذات كفاءة ومهارات متميزة، وقد كشفت الدراسات الحديثة للبنك الإفريقي للتنمية أن الدول النامية شهدت ضعفا للنمو الإقتصادي بالرغم من توافر الموارد الأولية واليد العاملة الخبيرة .

وعليه فإن اقتصاديات دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط تسعى لحصولها على أعلى قيم للنمو الإقتصادي بغرض الخروج من دائرة التخلف ومجابهة الفقر وتحقيق التنمية الإقتصادية فهو يعتبر مؤشر من مؤشرات تطور ورخاء الدول و يعد شرط أساسي لتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع ، وفي هذا الشأن بحث رجال الفكر الإقتصادي عن أهم العوامل التي من شأنها أن تؤثر على النمو في شتى المجالات، وجعله في أحسن صورة ، ومن هذه العوامل نجد الحكم الراشد أو مايسمى بالحكم الرشيد.

وقد أكد خبراء المنظمات الدولية على تطبيق سياسيات وبرامج الإصلاح الإقتصادي، والتركيز بالدرجة الأولى على الحوكمة الرشيدة بإعتبارها ركيزة أساسية تقوم عليها الوحدات الإقتصادية و لما لها أهمية كبيرة في إستخدام الحكام للموارد العامة استخداما أكثر فعالية ، وذلك لتلبية إحتياجات الأفراد وتحسين الإنتاجية وزيادة رفاهية الدول وتحقيق معدلات نمو جيدة.

أولا : إشكالية الدراسة

على ضوء ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

- **ماهو أثر الحكم الراشد على النمو الإقتصادي في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط خلال الفترة (1996-2021)؟**

ثانيا : الأسئلة الفرعية

للإلمام بجميع جوانب السؤال الرئيسي تم طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- ✓ ما المقصود بالحكم الراشد والنمو الاقتصادي ؟
- ✓ ما هو النموذج الأنسب لتقدير العلاقة بين الحكم الراشد والنمو الاقتصادي؟
- ✓ ما هي قوة تأثير الحكم الراشد على النمو الاقتصادي ؟

ثالثا-الفرضيات

من اجل الإجابة على الأسئلة الفرعية المطروحة سابقا تم وضع فرضيات كالآتي:

- ✓ هناك علاقة طردية تربط بين بعض متغيرات الحكم الراشد والنمو الاقتصادي ؛
- ✓ النموذج الأنسب لتقدير العلاقة بين الحكم الراشد والنمو الاقتصادي هو نموذج التأثيرات الثابتة باستعمال بيانات البانل ؛
- ✓ لمؤشرات الحكم الراشد قيمة تفسيرية عالية التأثير على النمو الاقتصادي.

رابعا : مبررات اختيار الموضوع

- ✓ الميول الشخصي للمواضيع ذات الطابع الاقتصادي الكلي والقياس الاقتصادي؛
- ✓ محاولة التعمق في دراسة مفهوم الحكم الراشد؛

- ✓ أهمية الحكم الرشيد بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

خامسا: أهداف الدراسة

تمثلت أهداف الدراسة في النقاط الآتية :

- ✓ توضيح مفهوم الحكم الرشيد ومعاييره، ومعرفة اثر مؤشرات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي.
- ✓ تسليط الضوء على واقع كل من الحكم الراشد والنمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- ✓ معرفة النموذج القياسي الأنسب لمعرفة اثر الحكم الراشد على النمو الاقتصادي.

سادسا: أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من المكانة البارزة التي يحتلها الحكم الراشد والنمو الاقتصادي لدى أصحاب الاختصاص في ميدان علم الاقتصاد ، وهذا من خلال أهمية معرفة العلاقة بينهما، ومن ثم معرفة أثر مؤشرات الحكم الراشد على تطور النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

سابعا: منهجية الدراسة

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري للدراسة ، الذي يركز على الوصف الدقيق للظواهر الاقتصادية المختلفة والتعرف على المفاهيم العامة المتعلقة بكل من الحكم الراشد والنمو الاقتصادي .

اما الجانب التطبيقي فتم الاستعانة بالأسلوب الاستنباطي والمنهج الكمي في دراسة تطور المتغيرات ، بالإضافة الى استعمال أدوات الاقتصاد القياسي في صياغة نموذج رياضي لدراسة اثر الحكم الراشد على النمو الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالاستعانة ببرنامج (EVIEWS12) تم تقدير النموذج ومن ثم مناقشة وتحليل النتائج المتوصل إليها .

ثامنا: هيكل الدراسة

قسمت الدراسة حسب منهجية البحث العلمي الى فصلين أساسين :

- ✓ **الفصل الأول:** والذي عنوانه **الأدبيات النظرية والتطبيقية للنمو الاقتصادي والحكم الراشد** وهو بدوره يضم مبحثين، حيث المبحث الأول بعنوان **الإطار النظري للنمو الاقتصادي والحكم الراشد** وتم التطرق فيه لأهم المفاهيم العامة المتعلقة بكل من الحكم الراشد والنمو الاقتصادي ، اما المبحث الثاني تحت عنوان **الأدبيات التطبيقية للنمو الاقتصادي والحكم الراشد** حيث تم فيه عرض الدراسات السابقة ومقارنة الدراسة الحالية مع عدة دراسات سابقة سواء على الصعيد الوطني، العربي وكذا الدراسات الأجنبية من خلال عدة معايير للمقارنة.
- ✓ **الفصل الثاني:** بعنوان **دراسة قياسية لأثر الحكم الراشد على النمو الاقتصادي** ، والذي يضم بدوره مبحثين حيث كان المبحث الأول بعنوان **الطرق والأدوات المستخدمة في الدراسة** بحيث تناول الأدوات الإحصائية والقياسية المستخدمة في بناء نموذج رياضي قياسي، في حين كان المبحث الثاني موسوم بعنوان **عرض النتائج ومناقشتها** والذي تم فيه تقدير نموذج السلاسل الزمنية المقطعية (بانل)، بحيث تم تحليل ومناقشة النتائج قياسيا واقتصاديا .

تاسعا-حدود الدراسة

تمثل الإطار الزمني والمكاني للدراسة فيما يلي :

- ✓ **الحدود الزمانية :** تمتد هذه الدراسة التطبيقية في الفترة الزمنية الممتدة من 1996-2021؛
- ✓ **الحدود المكانية :** دراسة على المستوى الكلي لكل من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا(MENA).

عاشرا-صعوبات الدراسة

- ✓ عمق الموضوع شكل صعوبة في الإلمام بكل جوانبه؛
- ✓ صعوبة الدراسات الكلية من حيث تضارب الإحصائيات الصادرة عن الجهات الرسمية المختلفة سواء على الصعيد الوطني او العالمي ؛
- ✓ نقص المعلومات والوثائق التي تخص متغيرات الدراسة .

الفصل الأول :

الأدبيات النظرية والتطبيقية للنمو الإقتصادي والحكم الراشد

الفصل الأول :الأدبيات النظرية والتطبيقية للنمو الاقتصادي والحكم الراشد

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي من بين الأهداف المهمة التي تسعى إليها الدولة، ومؤشر من مؤشرات الاقتصاد. حيث يرتبط بالعديد من العوامل الجوهرية المتمثلة في العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمؤسسية ، ومن بينها الحكم الراشد أو ما يعرف بالحكم الجيد أو الرشيد ، باعتباره أداة معبرة عن حسن الإدارة وجدية أسلوب الحكم في التعامل مع الافراد.

فيوجد العديد من المؤسسات الدولية التي تناولت مفهوم الحكم الرشيد وعلى رأسها دراسة البنك الدولي التي أظهرت العلاقة الموجودة بين الحكم الرشيد وارتفاع معدل النمو.

وقصد الإلمام بكل جوانب الحكم الراشد والنمو الاقتصادي تم تجزئة هذا الفصل الى مبحثين أساسين و هما:

- **المبحث الأول:** الإطار النظري للنمو الاقتصادي والحكم الراشد؛
- **المبحث الثاني:** الأدبيات التطبيقية للنمو الاقتصادي والحكم الراشد.

المبحث الأول : الإطار النظري للنمو الاقتصادي والحكم الراشد

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات ومؤشر هام لرخائها، بينما يعد الاستخدام المكثف للحكم الراشد من العوامل التي تؤثر في النمو .

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من بين الأهداف السياسية الاقتصادية المسطرة، كونه يعد مقياس لمدى التطور في دول العالم ككل سواء المتقدمة أو النامية.

أولا: تعريف النمو الاقتصادي

تعددت تعاريف النمو الاقتصادي نذكر منها ما يلي :

- عرفه إدوارد شابيرو"Edward Shapiro" أنه المتغير الكمي الذي يقيس التغيرات الكمية للطاقات الإنتاجية المتاحة في اقتصاد ، ويتم حسابه على أساس الناتج المحلي الإجمالي**(GDP)** للمجتمع.[1]

- وعرفه والاس بيترسون"Walas Peterson" أنه توسيع قدرة الدولة على انتاج البضائع والخدمات التي يرغب فيها سكانها والذي ينطوي على عملية توسيع العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية و تحسينها.[2]

- عرفه فرنسوا بيرو"François Perroux" أنه عبارة عن سلسلة مستمرة في الزمن للتطور الملاحظ للناتج المحلي الحقيقي للبلد.[3]

- النمو الاقتصادي هو شرط ضروري لرفع مستوى المعيشة للعديد من سكان البلدان ذات الناتج القومي الإجمالي الفردي المرتفع.[4]

- النمو الاقتصادي هو زيادة الكمية و النوعية للسلع والخدمات الاقتصادية التي ينتجها المجتمع.[5]

ومماسبق نستنتج ان النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج القومي الحقيقي من فترة الى أخرى، وهو يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية . وهناك شرطين لحدوث النمو :

- أن يكون معدل نمو الدخل القومي الحقيقي اكبر من معدل النمو السكاني.

---

[1] - مايح شيب الشمري، حسين علي الشامي، **الحوكمة والنمو الإقتصادي دراسة في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص84.

[2] - عبد الزهرة فيصل يونس، **فلسفة التنمية واستراتيجياتها في الفكر الإقتصادي**، دار أمجد للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2016، ص ص57-58.

[3] - بشرول فيصل، رملاوي عبد القادر، الآثار **الديناميكية للإستثمارات الأجنبية المباشرة على معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر**، مجلة التنظيم والعمل، مجلد 5، عدد3، 2016، ص48.

[4]-Malcom Gillis and autres, **Economie du developpement**, Edition de boeck université, Belgique, 1998, p88.

[5] - Ali Imad Mohamed Azhar, **The impact of covid -19 on economic Grouth in Bahrain**, Journal of economic probmle and Devlopment, Volume 01, N02, 2022, p41.

- أن يكون معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل النقدي اكبر من معدل ارتفاع مستوى الأسعار العام.

بما أنه تم ذكر تعريف للنمو الاقتصادي فيجدر ذكر تعريف بسيط للتنمية الاقتصادية، فهي أوسع من النمو

وتتضمن تحسين نوعية حياة السكان و تحسين المهارات و المعرفة وتحسين الحقوق المدنية والحريات.[1]

وبالتالي فالتنمية الاقتصادية هي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة ولكنها تتضمنه مقرونا بحدوث تغييرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية و الثقافية والعلاقات الخارجية، من شانها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن.[2]

ويمكن التمييز بين خمسة أنواع للنمو الاقتصادي كالآتي:[3]

1- النمو الطبيعي: هو النمو الذي حدث تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع الى مجتمع الرأسمالية ، في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية الى التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم الأولي لرأس المال، سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة و تكوين السوق الداخلية .

2- النمو العابر : هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية وإنما يتصف بكونه ناتجا عن ظروف طارئة، ويمثل هذا النمط حالة الدول النامية ويؤدي في أحسن حالاته الى نمو بلا تنمية.

3- النمو المخطط : هو النمو الذي حصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته وهو ذاتي الحركة إذا استمر خلال فترة طويلة يتحول الى تنمية اقتصادية.

4- النمو الاقتصادي التوسعي : ويتمثل في كون النمو الدخل يعادل نمو السكان وعليه فان الدخل الفردي

ساكن.[4]

5- النمو الاقتصادي المكثف : في هذا الصنف يفوق النمو الدخل الوطني نمو السكان، وبالتالي فان الدخل

الفردي يتزايد وعند التحول من النمو الموسع الى النمو المكثف تبلغ نقطة الانطلاق وذلك ما يعبر عن تحسن في ظروف المجتمع.

---

[1] - مصطفى يوسف كافي، **التنمية المستدامة**، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص137.

[2] - عصام عمر مندور، **التنمية الإقتصادية والإجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية المنهج-النظرية-القياس**، دار التعليم الجامعي، اسكندرية، 2011، ص37.

[3] - بعوني ليلى، **النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية مع دراسة مقارنة للنمو الإقتصادي والتنمية في الجزائر (1970-2010)**، مجلة دراسات في الإقتصاد والتجارة والمالية، جزائر3، مجلد 6، عدد2 ، 2017، ص778.

[4] -زكرياء مسعودي، خليفة عزي، **محددات النمو الإقتصادي في الجزائر باستخدام FMOLS وECM دراسة قياسية للفترة(1980-2017)**، مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسة، مجلد 4، عدد7، ديسمبر 2019، ص119.

الشكل رقم 01 : أنواع النمو الإقتصادي

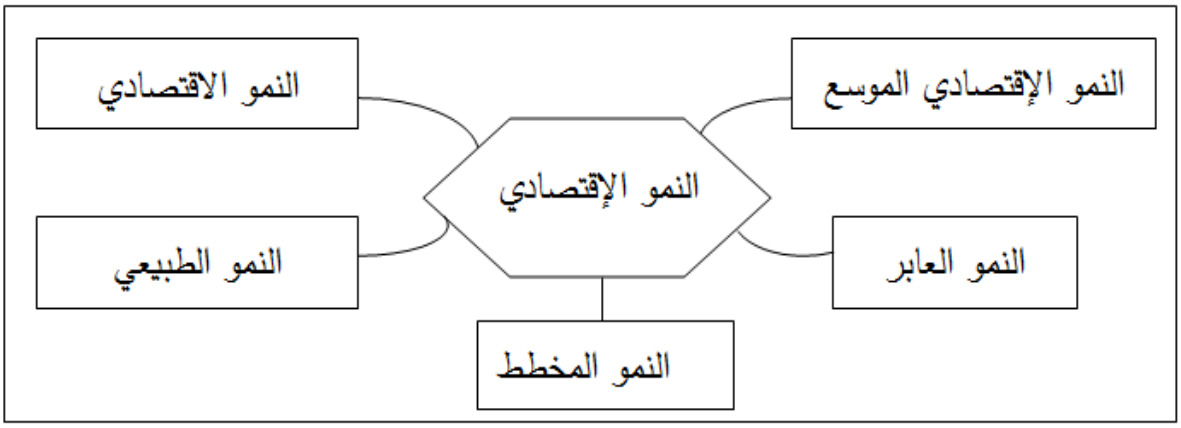

المصدر: من إعداد الطالبتين.

ثانيا: محددات النمو الإقتصادي وطرق قياسه

1- محددات النمو الإقتصادي

لتحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية وللدفع بعجلة النشاط الاقتصادي هناك عدة محددات يتأثر بها النمو من بينها :[1]

- **العمالة :** ان الكفاءة والخبرة شرطان لابد منهما لكي نستطيع التعامل مع طرق ووسائل الانتاج الحديثة، وبعبارة أخرى إن الأعداد الهائلة من العمالة الغير المدربة غير الكفؤة غير الماهرة لا قدرة لها على التعامل مع الماكنة الحديثة أو الحاسوب المعقد تشكل عائقا أمام النمو الاقتصادي وهذا واضح في البلدان التي تعاني البطالة وتوظف عمالة أجنبية ماهرة في قطاعات العمل.

- **الموارد الطبيعية** : ويعد هذا العنصر مساعدا فهناك دول لا تمتلك الثروات الطبيعية لكنها عملاق

اقتصادي كاليابان، بينما معظم الدول العربية تضم كميات هائلة من الثروات الطبيعية لكنها مزالت نامية.

- **التقدم التكنولوجي** : أي معرفة السبل الكفيلة بتحويل الخامات الى سلع وخدمات ويظهر هنا دور التكنولوجيا أكثر من ظهوره في اختراع أنواع جديدة من السلع او تطوير الموجود منها .

- **رأس المال :** ان عرض رأس المال يعتمد على مستوى الإدخار، وهذا الإدخار يشكل الفرق بين الدخل

والإنفاق ، فالبلدان الفقيرة تعاني من قلة رؤوس الأموال لأن الناس ينفقون معظم دخولهم على الإستهلاك.

التخصص وتقسيم العمل : يعد التخصص سمة الحياة الاقتصادية المعاصرة وهو وسيلة لزيادة إنتاجية عناصر الانتاج وخاصة العمل ، مما يؤدي الى زيادة الإنتاج الكلي للمجتمع من سلع وخدمات وتحسين

[1]-محمود علي الشرقاوي، **النمو الاقتصادي وتحديات الواقع**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص ص 47-48.

مستوى المعيشة فيه.[1]

- **العوامل البيئية** : يحتاج النمو عدة عوامل منها الإقتصادية والثقافية والإجتماعية والسياسية وهذا العامل الأخير يعمل على وجود الاستقرار و السلام في البلد ، والأنظمة الجيدة الموجودة في الدولة تحفز على تراكم الملكية الخاصة وبالتالي المزيد من تكوين رأس المال ومنه لتحقيق نمو اقتصادي سريع للبلد لابد من إدارة نزيهة خالية من الفساد.[2]

2-**قياس النمو الاقتصادي :** يقاس النمو الاقتصادي تبعا لمعدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي ويعد هذا المعيار من أكثر المعايير استخداما لقياس درجة النمو الاقتصادي في غالبية دول العالم وهناك أسلوبين لقياس النمو الاقتصادي وهما:[3]

-**معدل النمو البسيط** : يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى[4]، أما عن استخدامات هذا المعدل فهو يستخدم في تقييم الخطط السنوية للحكومة ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة التالية:

$$\text{معدل النمو} : \left(\frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}\right) * 100$$

ب-معدل النمو المركب: يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا[5]، يستخدم هذا المعدل في تقييم الخطط الحكومية المتوسطة والطويلة الأجل، فإذا أشرنا إلى معدل النمو المركب بالرمز (Tcc)، فإن حسابه يكون وفق المعادلة التالية :

بحيث أن :

$$\mathbf{Tcc} = \left(\sqrt[n]{\frac{GDPn}{GDPo}}\right)^{n}$$

GDP_n: تعني متوسط دخل الفرد الحقيقي في نهاية الفترة.

GDP_o: تعني متوسط دخل الفرد الحقيقي في بداية الفترة.

n: تعني طول الفترة الزمنية.

ثالثا: نظريات النمو الاقتصادي

يحتل النمو موقعا هاما في الفكر الاقتصادي، لذلك اهتمت النظريات الاقتصادية بدراسته للبحث عن أسباب وأساليب التي تمكن الدول من التخلص من الفقر والسير نحو التقدم والرقي وفي مايلي بعض النظريات .

1-النظرية الكلاسيكية للنمو :

[1] - احمد سليمان محمود خصاونة، **التخصص وتقسيم العمل في الفكر الإقتصادي الإسلامي**، مجلة علوم إنسانية، العدد44، يرموك، الأردن، 2010، ص3.

[2] - معط الله آمال، **آثار السياسة المالية على النمو الإقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر(1970-2012)**، مذكرة تخرج لنيل الماجستير في العلوم الإقتصادية، إقتصاد كمي، جامعة تلمسان، 2015، ص124.

[3] - مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير علوم اقتصادية، تخصص تجارة دولية، جامعة غرداية، 2011، ص6.

[4] - جلال خشيب، **النمو الإقتصادي –مفاهيم ونظريات-**،شبكة الألوكة، دون سنة نشر ،ص11 www.alukah.net.

[5] - جلال خشيب، **مرجع سبق ذكره**، ص11.

تميزت فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية بمجموعة من المنطلقات الفكرية وأهم ماجاءت به :

أ-آدم سميث "Adam Smith": يرى آدم سميث أن التوازن الاقتصادي يتحقق تلقائيا أي هناك يد خفية تؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي ، بدون تدخل الدولة الذي يعرقل النمو الاقتصادي أي إتباع الحرية الاقتصادية وأكد على أهمية تقسيم العمل وأنه الأساس لزيادة الانتاجية[1]، وتتمثل تصوراته في الشكل الآتي:

الشكل رقم 02 : تصورات ادم سميث حول النمو الاقتصادي

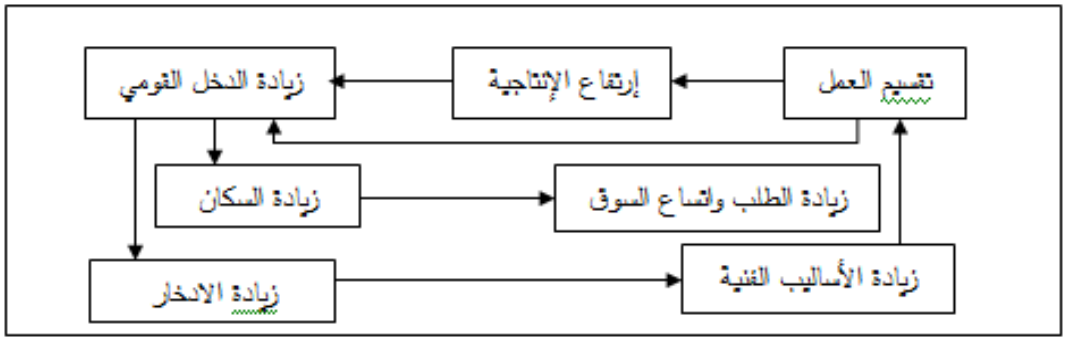

المصدر : سالم توفيق النجيفي ،محمد صالح تركي القريشي ، مقدمة في اقتصاد التنمية ،دار الكتاب للنشر والتوزيع والطباعة ، جامعة موصل ، العراق ،1988،ص61.

ب-توماس مالتوس"Robert Malthus" : تقوم نظريته على أن عدد السكان اذا لم يتم ضبطه فإنه سيزداد بمتوالية هندسية في حين لا يتزايد مستوى الانتاج وفق أحسن الظروف إلا بمتوالية حسابية خلال نفس

السنة[2]، وتتمثل تصوراته في مايلي :

الشكل رقم03 : تصورات توماس مالتوس حول النمو الإقتصادي

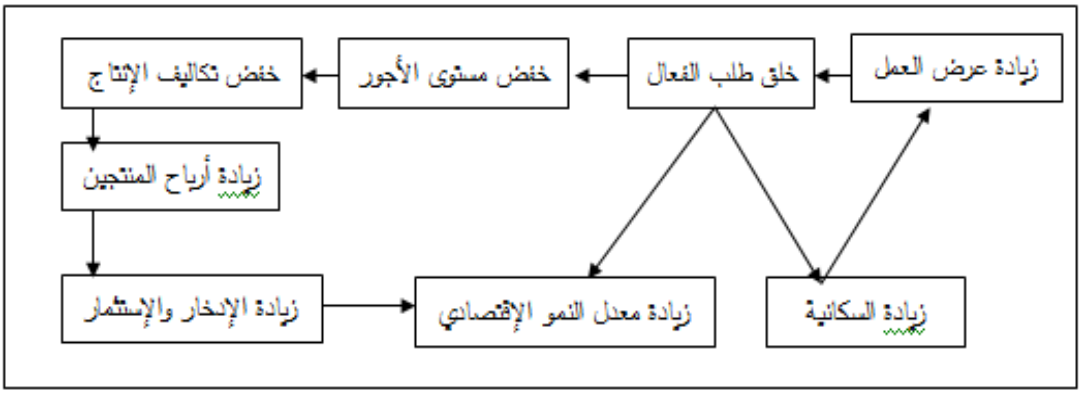

المصدر: سالم النجيفي ومحمد قريشي ،مرجع سبق ذكره ص63.

[1] - عبد الحليم شاهين، **التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الإقتصادي سلسلة دراسات تنموية**، المعهد الوطني للتخطيط، الكويت، عدد73، 2021، ص ص6-7.

[2] -توماس مالتوس، **نظرية السكان مبحث في مبدأ السكان وتأثيره في مستقبل تطور المجتمع**، ترجمة فادي الطويل، دار الفرقد للطباعة والنشر، دمشق سوريا، 2016، ص21.

ج-دافيد ريكاردو"David Ricardo": يرى أن المجموعات الإقتصادية تتشكل من ثلاث مجموعات وهي مجموعة الرأسماليين والعمال وأصحاب الأراضي وعليه يفترض أن العمال وأصحاب الأراضي يستهلكون مداخيلهم بالكامل ويعتبر أن القطاع الصناعي هو المصدر الأساسي للأرباح حيث انه من الممكن تطبيق الأساليب الانتاجية الحديثة في هذا القطاع على عكس القطاع الزراعي لأنه يتسم بتناقص الغلة.[1]

2- النظرية الكينزية : تعتمد على مجموعة من الافكار الاقتصادية تتلخص في ما يلي :

أ-نظرية كينزkeynes : ترتبط هذه النظرية بأفكار جون ماينادر كينز الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للأزمة الاقتصادية العالمية من عام (1929-1932)، وبموجب هذه النظرية فان قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف، حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف الزيادة الحاصلة في الانفاق الاستثماري ومن خلال الميل الحدي للاستهلاك تفرق هذه النظرية بين ثلاثة معدلات للنمو[2] وهي:

- ✓ معدل النمو الفعلي :يمثل نسبة التغيير في الدخل الى الدخل.
- ✓ معدل النمو المرغوب :يمثل معدل النمو عندما تكون الطاقة الانتاجية في أقصاها.
- ✓ معدل النمو الطبيعي : هو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل

ب-نموذج هارود و دومارHarrod-domar : وفق هذا النموذج يتحدد معدل النمو الاقتصادي والذي يقاس بمعدل النمو في الدخل الوطني من خلال الادخار المحلي اي من خلال النسبة التي يدخرها المجتمع من دخله الوطني والتي يتم تحويلها الى استثمارات.[3] وتوصل هارود ودومار الى صياغة العلاقة في الشكل الرياضي :[4]

$$\text{معدل نمو الدخل الوطني} = \frac{\text{معامل الإدخار}}{\text{معامل رأس المال / الإنتاج}}$$

$$\text{حيث معامل الإدخار} = \frac{\text{التغير في الإدخار}}{\text{التغير في الدخل}}$$

$$\text{أما معامل رأس المال/الانتاج} = \frac{\text{التغير في رأس المال}}{\text{التغير في الناتج الوطني}}$$

ومنه معدل نمو الدخل يرتبط ب:

- علاقة طردية بمعامل الادخار .
- علاقة عكسية بمعامل رأس المال / الانتاج.

[1] -مصطفى بن ساحة، **مرجع سبق ذكره**، ص13.

[2] -مليك محمودي، يوسف بركان، **محددات النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990-2014**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الواد الجزائر، المجلد 7، العدد7، 2016، ص263.

[3] -أماني غازي جرار، **منظمات الأعمال التنموية**، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان الأردن، 2018، ص122.

[4] -مصطفى بن ساحة، **مرجع سبق ذكره**، ص15.

وللحصول على معدل نمو نصيب الفرد من الدخل الحقيقي فإن ذلك يتم بطرح معدل النمو السكاني من معدل نمو الدخل الوطني أي:

$$\textbf{معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي} = \frac{\text{معامل الإدخار}}{\text{معامل رأس المال / الإنتاج}} - \textbf{معدل النمو السكاني}$$

وبالتالي بين هارود ودومار أهمية الإدخار في زيادة الإستثمار كمتطلبات لرأس المال وعلاقتهما بالنمو ، أي أن تحقيق عملية التنمية يتطلب زيادة الإدخار وبالتالي الاستثمار السريع لزيادة سرعة النمو.

3-النظرية النيوكلاسيكية :

يعتبر النموذج النيوكلاسيكي المرجع الاساسي ونقطة البداية في دراسة النمو الاقتصادي ومعيار لمقارنة النماذج الأخرى.

أ-نموذج سولو-سوان Solow-Swan :

غرض النموذج هو إظهار إمكانية نمو الاقتصاد الرأسمالي عند معدل نمو عنصر العمل والتقدم التكنولوجي وأن هذا النمو مستقر أو يقترب نحو حالة التوازن على المدى الطويل بين الطلب الكلي والعرض الكلي ، و يفترض هذا النموذج انه يتم اقتطاع جزء ثابت من الدخل يوجه نحو الادخار وتستخدم الشركات راس المال والعمل لانتاج سلعة وحيدة في ظل اقتصاد مغلق وان التقدم التكنولوجي هو عامل خارجي ، يتكون نموذج من المعادلات التالية :[1]

معادلة الإدخار $\mathbf{S=sK}$

معادلة الإستثمار $\mathbf{I=K+\delta K}$

شرط التوازن $\mathbf{I=S}$

معدل نمو عنصر العمل $\frac{\mathbf{L`}}{\mathbf{L}}$

دالة الإنتاج $\mathbf{(L,K)F=y}$

ويمكن للنموذج سولو تفسير نمو الفرد من الناتج بادراج عامل خارجي (التقدم التكنولوجي) في دالة الانتاج كالآتي : $\mathbf{Y = AK^{\alpha}L^{1-\alpha}}$

A : انتاجية. K : رأس المال . L : العمل

α: مرونة رأس المال بافتراض أنها1>α وهذا يعني تناقص عوائد الإنتاج بالنسبة لرأس المال، كما أن تراكم رأس المال يعتمد على الإستثمار استهلاك رأس المال كما تصفه المعادلة التالية: $\mathbf{K`= ys-K\delta}$

[1] - أمين حواس، **نماذج النمو الإقتصادي**، مخبر تطوير المؤسسة الإقتصادية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2021، ص ص 135-136.

K` : تغير في رأس المال ، **ys :** إدخار كلي ، $K\delta$ **:** إهتلاك رأس المال الكلي.

ب-نظرية شومبيتر Schumpeter : تقوم هذه النظرية على أساس أن المنظم الفرد يضع خططا انتاجية بدافع الحصول على أقصى ربح ممكن يشعل المنافسة بينه وبين الآخرين ، ولذا فإن النمو عند شومبيتر يعتمد على عنصرين رئيسين هما المنظم ثم الائتمان المصرفي الذي يوفر للمنظمة الإمكانات المادية اللازمة للابتكار والاختراع والتجديد. وتفترض ان الاقتصاد تسوده حالة من المنافسة الكاملة ، وفي توازن ستاتيكي ، وفي هذه الحالة لاتوجد أرباح ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا إستثمارات كما لا توجد بطالة اختيارية وتوصف هذه الحالة عند شومبيتر باسم التدفق النقدي.[1]

4- النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي :

الدافع الأساسي في نظرية النمو الجديدة هو تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو بين البلدان المختلفة ، ويفترض النموذج وجود وفرات خارجية مترافقة مع تكوين رأس المال البشري التي تمنع الناتج الحدي لرأس المال من الإنخفاض ، وتفترض ان معدل الاستثمار والادخار ومعدل نمو السكان والتكنولوجيا وكل العوامل التي تؤثر على انتاجية العمل متساويين بين بلدان العالم.[2]

أ-بول رومر Poul Romer : يرى رومر ان التقدم التقني هو عنصر داخلي معبر عنه بالأفكار الجديدة من قبل المخترعين وبالتالي يرى ان المعرفة سلعة غير تنافسية، ومن أهم افتراضات النموذج تتمثل في مايلي:[3]

- اعتماد المبتكرات والاختراعات الجديدة على مخزونها المتراكم عبر الزمن .
- تمنح الابتكارات والمخترعات قوة للسوق.
- يعد التقدم التكنولوجي مصدر للثروة.

والمخطط الآتي يبين أهم المرتكزات :

[1] - زياد عبود علوش، **لبنان التنمية آفاق وتحديات أبعاد تنموية ورؤية انسانية**، دار الفارابي، لبنان، 2014، ص35.
[2] - وعيل ميلود، **محددات الحديثة للنمو الإقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدوكتوراة في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3، 2014، ص30.
[3] - مايح الشمري، حسن الشامي، **مرجع سبق ذكره**، ص104.

الشكل رقم 04 : مخطط نموذج رومر

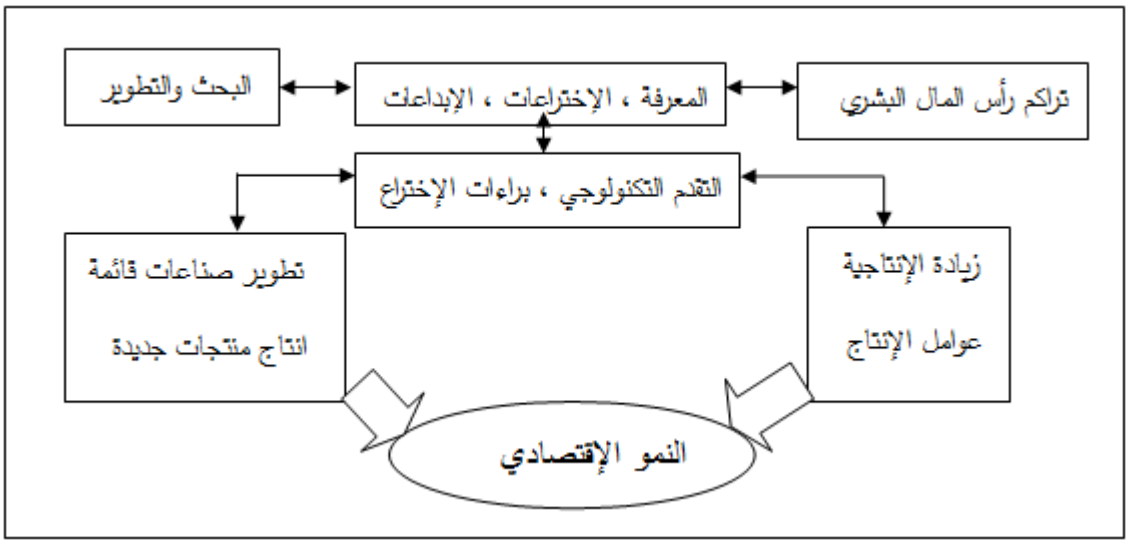

المصدر : مايح الشمري ، حسن الشامي ، مرجع سبق ذكره ص 104

ب-نظرية روبرت بارو Robert Barro :

إن الفكرة الأساسية التي تقوم على أساسها نموذج بارو هي أن النفقات العامة التي تخصصها الدولة لمشاريعها العمومية هي إستثمارات عمومية لا تلقى تلك المنافسة التي تلقاها الاستثمارات في القطاع الخاص، إضافة الى ذلك يعتبر بارو ان الانفاق العام في الدولة يجب ان يوجه للاستثمار في تمويل المنشآت القاعدية وهذا الإنفاق أسسا عن طريق الحصيلة الضريبية ، والتي من شانها ان تدفع وترفع من معدلات النمو الاقتصادي وعلى أساس ذلك فان دالة الانتاج التي اعتمد عليها بارو لإبراز جوهر فكره هي تلك التي توافق دالة الانتاج من نوع كوب دوغلاس ذات المردودية الثابتة والتي يمكن كتابتها على مستوى الاقتصاد الكلي من الشكل التالي:[1]

$$Y = AK^{\alpha}L^{\beta}G^{1-\beta}$$

حيث تمثل :

K، L،G، مخزون رأس المال، حجم العمالة و الإنفاق الحكومي على البنى التحتية على التوالي.

A ،Y معامل التقدم التقني، حجم الناتج على التوالي.

المطلب الثاني : مفاهيم أساسية حول الحكم الراشد

أخذ مصطلح الحكم الراشد عدة تسميات بما فيها الحوكمة أو الحاكمية أو الحكم الصالح، فقد تعددت تعاريفه لاختلاف وجهات النظربين أصحاب الاختصاص نتيجة تباين مجالات استخدامه:

1- تعريفات الحكم الراشد :

[1] - بن عناية جلول، سرير عبد القادر، **تقدير علاقة الإنفاق الحكومي بالنمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج var (1980-2014)** ، مجلة الإقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، العدد 15، المجلد 2، 2016، ص49.

1-1-تعريفات المؤسسات الدولية

- عرف البنك الدولي الحكم الراشد بأنه ممارسة السلطة عن طريق تقاليد ومؤسسات رسمية وغير رسمية من أجل الصالح العام[1].

- وتعرف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) الحكم الراشد على أنه "استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على تسيير الموارد في المجتمع من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية[2].

-ويعرف تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 الحكم الراشد بأنه الحكم الذي يعزز ويدعم رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر، حيث يسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا كونها مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد المجتمع[3].

1-2-التعريفات الأكاديمية

منذ أن ظهر تعريف البنك الدولي لم تتوقف الأدبيات عن إعطاء تعريف شامل وأكثر تحديد للحكم الراشد، ومن بين التعريفات نذكر تعريف:

- فرنسوا كاستين (F.casting) الذي اعتبر الحكم الراشد هو الذي يكشف عن طريقة اتخاذ القرار بفعالية في إطار جماعة ما ، أين يفترض وجود والاعتراف بتعدد مواقع السلطة[4].

- ويرى كل من"Ghongrahan "و "Timplumpters "الحكم الراشد بأنه الحكم الذي يعبر عن طبيعة العلاقة بين الحكومة ومؤسسات الدولة و علاقاتها بالمواطنين وأساليب صنع القرار بها ، كما يعني بطبيعة العلاقة التي تمارس بين السلطة وبين مختلف المصالح في المجتمع مثل التمتع بالحريات المدنية التي يقيمها الافراد كالحرية الشخصية[5].

- أما ماكس فيبر فذهب أن الحكم الراشد هو ذلك الحكم الذي يحقق فيه النسق السياسي استقلالا حقيقيا عن بقية الأنساق الأخرى ،حيث يقوم على أسس ديمقراطية تعددية وتعتمد على العقلانية القانونية كأساس لجميع العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[6].

---

[1] - شريط كمال، خلوفي سفيان، **مفهوم الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية المستدامة**، مجلة دراسات في الاقتصاد و إدارة الأعمال، جامعة العربي التبسي، تبسة، العدد2، ديسمبر2018، ص 283.

[2] - مصطفى زغيشي، **دور الحكم الراشد في تجسيد العدالة الانتقالية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراة في الحقوق، تخصص الحكامة وبناء دولة المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية (2019-2020)، ص 17.

[3]- بن دبيش نعيمة، **الحكم الراشد والاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المينا دراسة قياسية للفترة (1996-2014)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراة في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية و لوجستيك، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، السنة الجامعية 2016-2017، ص 14.

[4]- فلاح أمينة، **دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد و التنمية المستدامة في إفريقيا**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع الديمقراطية و الرشادة، جامعة منتوري، قسنطينة، ص49.

[5]- مصباح بلقاسم، **الحكم الراشد ومكافحة الفساد كمطلبين لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية2016-2017 ، ص 11.

[6]- فلاح أمينة، **مرجع سبق ذكره**، ص 50.

وفي ضوء ما سبق، يمكن استنتاج تعريف شامل للحكم الراشد على انه مجموع الأساليب والتدابير التي تشترك فيها الدولة والمواطنين والخواص (القطاع الخاص) من أجل الصالح العام.

2-أهمية الحكم الراشد :

تمثلت أهمية الحكم الراشد في :[1]

- تعتبر الحوكمة الرشيدة إحدى الوسائل الهادفة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ورفاه المجتمع؛
- إرساء قيم الديمقراطية والعدالة والمساواة في الفرص والشفافية التي تضمن النزاهة؛
- تعزيز سيادة القانون ورسم الحدود الفاصلة بين المصالح الخاصة والعامة والحيلولة دون استغلال المنصب والنفوذ؛
- تمثل الحوكمة الرشيدة الأداة الضرورية لتحسين نوعية الحياة ورفع مستوى معيشة الأفراد والمجتمع في الدول النامية وتحقيق الرفاهية والعدالة والاستقرار؛
- تؤدي الحوكمة الجيدة في المجتمع إلى توزيع وتخصيص أمثل للموارد بالإضافة إلى بث السلوكيات والأخلاقيات وخلق بيئة تتوافر فيها الشفافية.

3- خصائص الحكم الراشد

- المساءلة : المساءلة وفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنها اللازمة لأصحاب المصلحة العامة حول كيفية استخدام صلاحياتهم والقيام بواجباتهم والأخذ بالانتقادات الموجهة إليهم[2]، و كما تعرف بأنها الآليات التي تحتم على أصحاب السلطة الخضوع للمحاسبة وتحمل المسؤولية عن أعمالهم وهي شرط أساسي لتحقيق ديمقراطية فعالة[3].

- الشفافية : تعني تمكين وتزويد السلطات التشريعية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام بالأدوات الضرورية لمراقبة الحكومة وتحديد حالات سوء الإدارة أو الفساد أو التحيز لفئات دون غيرها من المجتمع[4].

- حكم القانون : يعني أن المواطنين سواء أمام القانون بصرف النظر عن الاختلاف في اللون أو الجنس أو

الوضع الاجتماعي أو المركز السياسي، ويجب أن يكون ديمقراطيا "يمتلك شرعية الانتخاب وتقنية التشريع"[5].

- المشاركة : وهي التي تضمن لجميع أفراد المجتمع المشاركة في اتخاذ القرار،كما تضمن أيضا حرية الرأي والتعبير، بحيث يرتبط مبدأ المشاركة بالشفافية، فلا بد على الدولة أن تعطي الحق لأفراد المجتمع

---

[1] - مدحت محمد أبو النصر، **الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة**، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 2015، ص ص 49-50.

[2]- ناقل زينب، **الحكم الراشد و التنمية البشرية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) دراسة تحليلية وقياسية باستخدام نماذج "PANEL"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، تخصص إحصاء تطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2014-2015، ص44.

[3]- رواء زكي الطويل، **الأمن الدولي واستراتيجيات التغيير والإصلاح**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص97.

[4]- محي الدين شعبان توق، **الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد منظور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص77.

[5]- سامح فوزي، **الحكم الرشيد**، نهضة مصر للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007، ص39.

واستشارتهم في شؤون الحياة العامة وإعطائهم حق الاعتراف والاستفتاء على القوانين بكل نزاهة وشفافية وغيرها من الأمور[1].

- الكفاءة والفعالية : تعني توفر القدرة لدى المؤسسات في تنفيذ المشاريع، وتقديم نتائج تستجيب وحاجات المواطنين مع الاستخدام العقلاني والرشيد للموارد[2].

- بناء التوافق : يعمل الحكم الراشد على التوفيق بين المصالح المختلفة للتوصل الى توافق واسع على ما يشكل أفضل مصلحة للجماعة[3].

إضافة الى ذلك هناك عناصر وخصائص أخرى للحكم الراشد تتمثل في:[4]

- حسن الاستجابة: قدرة المؤسسات والآليات على خدمة الجميع وتلبية حاجياتهم دون استثناء.

- المساواة : إعطاء الحق لجميع الرجال والنساء في الحصول على الفرص المتساوية في الارتقاء الاجتماعي من اجل تحسين أوضاعهم.

- الرؤية الإستراتيجية : وهي الرؤية المنطلقة من المعطيات الثقافية والاجتماعية الهادفة الى تحسين شؤون الناس وتنمية المجتمع والقدرات البشرية.

4-الأطراف الفاعلة في تحقيق الحكم الراشد

الحكم الراشد لا يتحقق إلا من خلال نوع من التناسق والمشاركة الفعالة لجميع الأطراف المكونة له والمتمثلة في كل من الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

- الحكومة : تعتبر الدولة طرف من أطراف الحكم الراشد إذ لا بد أن توفر الإطار التشريعي الملائم الذي يسمح بالمشاركة في القوانين ، وإعطاء صلاحيات إدارية مناسبة لهيئات الحكم لتقوم بوظائفها بالإضافة الى خلق الأطر الحوارية بين جميع هذه الأطراف والمؤسسات الرسمية، فلابد من احترام الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان، وسن التشريعات لضمان حرية الإعلام وتطبيق مبدأ حكم القانون[5].
- المجتمع المدني : أصبح مفهوم المجتمع المدني ملازما لمفهوم الدولة العصرية ، بحيث لم يعد الحديث عن علاقات مباشرة بين المواطن والدولة ، وإنما عن علاقات غير مباشرة تتوسطها مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني، من أحزاب وجمعيات وغيرها. ولتحديد مفهوم المجتمع المدني يجب التركيز على أربعة

---

[1]- عبد الكريم قلاتي، **الحكم الراشد وعلاقته بالاستقرار السياسي و التنمية المستدامة**، مجلة إدارة،ا لمجلد20، العدد 39، 2010، ص31.

[2]- شريط كمال، خلوفي سفيان، **مرجع سبق ذكره**، ص29.

[3]- نور الدين بن شوفي، الطاهر جليط، **واقع الحكم الراشد في الجزائر**، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، المجلد 4، العدد2، 2021، ص15.

[4]- ليلى عجال، واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص ص 43-44.

[5]- خلوف عقيلة، **الحكم الراشد و دوره في تفعيل المشاركة المجتمعية في إدارة الميزانية العامة للدولة**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، المجلد 01، العدد16، 2017، ص 200.

عناصر متمثلة في : فكرة التطوعية ، فكرة المؤسسية ، فكرة الاستقلالية ، الارتباط بمنظومة من المفاهيم (حقوق الإنسان ، المواطنة ، المشاركة السياسية). وتعد المنظمات غير الحكومية من المؤسسات التي لها دور بارز في المجتمع المدني من خلال حرية التعبير وحرية المبادرة والمساهمة في تنمية المجتمع، كما تكمن حيوية المجتمع المدني في قدرته على تأطير المواطنين للعمل التطوعي في الشأن العام وفي كل القيم ، المشاركة المدنية و التنمية التشاركية وذلك بالعمل مع الأجهزة الرسمية من جهة والعمل مع السلطة المحلية من جهة أخرى[1].

- القطاع الخاص : تتجه الحكومات الرشيدة الى الشراكة مع القطاع الخاص بإعتباره أداة مهمة لسد العجز في البنية التحتية ،حيث تواجه البنية التحتية عجزا يتضح من خلال ضعف مستوى الخدمات بشكل عام[2] ،حيث يتميز بخصائص هامة تمكنه من لعب دور كبير كشريك في الإدارة لتوفيره الخبرة والمال والمعرفة اللازمة في العمليات التنموية مع الدولة والمجتمع المدني ، والقدرة على تأمين الشفافية بنشر المعلومات وتوفيرها.[3]

5-أبعاد الحكم الراشد

تتمثل أبعاد الحكم الراشد في ما يلي :

- البعد السياسي : يتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها ،إذ لا يمكن تصور أن يكون هناك حكم رشيد دون منظومة سياسية تقوم على أساس الشرعية والتمثيل لأنهما يؤديان إلى خدمة الصالح العام بكل شفافية.[4]

- البعد التقني (الإداري) : وهو البعد الذي يرتبط بعمل الإدارة العامة ومدى كفاءتها، بحيث يكون الموظفين لا يخضعون إلا لواجبات وظيفتهم ويكون اختيارهم وفقا لمعيار الكفاءة.[5]

- البعد القانوني: وهو المتعلق بسيادة القانون ومحاربة الفساد وهما مؤشران مترابطان و متكاملان، يحمل في طياته استقلالية القضاء وأمن المستثمرين.[6]

- البعد الاقتصادي والاجتماعي : وتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني، ومدى حيويته واستقلاله عن الدولة في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، وقدرته على التأثير في المواطنين وعلاقته مع الاقتصاديات الخارجية والدول الأخرى.[7]

---

[1]- ليلى عجال، **نفس المرجع السابق**، ص 48.

[2]-عبد العظيم بن محسن الحمدي، **الحكم الرشيد عند عظماء الحكام والملوك**، دار الكتب الوطنية، صنعاء، 2021، ص36.

[3]- بوجردة الياسين، **واقع ومتطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي**، المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية، جيجل، المجلد 02، العدد02 ،2007 ، ص263.

[4]- ابتسام حاتم علوان، **ترشيد الحكم في التجربة العراقية الأبعاد والمعالجات**، المجلة السياسية والدولية، العراق، العدد43، 2020، ص ص 32-33.

[5]- مجدوب خيرة، **سبل إرساء مبادئ الحكم الراشد المحلي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة**، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة ابن خلدون، تيارت، المجلد1، العدد1، ص90.

[6]- عبد الباري عياض، محمد يحي بن ساسي، **اثر آليات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لعديد الدول النامية للفترة 1996-2016**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، ورقلة، المجلد2، العدد 7، 2018، ص62.

[7]- غربي محمد، **الديمقراطية والحكم الراشد رهانات المشاركة السياسية و تحقيق التنمية**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، عدد خاص افريل 2011، ص 373.

6- مؤشرات الحكم الراشد

تمثلت مؤشرات الحكم الراشد في ما يلي :[1]

- الصوت والمساءلة: وتعني مشاركة جميع أفراد المجتمع في اتخاذ القرار وذلك من خلال قنوات مؤسسية تمكن المجتمع من التعبير عن رأيه في صنع القرار، وأن يكون جميع المسؤولين ومتخذي القرار في الدولة خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء.
- الاستقرار السياسي وغياب العنف: وتعني استقرار النظام السياسي وقبول جميع أطراف الدولة به، بما في ذلك المعارضين لسياسات الحكومة ، كما يتضمن هذا المعيار حجم العنف المعبر عن عدم الرضا السياسي من بعض الأطراف سواء من الموالين للحكومة أو المعارضين لها.
- فعالية الحكومة : أي فاعلية ومدى كفاءة إدارة مؤسسات الدولة في توظيف الموارد الوطنية بطريقة سليمة تخدم المجتمع وقدرة الدولة على العمل في خدمة الصالح العام، وتتضمن إدارة الأموال العامة والقدرة على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات بفاعلية.
- نوعية التنظيم : قدرة الحكومة على توفير السياسات و التنظيمات السليمة تتيح تنمية القطاع الخاص.ويكون ذلك بتوفير بيئة مناسبة للأعمال.[2]
- سيادة القانون : تعتمد سيادة وحكم القانون على مدى استقلالية أجهزة الرقابة السلطة التنفيذية في مباشرة مهامها واحترام حقوق الإنسان وعدم التمييز ضد المرأة وانتهاك حقوقها.[3]
- مكافحة (الضبط) الفساد : يقيس مدى استقلالية السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة بما في ذلك أعمال الفساد صغيرها وكبيرها وكذلك استحواذ النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة.[4]

7-علاقة الحكم الراشد بالنمو الإقتصادي :

إن الحكم الراشد موضوع مهم في أي نقاش حول التنمية لأنه مرتبط بالنمو الاقتصادي فالدراسات التي أجراها البنك الدولي تظهر العلاقة الموجودة بينه وبين ارتفاع نصيب الفرد من الدخل الوطني، وحسب جون تايلور وكيل وزارة المالية الأمريكية إن الأبحاث التي أجراها صندوق النقد الدولي، تظهر ان إتباع المقاييس الرئيسة للشفافية و الوضوح تؤدي الى تخفيض سعر القروض الدولية والمحلية، بنسبة تتراوح بين 7 % الى 17%، مما يشير الى ان المستثمرين يعتبرون الحكم الراشد عاملا مخفضا لمخاطر الاستثمار كما أنه يزيد من فاعلية المساعدات ويشجع على استخدام الموارد المحلية بشكل أفضل.

---

[1] - محمد محمود العجلوني، **اثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية**، المجلة العربية للإدارة، مملكة أردنية الهاشمية، مجلد 39، العدد4، ديسمبر2019، ص6.

[2] -يختار عبد القادر، عبد الرحمان عبد القادر، مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي تحت عنوان النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية**، الدوحة قطر، 2011، ص 6.

[3] -عبد الرزاق مولاي لخض، بوزيد السابح، **فاعلية سياسات الحكم الراشد في الحد من الفساد بالجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد7، ديسمبر2017، ص285.

[4] - يختار عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص6.

والمناخ الذي يهيئه وجود سياسة قوية مدعومة بمؤسسات المساءلة العامة والشفافية والوضوح يضمن أن أموال المساعدات لن تهدر أو يساء استخدامها، وبالتالي يؤدي الى مزيد من التنمية الاقتصادية مقابل أموال المعونات، وبهذا يضمن الحكم الصالح استخداما أكثر كفاءة وفعالية للموارد العامة المحلية[1].

[1] - محمود علي الشرقاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص101.

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية للنمو الاقتصادي والحكم الراشد

من المهم عرض عدد من الدراسات والأبحاث السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، بهدف معالجة مشكلة البحث والتطوير أساليب البحثية ومقارنة نتائج الدراسة الحالية من أهم النتائج التي تم الوصول إليها في الدراسات السابقة.

المطلب الأول : الدراسات السابقة لعلاقة النمو الاقتصادي بالحكم الراشد

تم تقسيم الدراسات السابقة التي تناولت مواضيع مشابهة إلى حد ما موضوع الدراسة إلى ثلاثة تقسيمات وهي الدراسات المحلية والدراسات العربية والدراسات الأجنبية.

أولا: الدراسات المحلية :

1-دراسة زاوي أحمد صادق وبن خالدي فضيل بعنوان عناصر الحكم الراشد والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1984-2016) ، دليل عملي بالإسناد على نموذج رياضي ومنهج تحليلي نظري تجريبي ، وهدفت إلى إبراز العلاقة بين النمو الإقتصادي كمتغير تابع ومؤشرات الحكم الراشد كمتغير مستقل ، باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) ونموذج تصحيح الأخطاء (ECM)وتوصلت إلى أهم النتائج :[1]

- الفساد والديموقراطية يؤثران بقوة على النمو الإقتصادي في الجزائر في الأجل الطويل.

- تقريبا جميع التقديرات المعادلة طويلة الأجل معنوية عند مستوى ثقة 90% وحد تصحيح الخطأ كانت له علامة سالبة ومعنوية مما دل على وجود علاقة تكامل حقيقية ومستمرة.

- استقرار النموذج في المدى الطويل يعكس حقيقة أن النمو الإقتصادي في الجزائر يتطلب التحسين في العناصر الرئيسية للحكم الراشد.

2-دراسة لياس شوبار وجوادي عصام بعنوان الحكم الراشد والنمو الإقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (2000-2012)، حيث يمثل المتغير التابع في النمو والمستقل في متغيرات الحكم الراشد ، هدفت الدراسة الى معرفة اثر المتغيرات والعوامل المفسرة للنمو وكذا مكانة الدول العربية في التصنيف العالمي باستخدام بيانات بانيل ومنهج وصفي تجريبي.

وتوصلت الى أهم النتائج :[2]

- وجود تأثير إيجابي ومعنوي لمتغيري الأطر التنظيمية وحكم القانون على النمو الإقتصادي.

[1] - زاوي احمد صادق، بن خالدي فضيل، **عناصر الحكم الراشد والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1996-2021)**، مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون، معسكر، مجلد4، عدد7، 2018.

[2] -لياس شوبار، جوادي عصام، **الحكم الراشد والنمو الاقتصادي في الدول العربية دراسة قياسية خلال الفترة(2000-2012)**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد2، عدد1، 2016، ص3-26.

- الدول العربية الغير نفطية أحسن من الدول العربية النفطية في مؤشر الصوت والمساءلة وتعتبر لبنان أفضل دولة عربية في هذا المؤشر، وعدم وجود أثر لمتغير الصوت والمساءلة على النمو الإقتصادي في الدول العربية بسبب عدم معنوية هذا الأخير وضعف معامل التحديد.

3-دراسة عبد الباري عياض و محمد يحيي بن ساسي بعنوان أثر آليات الحكم الراشد على النمو الإقتصاد بدراسة قياسية لعديد الدول النامية خلال الفترة (1996-2021) ،هدفت إلى التحقق من ان الحكم الراشد يمكنه تفسير النمو الاقتصادي وإبراز طبيعة العلاقات بينهم ، وذلك باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية والمتمثلة في التحليل الساكن ودراسة النماذج الثلاثة المتعلقة بتأثيرات الثابتة والعشوائية ، بمنهج تحليلي وصفي الى أهم النتائج :[1]

- تبين وجود أثر ولو أنه ضعيف لآليات الحكم الراشد على النمو الإقتصادي للدول النامية ويرجع ذلك إلى حداثة تبني وتجسيد هذه المعايير ذات التفكير الغربي واعتماد أكثر اقتصاديات هذه الدول على الريع بصفة كبيرة في الوقت الذي يظهر هناك أثر لمؤشر المساءلة وفعالية الحكومة ومكافحة الفساد على النمو الاقتصادي لهذه الدول.

- توجد علاقة قصيرة الأجل بين كل من النمو ومؤشر المساءلة وفعالية الحكومة ومكافحة الفساد.

- النموذج المناسب هو نموذج الآثار الثابتة في هذه الدراسة وذلك لخصوصية التي تمتاز بها كل دولة من الدول النامية.

- تعد نماذج البانل ذات الميزة خاصة بالبعد الزمني والمقطعي وهو ما سهل عملية الدراسة وأظهر الفوارق بين الدول.

4-دراسة زاوي أحمد صادق ، بعنوان الحكم الراشد المؤسسات والنمو الاقتصادي : العوامل المؤسساتية

والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1984-2015) ، هدفت الى معرفة العلاقة بين العوامل المؤسساتية (الحكم الراشد) و النمو الاقتصادي ومحاولة اكتشاف أهم القنوات التي من خلالها تؤثر الحكامة على النمو باستخدام الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) والمنهج وصفي تحليلي وقياسي .

وتوصلت الى أهم النتائج :[2]

- وجود علاقة طويلة وقصيرة الأجل بين المتغيرات المؤسساتية والنمو الاقتصادي.

- العقبات الرئيسية التي تعرقل النمو في الجزائر من اقتصاد ريعي الى اقتصاد إنتاجي هي الديموقراطية، الفساد ، غياب سيادة القانون ،البيئة الغير مواتية للإستثمار، و الاستقرار الحكومي والإصلاحات المطبقة لهما اثر سلبي على النمو في الجزائر.

ثانيا : الدراسات العربية

[1] -عبد الباري عياض، محمد يحي بن ساسي، **أثر آليات الحكم الراشد على النمو الإقتصادي دراسة قياسية لعديد الدول النامية (1996-2016)**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد2، عدد2، 2018.

[2] -زاوي أحمد صادق، **الحكم الراشد المؤسسات والنمو الاقتصادي العوامل المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر 2016-2017.

1-دراسة محمد محمود العجلوني بعنوان أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية خلال الفترة (1996-2011) ، هدفت الى تحليل الخصائص ومبادئ مؤشرات الحكم الرشيد في الدول العربية على المدى القصير والقدرة على إدامته بما يحقق التنمية الإقتصادية المستدامة باستخدام نموذج الانحدار المتعدد ذو التأثير الثابت ومنهج تحليلي قياسي وتوصلت الى أهم النتائج :[1]

- معدل النمو الإقتصادي مرتبط إيجابيا بمستوى تطوير المؤسسات والحاكمية.

- ليس لمؤشرات المشاركة والمساءلة والاستقرار السياسي وفعالية الحكومة تأثير واضح بسبب ضعف الهياكل السياسية، ذات الطابع الديموقراطي وعدم ملائمة هذه المؤشرات لثقافة وبيئة المجتمعات العربية التي تتصف غالبيتها بضعف الوعي السياسي.

2- دراسة تمارا محمد زهدي زيتون حداد وشاهر محمد عبيد بعنوان أثر تطبيق قواعد الحكم الرشيد في مؤشرات التنمية المستدامة في بلديات الضفة الغربية : محافظة رام الله والبيرة أنموذجا فلسطين(2020-2021)، تهدف هذه الدراسة الى معرفة أثر تطبيق قواعد الحكم الرشيد في مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الضفة الغربية تم إستخدام منهج وصفي تحليلي وتم استخدام الاستبانة لجمع البيانات وتم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية البسيطة لتكون ممثلة للمجتمع الدراسي وتم استخدام التحليل الإحصائي (spss) لاستخراج نتائج الدراسة ، وكانت أهم نتائج :[2]

- علاقة خطية بين الدرجة الكلية لمقياس الحكم الرشيد والدرجة الكلية لمقياس التنمية المستدامة واتضح بأنها موجبة وقوية.

- وجود أثر لنموذج أبعاد الحكم الرشيد في بلديات محافظة رام الله والبيرة في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

3-دراسة أحمد إسماعيل قادر بعنوان أثر الحكم الرشيد على التنمية البشرية دراسة حالة العراق (2005-2018)، يهدف إلى البحث عن بيان مستوى الحكم الرشيد ومستوى التنمية البشرية في العراق وتوضيح العلاقة بينهما، وتم الاستعانة بمنهج تحليلي وصفي و باستخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية والقياسية تم التوصل الى مجموعة من النتائج :[3]

- وجود علاقة طردية بين مؤشرات الحكم الرشيد مع التنمية البشرية.

- تدني مستوى الحكم الرشيد اذ بلغ 7.9% خلال مدة البحث مما أدى إلى ضعف مستوى التنمية البشرية ب 0.609% في نفس المدة، ويعد مؤشر التصويت والمساءلة وسيادة القانون من أهم المتغيرات المؤثرة في التنمية البشرية.

---

[1] -محمد محمود العجلوني، **أثر الحكم الرشيد على التنمية الإقتصادية المستدامة في الدول العربية خلال الفترة (1996-2011)**، مجلة العربية للإدارة، مملكة الأردنية الهاشمية، مجلد 39، عدد 4، ديسمبر2019.

[2] -تمارا محمد زهدي زيتون حداد، شاهر محمد عبيد، **أثر تطبيق قواعد الحكم الرشيد في مؤشرات التنمية المستدامة في بلديات الضفة الغربية: محافظة رام الله والبيرة أنموذجا فلسطين(2020-2021)**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، مجلد6، عدد 16، ديسمبر 2021، ص110-125.

[3] - أحمد إسماعيل قادر، **أثر الحكم الرشيد على التنمية البشرية دراسة حالة العراق (2005-2018)**، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، المجلد 3، العدد6، ديسمبر 2020.

4-دراسة بسام عبد الله البسام تحت عنوان الحوكمة الرشيدة المملكة العربية السعودية، خلال الفترة (1996-2011)، تهدف إلى دراسة العلاقة بين النمو الإقتصادي وتحقيق مستويات متقدمة من مؤشرات الحوكمة الرشيدة اعتمد الباحث على نموذج الانحدار المتعدد للتأثيرات الثابتة، وتوصلت النتائج الى :[1]

- لاتوجد علاقة قوية بين النمو الاقتصادي وتحقيق مستويات متقدمة من الحاكمية الرشيدة على الأقل في المدى القصير ، ولابد من وجود تنسيق بين مهام الجهات المختلفة ذات الاختصاصات المتداخلة مثل جهات الرقابة المالية والادارية.

ثالثا : دراسات باللغة الأجنبية

1- دراسة Maryam Al-Naser ,Allam Hamdan , The Impact of public Gavernance on économique Grouth : Evidence from Gulf cooperation council countries تهدف الدراسة الى تقييم تأثير الحوكمة العامة على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1996-2019)، حيث يختبر نموذج الدراسة أثار المتغيرات المستقلة للحوكمة العامة وهي مؤشرات الحوكمة العالمية على المتغيرات التابعة للنمو الاقتصادي وهي الناتج المحلي الإجمالي السنوي ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الناتج المحلي الحالي بالدولار الأمريكي وتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد و التأثيرات الثابتة ، حيث توصلت النتائج الى :[2]

- الجودة التنظيمية و فعالية الحكومة لها تأثير إيجابي، أما مكافحة الفساد وسيادة القانون لها تأثير إيجابي غير مهم إحصائيا على النمو الاقتصادي في دول التعاون العام الخليجي.

2-دراسة Rachid Mira,Ahmed Hammdache,Good governance and Economic Grouth A contridution to the Institutional debat about state failure in middle East and North Africa,Asian ،تمثلت الدراسة في الحكم الرشيد والنمو الاقتصادي تناقض للنقاش المؤسسي حول فشل الدولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا آسيا ، خلال الفترة (1996-2011) تهدف الى معرفة العلاقة بين الحوكمة الرشيدة والنمو الاقتصادي ، ومعرفة ما اذا كان معدل نمو مرتبطا أو غير مرتبط بمؤشرات الحكم الراشد ، حيث يختبر النموذج العلاقة بين الأداء الاقتصادي وجودة المؤسسات في 45 دولة نامية تم تقديره بالانحدار المتعدد بلوحة ذات التأثيرات الثابتة بانيل توصلت النتائج الى :[3]

- وجود علاقة ايجابية بين الحكم الراشد والنمو الاقتصادي ، فقد وجد أن معدل نمو المتغيرات التفسيرية للدول المتقدمة وأسعار السلع موجبة وذات دلالة عالية.
- الإستقرار السياسي وفعالية الحكومة متغيرات ذات أهمية كبيرة في النموذج، فلا يمكن تفسير النمو الاقتصادي في البلدان النامية إلا من خلال مؤشرات الحكم الرشيد.

---

[1] - . بسام عبد الله البسام، **الحوكمة الرشيدة المملكة العربية السعودية حالة دراسية**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، العدد 11،جانفي 2004،ص23.

[2] -Maryam Al-Naser, Allam Hamdan, **The Impact of public Gavernance on économique Grouth : Evidence from Gulf cooperation council countries**, Economics and sociology, Mnama, Bahrain ,vol14 , No2, 2021.

[3] - Rachid Mira,Ahmed Hammdache,**Good governance and Economic Grouth A contridution to the Institutional debat about state failure in middle East and North Africa, Asian**, Journal of middle Eastean and Islamic studies vol11 ,NO3,2017.

3- دراسة Zubair syed sohaib, khan mukaram Ali بعنوان Good Governance, pakistan's économic growth and world wid governance indicators

تمثلت في الحكم الرشيد: النمو الاقتصادي في باكستان ومؤشرات الحوكمة العالمية ، تهدف إلى استكشاف العلاقة بين مؤشرات الحكم الراشد والنمو الاقتصادي باستخدام التقديرات المتعلقة بباكستان من(2002-2011) والتي قدمها البنك الدولي وتم تبني إستراتيجية بحث كمي واستخدمت أدوات إحصائية واختبارين ارتباط سبيرمان وانحدار باستخدام spss وتوصلت النتائج إلى :[1]

- الاستقرار السياسي من بين الأبعاد الأربعة للحكم الرشيد الذي يساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي.
- انخفاض مستوى الفساد مفيد للنمو الاقتصادي.
- ضمان بيئة مستقرة سياسيا من بين أعلى أولويات جميع الحكومات فيما يتعلق بدولة نامية مثل الباكستان.

4- دراسة Bichaka Fayissa, Christian Nsiah, The impact of Governance on Economic Growth in Africa، تركز هذه الدراسة على التحقق من دور و تأثير الحكم الراشد على أداء النمو الاقتصادي في 28 دولة افريقية جنوب الصحراء خلال الفترة (1990-2004)، وتهدف الدراسة الى ما إذا كان الحكم الرشيد له تأثير على النمو الاقتصادي للبلدان الإفريقية وتحديد ما اذا كان تأثير الحكم الرشيد متماثلا في جميع التوزيعات المشروطة للدخل، وتم استخدام نموذج انحدار التأثيرات الثابتة والعشوائية (بانيل)، من أهم النتائج المتحصل عليها:[2]

- الحكم الرشيد له تأثير ايجابي ومهم للنمو الاقتصادي واقتصاديات إفريقيا جنوب الصحراء لا سيما تلك التي تقع في الحد الأدنى من طيف توزيع الدخل.

- الحكم الراشد او عدمه يساهم في الفجوات في دخل الفرد بين البلدان الإفريقية الغنية والفقيرة.

المطلب الثاني : مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة

تم إعداد مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة المحلية والعربية والأجنبية وتم الإعتماد في ذلك على المعايير التالية ، عنوان الدراسة ، هدف من الدراسة ، المنهج المتبع في ذلك وفترة الدراسة بالإضافة للأداة القياسية المستخدمة لترجمة العلاقات بين المتغيرات في صورة رياضية وقياسية.

[1] - Zubair syed sohaib, khan mukaram Ali, **Good Governance pakistan's économic growth and world wid governance indicators Pakistan** Journal of commerce and social sciences, Pakistan, vol8, ISS1, pp 247-287.

[2] -Bichaka Fayissa, Christian Nsiah, **The impact of Governance on Economic Growth in Africa**, The Journal of Developing Areas, vol 47, NO1, 2013, pp 91-108.

الجدول رقم (1) : مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسة المحلية

	الدراسة السابقة 1	الدراسة السابقة 2	الدراسة السابقة 3	الدراسة السابقة 4	الدراسة الحالية
العنوان	عناصر الحكم الراشد والنمو الاقتصادي	الحكم الراشد والنمو الاقتصادي في الدول العربية	آليات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي لعديد الدول النامية	الحكم الراشد العوامل المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الجزائر	أثر الحكم الراشد على النمو الإقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
الفترة	(2016-1984)	(2012-2000)	(2016-1996)	(2015-1984)	(2021-1996)
الإشكالية	هل لعناصر الحكم الراشد أثر على النمو الإقتصادي في الجزائر ؟	ماهو أثر متغيرات الحكم الراشد على النمو الإقتصادي في الدول العربية خلال الفترة(2000-2012)؟	ما مدى فعالية آليات الحكم الراشد في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة؟	هل هناك علاقة بين الحكم الراشد والنمو الاقتصادي في الجزائر؟	ما هو أثر الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط (2021-1996)؟
المنهج	تحليلي تجريبي	وصفي تجريبي	وصفي تحليلي	وصفي تحليلي	وصفي تحليلي قياسي
الهدف	إبراز العلاقة بين النمو الاقتصادي ومؤشرات الحكم الراشد.	معرفة أثر المتغيرات والعوامل المفسرة للنمو في المنطقة العربية ومكانتها في التصنيف العالمي.	التحقق من أن الحكم الراشد يمكنه تفسير النمو الاقتصادي وإبراز طبيعة العلاقات بينهم.	محاولة اكتشاف أهم القنوات التي من خلالها تؤثر الحكامة على النمو الاقتصادي.	أثر الحكم الراشد على النمو الإقتصادي للدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط.
الأداة القياسية المستخدمة	نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ونموذج تصحيح الأخطاء	دراسة بيانات السلاسل الزمنية المقطعية بانيل.	نماذج السلاسل الزمنية المقطعية المتعلقة بتأثيرات الثابتة والعشوائية.	نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الزمنية الموزعة(ARDL).	بيانات السلاسل الزمنية بانيل.

جدول رقم 02 : مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات العربية

	الدراسة السابقة 1	الدراسة السابقة 2	الدراسة السابقة 3	الدراسة السابقة 4	الدراسة الحالية
العنوان	أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في دول العربية	أثر تطبيق قواعد الحكم الرشيد في مؤشرات التنمية المستدامة في بلديات الضفة الغربية فلسطين	أثر حكم الرشيد على التنمية البشرية دراسة حالة العراق (2005-2018)	الحوكمة الرشيدة المملكة العربية السعودية حالة دراسية.	أثر الحكم الراشد على النمو الإقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
الفترة	(2011-1996)	(2021-2020)	(2018-2005)	(2011-1996)	(2021-1996)
الإشكالية	هل أثر الحكم الرشيد في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والنمو الاقتصادي؟	ماهو أثر تطبيق قواعد الحكم الرشيد في مؤشرات التنمية المستدامة في بلديات الضفة الغربية فلسطين ؟	ما أثر الحكم الرشيد على التنمية البشرية ؟	ما الذي يقدمه مبدأ الحوكمة الرشيدة في مجالات دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟	ما هو أثر الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط (2021-1996)؟
المنهج	وصفي تحليلي	وصفي تحليلي	وصفي تحليلي	وصفي تحليلي	وصفي تحليلي قياسي
الهدف	تحليل خصائص ومبادئ مؤشرات الحكم الرشيد في المدى القصير والقدرة على إدامته بما يحقق التنمية.	معرفة أثر تطبيق قواعد الحكم الرشيد في مؤشرات التنمية المستدامة.	إبراز العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية البشرية.	دراسة العلاقة بين النمو الإقتصادي وتحقيق مستويات متقدمة من مؤشرات الحوكمة الرشيدة.	أثر الحكم الراشد على النمو الإقتصادي للدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط.
الأداة القياسية المستخدمة	نموذج الانحدار المتعدد ذو التأثير الثابت.	إستبيانة التحليل الإحصائي SPSS.	اختبارات إحصائية وقياسية.	نموذج الانحدار المتعدد للتأثيرات الثابتة.	بيانات السلاسل الزمنية بانيل.

جدول رقم 03 : مقارنة الدراسة الحالية مع دراسات الأجنبية

	الدراسة السابقة 1	الدراسة السابقة 2	الدراسة السابقة 3	الدراسة السابقة 4	الدراسة الحالية
العنوان	The Impact of public Gavernance on économique Grouth : Evidence from Gulf cooperation council countries	Good governance and Economic Grouth A contridution to the Institutional debat about state failure in middle East and North Africa, Asian	Good governance pakistan's économic growth and world wid governance indicators	The impact of Governance on Economic Growth in Africa	أثر الحكم الراشد على النمو الإقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
الفترة	(2019-1996)	(2011-1996)	(2011-2002)	(2004-1990)	(2021-1996)
الإشكالية	ما مدى أهمية تأثير متغيرات الحوكمة على النمو في دول الخليجي؟	في ما تتمثل العلاقة بين الحكم الرشيد والنمو في شمال إفريقيا والشرق الأوسط؟	ما هي العلاقة بين مؤشرات الحوكمة العالمية والنمو الاقتصادي؟	دور و تأثير الحكم الراشد على أداء النمو الاقتصادي؟	ما هو أثر الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط (1996-2021)؟
المنهج	////				وصفي تحليلي قياسي
الهدف	تهدف إلى تقييم تأثير الحوكمة العامة على النمو الاقتصادي .	معرفة العلاقة بين النمو الاقتصادي الحوكمة الرشيدة .	تبين علاقة مؤشرات الحوكمة العالمية والنمو الاقتصادي.	اذا كان الحكم الرشيد له تأثير على النمو الاقتصادي للبلدان الإفريقية	أثر الحكم الراشد على النمو الإقتصادي للدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط.
الأداة القياسية المستخدمة	نموذج الانحدار المتعدد ذو التأثيرات الثابتة	انحدار متعدد بلوحة ذات تأثيرات ثابتة	أدوات إحصائية واختبار سبيرمان	نموذج انحدار التأثيرات الثابتة والعشوائية	بيانات السلاسل الزمنية بانيل.

بعد مراجعة الدراسات السابقة في نفس الموضوع ومقارنتها مع الدراسة الحالية من عدة جوانب اتضح، أن معظم الدراسات السابقة تختلف في الإطار الزماني والمكاني مع الدراسة الحالية، إلا أن هناك تشابه في المناهج المستخدمة خاصة المنهج الوصفي التحليلي وغياب المنهج في الدراسات الأجنبية، أما من ناحية الهدف من الدراسات فمعظم الدراسات تهدف بالدرجة الأولى الى معرفة تاثير والعلاقة بين الحكم الراشد والنمو الاقتصادي، وهذا ما يتوافق مع الدراسة الحالية، ومن ناحية الأداة القياسية المستخدمة فبعض الدراسات استخدمت نماذج الإنحدار المتعدد، ونماذج ARDL و VECM والبعض الآخر استخدمت بيانات بانيل، وهذا ما يتوافق والدراسة الحالية.

خلاصة الفصل :

تعد الحوكمة هي اللبنة الأساسية لتحقيق حكم قائم على الشفافية والمساءلة والديموقراطية بإتجاه تحقيق النمو الإقتصادي وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين، كما تعد دراسة موضوع الحوكمة من أولويات الإهتمام السياسي والإقتصادي والإجتماعي، لذا أصبح إلتزام الدول النامية بمنهجية الحوكمة أمرا في غاية الأهمية لما ينطوي عليه ذلك من تكامل أدوار الإدارة الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، إذ يزيد الحكم الراشد من فاعلية المساعدات ويشجع على إستخدام الموارد المحلية بشكل أفضل.

فقد تم التطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري للدراسة وهذا من خلال مبحثين، حيث تم في المبحث الأول ذكر المفاهيم العامة لمتغيرات الدراسة من تعريف و أنواع و أهمية، وأهم النظريات للمفكرين الاقتصاديين التي عالجت النمو الاقتصادي، وفي المبحث الثاني تم تناول الدراسات السابقة محلية منها وعربية وحتى الأجنبية، ومقارنتها مع الدراسة الحالية من خلال عدة أوجه ومن بينها الموضوع، فترة الدراسة، المنهج المتبع، الهدف، النتائج المتوصل إليها، والتي اختلفت في نتيجة التأثير وإيجاد العلاقة الحقيقية بين المتغيرين.

وبهدف إبراز أثر الحكم الراشد على النمو الإقتصادي، سيتم التطرق لتطور متغيرات الدراسة الى جانب الدراسة القياسية لدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط (MENA).

الفصل الثاني :

دراسة قياسية لأثر الحكم الراشد على النمو الإقتصادي

الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر الحكم الراشد على النمو الإقتصادي

تمهيد :

إنطلاقا مما تم تناوله في الفصل النظري على أن الحكم الراشد له قدرة على تشجيع النمو الإقتصادي وتعزيز الثقة بين الحكومة والشعب ، وأن بعض الدراسات السابقة أكدت أنه لم تتمكن جل دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من تحقيق معدلات نمو قوية وهذا الفشل وراء غياب ورداءة الحكم الجيد ، لذلك سنحاول في هذا الفصل التطبيقي تسليط الضوء على تطور النمو ومؤشرات الحكم الراشد للفترة (1996-2021) وإبراز العلاقة بينهما في شكل رياضي ، وذلك من خلال توضيح الطريقة المتبعة في التحليل القياسي ، إذ تكمن أهمية الدراسات القياسية والتطبيقية في قدرتها على تحليل الظواهر الإقتصادية والإجتماعية تحليلا كميا باستخدام أساليب إحصائية مناسبة.

وعلى هذا الأساس سيقسم هذا الفصل الى مبحثين :

- **المبحث الأول : الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة.**
- **المبحث الثاني : عرض النتائج ومناقشتها.**

المبحث الأول :الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة

للتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة لهذه الدراسة وما تتطلبه من معلومات ، سيتم التطرق في هذا المبحث الى التعريف بالطريقة والأدوات والأساليب الرياضية والقياسية المستخدمة في الدراسة ، ومن ثم تبيان مصادر بياناتها ، وبذلك يسمح لنا إثبات او نفي الفرضيات ، ومن ثم الوصول للنتائج .

المطلب الأول : عينة الدراسة ومتغيرات الدراسة

يعتبر مجتمع الدراسة الذي سيتم دراسته هو الأساس لانجاز الدراسات ذات الطابع التطبيقي ، وهذا من خلال تجميع البيانات والمعلومات التي تساعد على أسلوب القياس وتحليل الآثار المترتبة على هذه الدراسة .

1- مجتمع الدراسة :

تتكون عينة الدراسة من 17 دولة وهي : الجزائر ،العراق ، الأردن ، الكويت ، لبنان ، موريتانيا ، المغرب ، قطر، السعودية، البحرين، تونس، مصر، ليبيا، عمان، السودان، اليمن، الإمارات ، فقد تم اختيار هذه العينة طبقا لمعيار مدى توفر بيانات محل الدراسة لكل سنوات فترة الدراسة (1996-2021) .

يمثل مجتمع الدراسة دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا (MENA)، حيث تمتد المنطقة جغرافيا من المغرب في شمال غرب إفريقيا الى إيران في جنوب آسيا .

تحتل منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط موقع استراتيجي على الساحة العالمية بحيث ارتبط موقعها بالموارد التي تزخر بها المنطقة خاصة المعدنية منها مثل النفط ، الغاز الطبيعي ، فبر المنطقة يعتبر ملتقى القارات الثلاث أوروبا ، إفريقيا ، آسيا ،وبالتالي يشكل قلب العالم .بالإضافة الى إشرافه على بحار

وخلجان ومضايق ومحيطات لها أهميتها في التجارة الدولية ،وتتميز المنطقة عن غيرها من مناطق العالم باعتبارها مجموعة متجانسة تقريبا من حيث اللغة ، العادات والتقاليد ، والتاريخ المشترك[1] .

2- متغيرات الدراسة :

يمكن تعريف المتغيرات المستخدمة للدراسة كما يلي :

2-1- المتغير التابع النمو الاقتصادي :

وهو المتغير الذي يراد تفسير سلوكه ويرمز له بالرمز (GDP) يمثل إجمالي الناتج المحلي، ويعرف بأنه تغيير إيجابي في مستوى انتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن.

2-2- المتغيرات المستقلة :

وهي المتغيرات التي لها القدرة على تفسير المتغير التابع ، حيث تتمثل المتغيرات المستقلة في مؤشرات الحكم الراشد الستة وهي : المشاركة و المساءلة (**VA**) ، الاستقرار السياسي وغياب العنف (**PS**)، فعالية الحكومة(**GE**) ، سيادة القانون(**RQ**)، نوعية التنظيم (**RL**)، مكافحة الفساد(**CC**).

[1] ناقل زينب، **مرجع سبق ذكره**، ص 75، 76، 82.

وتعطى قيم المؤشرات الست المذكورة في أعلى قيمة لها 2.5+ وأدنى قيمة 2.5- حسب معايير كوفمان العالمية وقد أخذت هذه القيم من موقع الخاص www.govindicators.org

3- طريقة جمع البيانات :

تمثلت مصادر جمع البيانات فيما يلي:

التقارير السنوية للبنك الدولي فيما يخص مؤشر النمو الاقتصادي متوفر على الموقع: http://data.worldbank.org

و فيما يخص مؤشرات الكم الراشد متوفر على الموقع : www.govindicators.org

4-تطور النمو الاقتصادي ومؤشرات الحكم الراشد للدول العربية (1996-2021)

4-1- تطور النمو الاقتصادي :

الشكل رقم 05: منحنى تطور النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط للفترة (1996-2021)

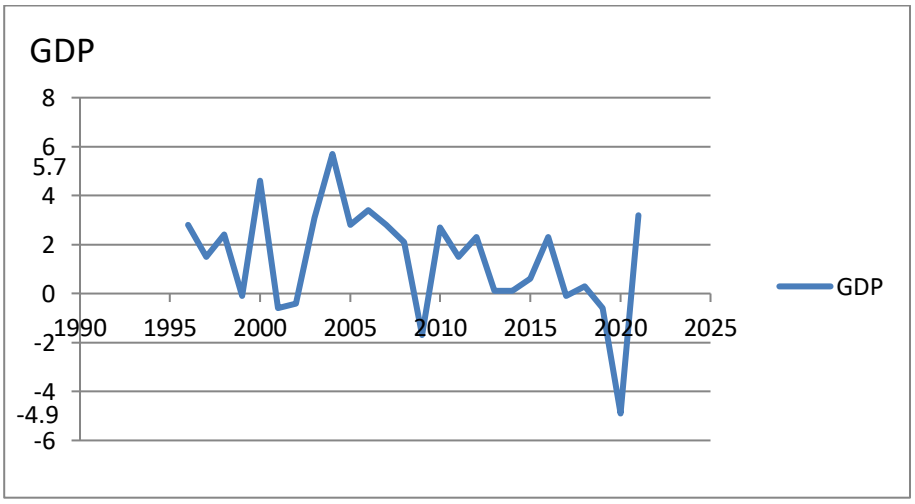

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على موقع البنك الدولي https://data.worldbank.org

من خلال المنحنى البياني يتضح وجود تذبذب في معدل نصيب الفرد من ناتج محلي الإجمالي في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط حيث يلاحظ في بداية فترة الدراسة 1996 ان قيمة الناتج المحلي الإجمالي قدرت ب2.83 ثم انخفضت الى (0.1-) في 1999 وهذا لتأثره بعدة عوامل ولاسيما البيئات السياسية ومستويات التنمية الأولية والأهم تصدير الموارد الطبيعية ، وسجلت أعلى قيمة للنمو في 2004 قدرت ب5.7 ، وأقل قيمة في 2020قدرت ب(4.9-) ثم يعود للإرتفاع الى 3.2 في 2021 ويعود هذا التذبذب بين الارتفاع والانخفاض الى عائدات النفط والغاز الكبيرة والمداخيل غير المباشرة عن طريق التجارة والتحويلات المالية المرتبطة بالدول الغنية بالنفط ، وتكمن جذور ضعف النمو في هوة إدارة الحكم بسبب عدم تشجعيها للاستثمار الخاص ومكانة الاستثمارات العامة غير فعالة، وقد أظهرت بلدان المجلس التعاون الخليجي درجات عالية من

التقلب في النمو بسبب اعتمادها الشديد على النفط وعلى سبيل المثال تشكل الصادرات النفط في كويت والسعودية أكثر من 85% من إجمالي الصادرات.[1]

4-2-تطور مؤشرات الحكم الراشد :

❖ تطور مؤشر الصوت والمساءلة (VA):

جدول رقم 04: تطور مؤشر الصوت والمساءلة للفترة(1996-2021)

	1996	2001	2006	2011	2016	2021
الجزائر	-1,17	-0,98	-0,92	-1	-0,85	-1,01
العراق	-1,96	-1,27	-1,28	-1,07	-1,02	-0,96
الأردن	-0,24	-0,67	-0,72	-0,8	-0,71	-0,8
الكويت	-0,24	-0,53	-0,58	-0,56	-0,63	-0,7
لبنان	-0,33	-0,44	-0,39	-0,39	-0,52	-0,63
موريطانيا	-0,57	-0,84	-0,85	-0,93	-0,77	-0,77
المغرب	-0,42	-0,62	-0,71	-0,71	-0,62	-0,61
قطر	-0,71	-0,95	-0,78	-1,08	-1,15	-1,17
السعودية	-1,5	-1,7	-1,78	-1,91	-1,73	-1,59
البحرين	-0,72	-1,07	-0,9	-1,22	-1,37	-1,5
تونس	-0,6	-0,5	-1,3	-0,37	0,3	0,19
مصر	-0,84	-1,13	-0,84	-1,44	-1,44	-1,51
ليبيا	-1,5	-1,58	-1,98	-1,59	-1,43	-1,46
عمان	-0,71	-0,99	1,16	-1,06	-1,05	-1,19
سودان	-1,86	-1,55	-1,74	-1,77	-1,83	-1,47
اليمن	-0,68	-1,16	-1,19	-1,39	-1,69	-1,68
امارات	-0,41	-0,9	-1	-0,9	-1,05	-1,19

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على موقع www.govindicators.org.

من خلال الجدول يلاحظ أن أكبر قيمة له عند عمان قدرت ب(1.16) في سنة 2006، و(0.3) عند تونس في 2016 وهذا ما يدل على وجود أسباب للتفاؤل اذ أن دول كثيرة ضمن منطقة المينا تكرس قيم الحكم الجيد ولاتزال ملتزمة بتأمين خدمات عامة لمواطنيها واعتماد استطلاعات آراء لمستهلكي الخدمات العامة في الأردن وانتخاب برلمانات جديدة في البحرين والمغرب وإنشاء ديوان مظالم في تونس والجزائر ، كما ونلاحظ أن هذا المؤشر يتصف على الأغلب بالانخفاض حيث تم تسجيل اقل قيم في دولة السودان والسعودية قدرت ب(1.86-) في1996و ب(1.91-) في 2011 وعند ليبيا ب(1.98-) بسبب تردي الأوضاع السياسية والاضطرابات و النزاعات وعدم إسناد الحكومة الى الشرعية الديموقراطية.[2]

[1] - البنك الدولي، تقرير التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، **إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعزيز التضمينية والمساءلة**، دار الساقي، بيروت، لبنان، 2004، ص 136.

[2] -رزيق كمال، **التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديموقراطية**، مجلة علوم انسانية، الجزائر، العدد25، 2005.

❖ تطور مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف(PS):

جدول رقم 05: تطور مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف للفترة (1996-2021)

	1996	2001	2006	2011	2016	2021
الجزائر	-1,78	-1,23	-1,13	-1,36	-1,1	-0,88
العراق	-1,82	-2,28	-2,83	-1,85	-2,31	-2,4
الأردن	-0,04	-0,34	-0,76	-0,51	-0,49	-0,28
الكويت	0,17	0,28	0,41	0,31	-0,05	0,3
لبنان	-0,67	-1,36	-1,8	-1,56	-1,62	-1,49
موريطانيا	0,37	-0,44	0,24	-1,17	-0,75	-0,73
المغرب	-0,21	-0,32	-0,46	-0,39	-0,31	-0,4
قطر	0,36	0,97	0,93	1,17	0,9	0,96
السعودية	-0,19	-0,36	-0,52	-0,46	-0,46	-0,58
البحرين	-0,31	-0,46	-0,37	-0,95	-0,79	-0,51
تونس	0,26	-0,3	-0,21	-0,35	-1,14	-0,7
مصر	-0,53	-0,93	-1,2	-1,14	-1,2	-1,02
ليبيا	-0,99	-0,97	0,36	-1,29	-2,28	-2,37
عمان	0,87	0,76	0,84	0,43	0,76	0,51
سودان	-2,48	-1,98	-2,14	-2,52	-2,34	-1,94
اليمن	-1,31	-2,11	-1,35	-2,43	-2,79	-2,59
امارات	0,96	0,81	0,92	0,91	0,56	0,65

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على موقع www.govindicators.org

من خلال قيم الجدول تم تسجيل أعلى قيم في دولة قطر قدرت ب(1.17) في2011 والإمارات ب(0.96) في سنة1996 وعمان (0.87) خلال نفس السنة ، وبالتالي دول الخليج تميزت بصدارة في القيم ما عدا السعودية التي كانت تعاني من أعمال إرهابية شهدتها عام 2003 وباقي دول تميزت بضعف القيم والتفاوت دليل على تردي الأوضاع السياسية والحروب والنزاعات كالعراق والعمليات الإرهابية التي شهدتها الجزائر في التسعينات وبداية الألفية ،وهذا ما يجعل الدول تنفق على الأمن والسلاح فينعكس ذلك على إقتصادها ومع زيادة التوترات تفقد الدول إستقرارها[1].

[1] -بسام عبد الله البسام، **مرجع سبق ذكره**، ص23.

❖ تطور مؤشر فعالية الحكومة(GE) :

جدول رقم 06: تطور مؤشر فعالية الحكومة للفترة(1996-2021)

	1996	2001	2006	2011	2016	2021
الجزائر	-1,09	-0,56	-0,43	-0,51	-0,43	-0,62
العراق	-2,09	-1,41	-1,73	-1,07	-1,2	-1,29
الأردن	-0,03	0,12	0,19	0,1	0,16	0,23
الكويت	0,12	0,01	0,28	0,02	-0,16	-0,04
لبنان	-0,13	-0,34	-0,15	-0,13	-0,44	-1,29
موريطانيا	-0,12	-0,68	-0,91	-0,96	-0,81	-0,73
المغرب	-0,1	-0,18	-0,25	-0,25	-0,16	-0,4
قطر	0,56	0,69	0,57	0,75	0,73	1,11
السعودية	-0,18	-0,03	-0,18	-0,31	0,26	0,5
البحرين	0,78	0,47	0,39	0,51	0,33	0,72
تونس	0,38	0,19	0,7	0,01	-0,17	-0,17
مصر	-0,47	-0,43	-0,84	-1,44	-1,44	-0,43
ليبيا	-0,88	-1,17	-1,08	-1,05	-1,72	-1,72
عمان	0,44	0,28	0,3	0,25	0,19	-0,12
سودان	-0,99	-1,34	-1,16	-1,42	-1,53	-1,64
اليمن	-0,62	-1,32	-0,92	-1,16	-1,87	-2,3
امارات	0,78	1,05	0,94	1,05	1,41	1,4

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على موقع www.govindicators.org

من خلال قيم الجدول تم ملاحظة أن هناك اربعة دول حصلت على قيم موجبة وعالية وهي الإمارات بقيمة قدرت ب(1.41) في سنة 2016 وقطر بقيمة (1.11) في سنة 2021 والبحرين بقيمة (1.41) وعمان (0.44) في سنة 1996، ويرجع هذا الإرتفاع في القيم الى مدى تلبية طلبات افراد المجتمع من خلال كفاءة جودة الخدمات المدنية، ودرجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوط والممارسة السياسية وتوجيه الموارد نحو أفضل الاستخدامات، وإعادة توزيع الدخل والثروة من خلال فرض الضرائب على الدخل، وتم تسجيل أضعف قيم لهذا المؤشر في العراق قدرت ب(2.09-) في سنة 1996 وفي السودان ب(1.64-) وليبيا ب(-1.72) وترجع النسب المتدنية في الدول الى وجود خلل وفساد في مدى التزام الحكومة بتطبيق الأنظمة واللوائح المعتمدة من قبل السلطة التشريعية.[1]

[1] - لبنى سعيد علي مكيد، **مرجع سبق ذكره**، ص287.

❖ تطور مؤشر سيادة القانون :(RL)

الشكل رقم 06: منحنى تطور سيادة القانون للفترة (1996-2021)

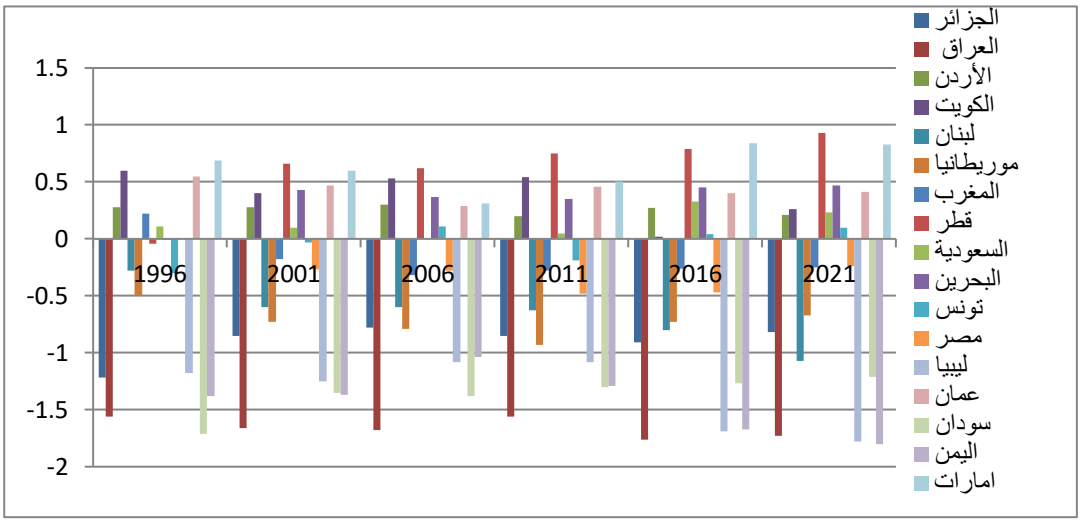

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على موقع www.govindicators.org

يلاحظ من الشكل البياني تحصل كل من قطر، الأردن، الكويت، البحرين، السعودية، عمان، الإمارات، على قيم موجبة ومستقرة لمؤشر سيادة القانون، حيث سجلت أعلى قيمة لقطر قدرت (0.93) سنة 2021، تليها الإمارات بقيمة (0.84) سنة 2016، وهذا راجع الى انه كلما كانت ثقة بين المتعاملين في الالتزام والتقيد بقواعد القانون من قبل كل افراد المجتمع دون تمييز، وبشكل خاص الثقة في مدى إنفاذ العقود وكذا حماية حقوق الملكية ، كلما كان هناك استقرار وازدهار في البلد [1].

أما بالنسبة لكل من العراق، السودان، اليمن، ليبيا، فقد سجلت قيم سالبة وضعيفة فكانت أقل قيمة عند اليمن قدرت(1.8-) سنة 2021، ليبيا (1.78-) سنة 2021، العراق (1.76 -) سنة 2016، وهذا يدل على ان حكم القانون لم يحظى كمفهوم عملي بعناية تذكر في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وكان يتم التجاوز عليه وانتهاك سيادته تحت مبررات مختلفة [2].

[1] - لبنى سعيدي، علي مكيد، **تأثير مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1996-2019)**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث و الدراسات، المجلد 11، العدد2، 2022، ص287.

[2] - عبد الحسين شعبان، **الثورة ومبادرة حكم القانون**، الحوار المتمدن، العدد 4061، 2013، ص 17.

تطور مؤشر نوعية التنظيم :

الشكل رقم 07: منحنى تطور نوعية التنظيم للفترة(1996-2021)

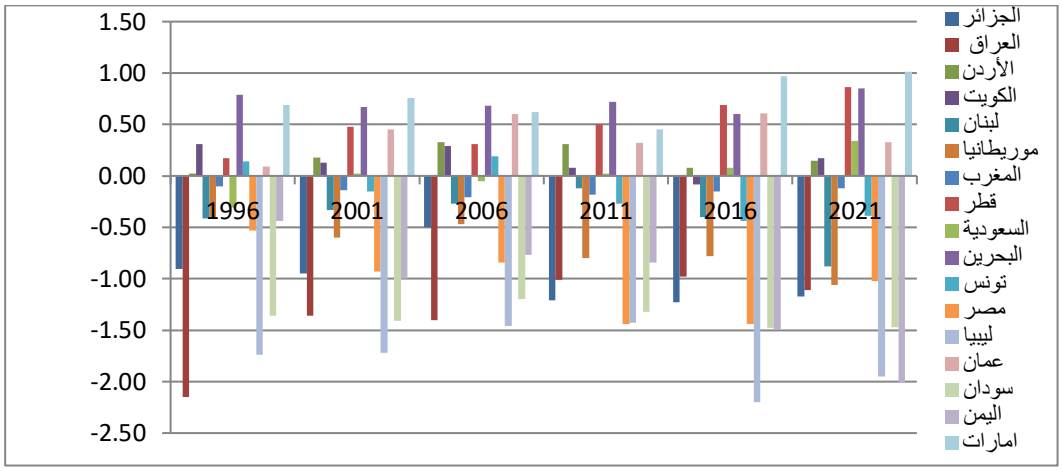

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على موقع www.govindicators.org

يلاحظ من الشكل البياني تحصل كل من الإمارات، عمان، البحرين، قطر، الكويت، الأردن، السعودية، على قيم موجبة لمؤشر نوعية التنظيم حيث سجلت أعلى قيمة للإمارات بقيمة (1.01) سنة 2021، قطر بقيمة (0.86) سنة 2021، تليها عمان بقيمة (0.61) سنة 2016.وهذا راجع لوجود قاعدة قانونية وتشريعية والتي من شأنها تسهل عملية جذب المستثمرين ومدى قدرة الحكومة على تنفيذ سياسات ولوائح سليمة متداولة ومتعارف عليها وشفافة. [1]

اما بالنسبة لكل من العراق ، اليمن ، ليبيا، فقد سجلت قيم سالبة وضعيفة جدا، فكانت اقل قيمة عند العراق قدرت(2.15-) سنة 1996، اليمن (2.01-) سنة 2021، تليها ليبيا (2.2-) سنة 2016.وهذا يعكس مقدار التشوهات المفروضة من قبل الحكومات على صورة سياسات في مناطق مختلفة. [2]

[1] - لبنى سعيدي، علي مكيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 281.
[2] - ناقل زينب، **مرجع سبق ذكره**، ص 123.

❖ تطور مؤشر محاربة الفساد (CC) :

الشكل رقم 08: منحنى تطور مؤشر محاربة الفساد للفترة(1996-2021)

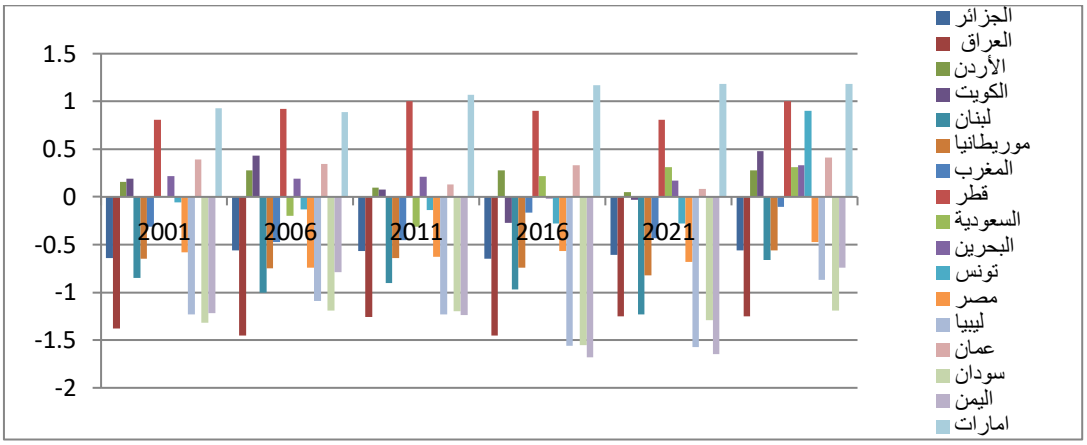

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على موقع www.govindicators.org

يلاحظ من الشكل تحصل كل من الإمارات وقطر على قيم موجبة لمؤشر محاربة الفساد، حيث سجلت أعلى قيمة للإمارات بقيمة (1.18) سنة 2021، تليها قطر بقيمة(1) سنة 2011، وهذا راجع على جهود دول المنطقة في مكافحة الفساد من خلال سن تشريعات وقوانين وبعض الإصلاحات الاقتصادية والسياسية[1].

في حين سجلت العراق، السودان، ليبيا، لبنان، قيم سالبة وضعيفة قدرت اقل قيمة(1.68-) عند اليمن سنة 2020، و(1.6-) عند العراق سنة 2016 وهذا راجع الى الإساءة في استخدام السلطة العامة من خلال تحقيق مكاسب خاصة، بالإضافة لانتشار الرشوة في الإدارات العامة، ومدى انتشار أشكال الفساد الصغير والكبير خاصة في الأحزاب السياسية .[2]

المطلب الثاني :الأدوات المستخدمة في الدراسة

بغرض البدء في العمل التطبيقي الذي يتمثل في تحليل نتائج هذه الدراسة نتبع ما يلي :

1-الإطار القياسي المتبع في الدراسة

يشتمل إطار الدراسة على تعريف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (panel) والنماذج الأساسية المستخدمة في تقديرها وكذا طرق الاختيار فيما بينها.

2-مفهوم نموذج بيانات بانل :

تعرف بأنها مجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية ،

[1]-زياد علي عربية، **الفساد أشكاله أسبابه ودوافعه وآثاره دراسات استراتيجية**، مركز الدراسات والأبحاث الإستراتيجية، العدد16، 2005، جامعة دمشق، ص ص 99-100.

[2]- لبنى سعيدي، علي مكيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 282.

فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من الافراد او الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلسلة الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة [1].

أي ان لبيانات البانل بعدين ، بعد زمني وبعد مقطعي ، وتتألف من مشاهدات لعدد من الوحدات الاقتصادية كالأفراد والشركات خلال فترة زمنية [2].

وبهذا تكتسي أهمية بالغة نوجزها في النقاط التالية :[3]

- تتضمن معطيات البانل محتوى معلوماتي أكثر من تلك في المقطعية او الزمنية ، وبهذا الغرض الحصول على تقديرات بثقة عالية، كما تتميز أيضا بعدد اكبر من درجات الحرية وبكفاءة أفضل .

-التحكم في التباين الفردي الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية او الزمنية، مما يؤدي الى نتائج متحيزة.

-تسهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة ، مما قد يؤدي الى تقديرات متحيزة في الانحدارات المفردة .

-توفر معطيات البانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل التي قد تحققها البيانات المقطعية.، واعتبارها ملائمة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية .

اذا كانت بيانات البانل بنفس عدد المفردات والفترات الزمنية فيطلق عليها "بيانات بانل متوازنة" (Balanced Panel Data)، اما عند اختلاف فترات الزمن من مفردة الى أخرى تسمى هذه الحالة

"ببيانات بانل غير المتوازنة" (Unbalanced Panel Data)[4].

3-التحليل الساكن لبيانات البانل :

أ-حالات التجانس/عدم التجانس لبيانات البانل

نموذج بيانات البانل لـ N مقطع (i=1,2,…,N) وTمشاهدة زمنية (t=1,2,…,T)، أي n=N*T مشاهدة كلية ، فيأخذ الشكل التالي [5] : y_{it} $=a_{0i}+\acute{a}_i\,x_{it}+\varepsilon_{it}$

y_{it}**:**المتغير التابع بالنسبة للفرد i في الفترة t.

---

[1]- العقون زهرة، العقون أم الخير، **دراسة وصفية تحليلية لنماذج البانل**، المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي، جامعة البليدة 2، العدد6، 2021، ص99.

[2]- خالد محمد السواعي، **"أساسيات الاقتصاد القياسي باستخدام Eviews"**، دار الكتاب الثقافي، الأردن، 2011، ص 239.

[3]-نوفل بعلول، **اثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراة الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018، ص ص 184-185.

[4]-Damodar N. Gujarati, ***« Basic Econometrics»*,The McGraow-Hill**, International Edition, 04th Edition,P 640.

[5]- Régis Bourbonnais, **«Econométrie»** ,$9^{éme}$édition, Dunod, France,2015,P 348.

x_{it}: شعاع لـ k متغير مستقل، أي $x_{it} = \begin{pmatrix} x_{1i} \\ x_{2it} \\ \vdots \\ x_{kit} \end{pmatrix}$، اين :$x_{\mathrm{kit}}$ القيمة المشاهدة للمتغير k بالنسبة للفردi في الفترة t.

a_{0i}:الحد الثابت بالنسبة للفرد i .

$\acute{a}_{\mathrm{i}}$: شعاع لـ k معامل لـ k متغير مستقل، أي:$(a_{1\mathrm{i}} \quad a_{2i} \quad \ldots a_{ki})$= $\acute{a}_{\mathrm{i}}$ اين a_{ki} معامل المتغير k بالنسبة للفرد i.

ε_{it}: حد الخطأ بالنسبة للفردi في الفترة t .

انطلاقا من النموذج السابق، يمكن التمييز بين أربع (4) حالات: [1]

الحالة 1:التجانس التام : تكون فيها جميع الحدود الثابتة a_{0i} والمعاملات $\acute{a}_i$ متماثلة بالنسبة لكل المقاطع.

بحيث:$a_{0\mathrm{i}} = a_0$، $\acute{a}_i = \acute{a}$ بالنسبة لكل قيم i.

إذن فالنموذج يحتوي على معادلة واحدة فقط مقدرة على n=N*T مشاهدة ،بطريقة المربعات الصغرى العادية MCO او بطريقة المربعات الصغرى المعممة MCG.حيث يسمى النموذج في هذه الحالة بنموذج الانحدار التجميعي.

الحالة2:عدم التجانس التام: تكون فيها جميع الحدود الثابتةa_{0i} والمعاملات $\acute{a}_i$ مختلفة بالنسبة لكل المقاطع.

فالنموذج يجب ان يقدر معادلة بمعادلة بالنسبة لكل المعادلات (تقدير Nمعادلة)، بطريقة MCO، او بطريقة MCGحسب هيكلة مصفوفة التباين –التباين المشترك للأخطاء .

الحالة 3: تجانس الحدود الثابتة وعدم تجانس معاملات المتغيرات المستقلة: الحدود الثابتة a_{0i} كلها متماثلة a_{0i} $(= a_0)$ بالنسبة لكل المقاطع ،ولكن المعاملات $\acute{a}_i$مختلفة بالنسبة لكل مقطع.

كالحالة 2، فالنموذج يجب ان يقدر على كل المعادلات N(معادلة لكل مقطع)، بطريقة (MCO) او(MCG) حسب هيكلة مصفوفة التباين –التباين المشترك للأخطاء .

الحالة 4: عدم تجانس الحدود الثابتة وتجانس معاملات المتغيرات المستقلة (نموذج الآثار الفردية): الحدود الثابتةa_{0i} مختلفة بالنسبة لكل مقطع ، ولكن المعاملات$\acute{a}_i$ متماثلة بالنسبة لكل المقاطع$(\acute{a}_{i=} \quad \acute{a})$

ويسمى هذا النموذج بنموذج الآثار الفردية .

ب-اختبار التجانس لتحديد النموذج المناسب لبيانات البانل :

اقترح هاسيو(Hsiao-1986) إجراءات تسلسلية لاختبار التجانس من اجل تحديد النموذج المناسب كما يلي[2]:

[1]- Régis Bourbonnais, **op-cit**, pp 348-349.

[2]-Régis Bourbonnais, **op-cit**, p 349.

الشكل رقم 09 : إجراءات إختبار التجانس

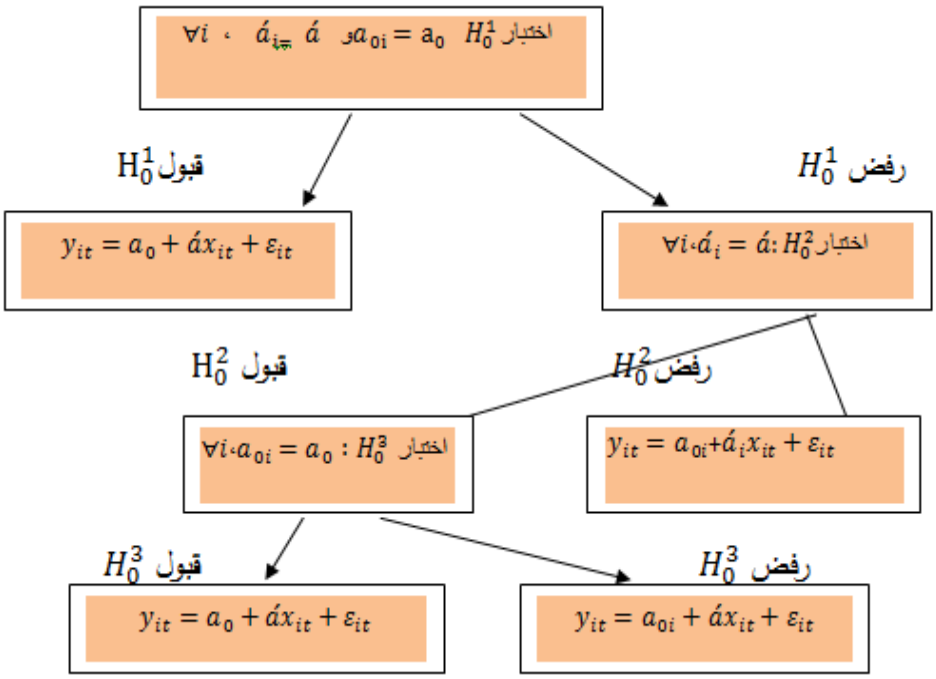

المصدر: Régis Bourbonnais, op-cit, pp 349

الفرضيات وقرار الاختبار[1]:

اختبار الفرضيات مبنية من إحصائية فيشر (Fisher)، بالاعتماد على اختبار والد (Wald) للقيود على المعاملات.

الفرضية H_0^1: يتم مقارنة إحصائية فيشر المحسوبة (F1) بالقيمة المجدولة عند درجة الحرية :

d2=N(T)- N (k+1) و d1=(N-1)(K+1)

اذا كانت $F_1 < F_{d1,d2}^{\alpha}$ ، قبول الفرضية H_0^1 عند مستوى المعنوية α (تجانس تام :نموذج تجميعي)

اذا كانت $F_1 > F_{d1,d2}^{\alpha}$، رفض الفرضية H_0^1 عند مستوى المعنوية α(نذهب الى اختبار الفرضية H_0^2)

الفرضية H_0^2 : يتم مقارنة إحصائية فيشر المحسوبة F2 بالقيمة المجدولة عند درجة الحرية :

d2=N(T)-N(K+1) و d1= (N-1)(K)

اذا كانت $F_2 < F_{d1,d2}^{\alpha}$، قبول الفرضية H_0^2 عند مستوى المعنوية α (نذهب الى اختبار الفرضية H_0^3)اذا كانت $F_2 > F_{d1,d2}^{\alpha}$،رفض الفرضية H_0^2 عند مستوى المعنوية α(عدم تجانس : N نموذج خاص بكل فرد، نرفض النمذجة وفق هيكلة البانل).

[1] -علي لونيسي، **دراسة الاستقرارية والتكامل المشترك لبيانات البانل مع دراسة حالة تطبيقية النمذجة الكمية وأدواتها بين المفهوم والتطبيق**، جامعة البليدة 2، 2020، ص4.

الفرضية H_0^3: يتم مقارنة إحصائية فيشر المحسوبة F3 بالقيمة المجدولة عند درجة الحرية : d1=(N-1) وd2=N(T-1)-K

اذا كانت $F_3 < F_{d1,d2}^{\alpha}$، قبول الفرضية H_0^3 عند مستوى المعنوية α (تجانس تام :نموذج تجميعي)

اذا كانت $F_3 > F_{d1,d2}^{\alpha}$، رفض الفرضية H_0^3 عند مستوى المعنوية αتجانس معاملات المتغيرات المستقلة وعدم تجانس الحدود الثابتة :نموذج الاثار الفردية).

4-نماذج بيانات البانل (Panel Models)

يمكن التمييز بين ثلاثة نماذج:

- **نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model-PRM**

هو نموذج تكون فيه بيانات مختلف الافراد كلها مجموعة معا ، بدون فروقات فردية التي قد تقود الى معاملات مختلفة [1].

حيث يرتبط نموذج **PRM** بحالة التجانس التام أي: $a_{0i} = a_0$ و $\acute{a}_i = \acute{a}$ ،$\forall i$. فيكتب على الشكل التالي[2] :

$$y_{it} = a_{0+} \acute{a}x_{it+} \varepsilon_{it}$$

والمعاملات لا تتغير لا من حيث الافراد (i) ، ولا من حيث الزمن (t) ، وبالتالي فهي لا تسمح بالأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الفردية [3].

وفي هذه الحالة، طريقة MCO تعطي تقديرات فعالة للمعلمات[4].

- **نموذج الآثار الثابتة** Fixed Effects Model-FEM

و هنا تكون المقاطع مختلفة فيما بينها بقيمة الحد الثابت، فلكل مقطع حد ثابت خاص به ويمكن كتابته على الشكل التالي:[5]

$$y_{it} = a_{0i} + \acute{a}x_{it+} \varepsilon_{it}$$

و يعرف هذا النموذج بالآثار الثابتة لان الحد الثابت يمكن ان يتغير من فرد لآخر، ولكن لا يمكن ان يتغير في الزمن ، بالإضافة الى انه يفترض معاملات المتغيرات المستقلة لا تتغير لا بالنسبة للأفراد ولا بالنسبة

---

[1]-Carter Hill,William Griffiths,and Guay Lim,**«Principles of econometrics»**, Fourth Edition, John Wiley and sons, USA , 2011, P 540.

[2]-علي لونيسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 6.

[3]-Carter Hill,William Griffiths,and Guay Lim **, op-cit** ,p 540.

[4]-W.H.GREENE, **«Econometric analysis»** , seven Edition , Pearson Education , Prentice Hall,USA ,2012 ,p346.

[5] -علي لونيسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 6.

للزمن[1] ، ويسمى نموذج الآثار الثابتة أيضا بنموذجLSDV، لأنها الطريقة المعتمدة في التقدير ، وبالتالي فالآثار الثابتة و LSDV يمكن ان يستخدما كمترادفين[2].

حيثD_i=1 بالنسبة للفرد i، و0 بالنسبة للأفراد الآخرين ، حيث يكتب على الشكل التالي[3] :

$$\text{ا } y_{it} = a_0 + a_{01}D_1 + a_{02}D_2 + \cdots + a_{0N}D_N + \acute{a}x_{it} + \varepsilon_{it}$$

التقدير يكون بطريقة (MCO)، او بطريقة (MCG) حسب تجانس الأخطاء وارتباطهم الذاتي[4].

- **نموذج الآثار العشوائية Random Effects Model-REM**

بالرغم من سهولة تطبيق نموذج الآثار الثابتة ، لكنه قد يكون جد مكلف من حيث درجة الحرية اذا كانت لدينا العديد من المقاطع الفردية[5] . ونموذج الآثار العشوائية يفترض ان العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ليست ثابتة بل عشوائية ، وبالتالي فالأثر الفردي ليس معلمة ثابتة a_{0i} بل متغير عشوائي[6] . أي يجب التعامل مع الفروق الفردية على أنها عشوائية وليست ثابتة [7].

فيمكن ان ينظر إليه على انه نموذج انحدار مع حد ثابت عشوائي [8].

حد الخطأε_{it} يمكن تفكيكه كما يلي[9] : $\varepsilon_{it} = a_{0i} + \lambda_t + v_{it}$ (ولهذا يسمى هذا النموذج كذلك بنموذج الخطأ المركب).

حيث تمثل a_{0i} التأثيرات الفردية العشوائية ، والمتغير العشوائي λ_t يمثل التأثيرات الزمنية المتماثلة بالنسبة لكل الأفراد، و v_{it} هو حد الخطأ (مستقل بالنسبة للآثار الفردية والزمنية).

وذلك بافتراض ان المتغيرات العشوائية الثلاثة : متوسطها معدوم، متجانسة، مستقلة بالنسبة للزمن، وفيما بينها .

5-اختبارHausman:

يستعمل هذا الاختبار للمفاضلة بين نموذجي الآثار الثابتة والعشوائية وأيهما الأفضل لبيانات الدراسة[10] بحيث يتم المقارنة بين العوامل المقدرة في نموذج الآثار العشوائية ، والعوامل المقدرة في نموذج الآثار الفردية ، وفكرة الاختبار تقوم على أساس ان كل من التقديرين يكونان متسقان اذا لم يكن هناك ارتباط بين حد

---

[1]-Damodar n. Gujarati, **«Basic econometrics»**,fourth Edition,The McCgraw-hill companies,2004,p642.

[2]-Damodar n.Gujarati,**op-cit**,p642

[3] -Régis Bourbonnais, **op-cit**, p.356

[4] -علي لونيسي، **مرجع سبق ذكره**، ص7.

[5]-Damodar n.Gujarati,**op-cit**,p647

[6]-Régis Bourbonnais, **op-cit**, p357.

[7]-Carter Hill,William Griffiths,and Guay Lim , **op-cit** ,p 551.

[8]-W.H.GREENE,**op-cit**,p387.

[9]-Régis Bourbonnais, **op-cit**, p357

[10] نوفل بعلول، مرجع سبق ذكره، ص 189.

الخطأ والمتغيرات المستقلة . في ظل الفرضية الصفرية لعدم الارتباط بين المتغيرات المستقلة وحد الخطأ لنموذج الآثار العشوائية ، التقديرين(MCG وWithin) لمختلف العوامل هما تقديرين غير منحازين ، إذن طريقة MCG هي التي تأخذ ، والنموذج هو للآثار العشوائية. وفي هذه الحالة يجب ان لا يكون هناك اختلاف معنوي بين التقديرين ، ولهذا فالاختبار سيبنى على الفرق بينهما .

تمثلت فرضيات الاختبار و إحصائية وقرار هوسمان في[1]:

- فرضيات الاختبار:

الفرضية H_0:0 = $\hat{a}_{LSDV}$ -$\hat{a}_{MCG}$ (النموذج الملائم هو نموذج الاثار العشوائية).

الفرضية H_1:0 ≠ $\hat{a}_{\mathrm{MCG}}$ - $\hat{a}_{LSDV}$ (النموذج الملائم هو نموذج الاثار الثابتة).

- إحصائية هوسمان :

$$H=(\hat{a}_{LSDV-}\hat{a}_{MCG})' \left[VAR(\hat{a}_{LSDV}) - VAR(\hat{a}_{MCG})\right]^{-1}(\hat{a}_{LSDV-}\hat{a}_{MCG}).$$

تحت الفرضية الصفرية فيمكن القول بان إحصائية هوسمان تتبع توزيع كاي تربيع بدرجة حرية k $\times_k^2$، حيث k تمثل عدد المتغيرات المستقلة.

- القرار:

اذا كانت (K) $\times_\alpha^2$ >H(او α)>Prob، قبول الفرضية H_0 عند مستوى الثقة α (النموذج هو للاثار العشوائية).

اذا كانت (K) $\times_\alpha^2$ <H(او α)>Prob، رفض الفرضية H_0 عند مستوى الثقة α (النموذج هو للاثار الثابتة).

6-اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية : (Normality test)

هناك العديد من الاختبارات الإحصائية للتأكد من ان الخطأ العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي ، وأن أشهر الاختبارات هو اختبار (Jarque-Bera)، حيث يعتمد على الفرضيتين التاليتين :[2]

$\boldsymbol{H_0}$ **:** الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي .

$\boldsymbol{H_1}$ **:** الأخطاء العشوائية لا تتبع التوزيع الطبيعي .

ويتم قبول الفرضية الصفرية H_0 في حالة (P-Value) اكبر من5%، اما قبول الفرضية البديلة H_1 في الحالة العكسية.

[1] علي لونيسي، **مرجع سبق ذكره،** ص 8.

[2] نوفل بعلول، **مرجع سبق ذكره،** ص196.

المبحث الثاني : عرض النتائج ومناقشتها

المطلب الأول:عرض نتائج الدراسة

لقد تم اختيار النمو الاقتصادي لعينة الدراسة في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط كمتغير تابع للفترة الممتدة من (1996-2021)، ولتحقيق الهدف الدراسة تم استخدام قاعدة بيانات بعدد n=17 من المقاطع المتمثلة في عدد الدول أي من 1 الى 17 للفترة الزمنية t=26 سنة ، وبذلك يكون عدد المشاهدات المستخدمة في العينة n*t=442 مشاهدة ، ومن هنا تمت الدراسة بالاعتماد على نموذج بانل للتحليل الساكن كالآتي :

1-التوصيف القياسي للنموذج

من أجل تقدير نموذج خطي متعدد لابد من إدخال اللوغارتم على الناتج المحلي والمتغيرات المستقلة المتمثلة في (VA,PS,GE,RQ,RL,CC) وتكتب الدالة كما يلي :

$$LGDP = f(LVA, LPS, LGE, LRQ, LRL, LCC)$$

1-1-اختبار النموذج الملائم للبيانات الطولية :

لتحديد النموذج المناسب للبيانات الطولية سيتم عرض أسلوبين، الأول: أسلوب الاختيار بين نموذج (PRM) و(FEM) والثاني: هو أسلوب الاختيار بين نموذج (FEM) و(REM).

-الأسلوب الأول: لاختيار طريقة التقدير المناسبة لبيانات الدراسة، يتم عادة البدء بالتأكد من وجود تلك الآثار غير الملحوظة، بمعنى هل هناك فعلا اختلافات بين دول العينة أو عبر الفترات الزمنية للدراسة وهنا يتم اختبار النموذج بقاطع لكل دولة مقابل نموذج بقاطع مشترك وفرض العدم هو افتراض التجانس بين كل الأفراد (الدول المعنية ككل).

الأسلوب الثاني: في حالة معنوية نموذج (FEM) وذلك بوصفه النموذجً المناسب نقوم بالاختيار بينه وبين نموذج (REM) لتحديد النموذج النهائي، من خلال استخدام اختبار (Hausman test)

1-2- المفاضلة بين النماذج

1-2-1-نموذج الانحدار التجميعي PRM: بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية تم الحصول على نتائج التقدير الأتي:

جدول رقم07 : نتائج تقدير النموذج الانحدار التجميعي PRM

المقدرات المفسرة	المعامل	احتمالية Student
C	0,834054	0.0000
VA	-0,085471	0,2346
PS	0,194338	0,0007
GE	0,536682	0.0000
RL	-0.799524	0.0000
CC	-0,012153	0,9131
RQ	0,079772	0,4569
معامل التحديد	0,157244	
الإحتمالية الإحصاية Fisher	0.0000	
طريقة التقدير	OLS	

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برمجياتEviews12

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كل من مؤشر نوعية التنظيم و مكافحة الفساد والصوت والمساءلة احتمالاتها تفوق نسبة 5% هذا يعني أن ليس لها معنوية في تفسير النموذج ، وأما باقي المتغيرات المتمثلة في فعالية الحكومة وسيادة القانون والاستقرار السياسي وغياب العنف تبدوا ان لها معنوية في تفسير النمو الاقتصادي ولغرض اكتشاف أن هناك اثر من عدمه نطبق اختبار LM والموضح في الجدول الآتي :

الجدول رقم08: نتائج اختبار Lagrange لاغرانج LM

لايوجد أثر:H0	Test hypothesis		
	cross-section	Time	Both
Breusch-pagan	119.6017 (0.0000)	10.75482 (0.0010)	130.3565 (0.0000)

المصدر: من إعداد الطالبتين انطلاقا من مخرجات Eviews12

من خلال الجدول أعلاه تم ملاحظة أن اختبار LM للمقطع تساوي 119.6017، أما الفترة 10.75482في حين ان كلاهما معا فهو مساويا ل130.3565باحتمال معدوم أقل من 5%، في هذه الحالة يكون الحكم برفض فرضية العدم (H0) ونقبل الفرضية البديلة التي تقضي بوجود أثر وهذا الأثر إما أن يكون أثر ثابت أو أثر عشوائي.

1-2-2-المفاضلة بين نموذج الانحدار الثابت FEM ونموذج العشوائي REM: يمكن قبول كل من نموذج FEM وREM مبدئيا ولكي نقوم بدراسة الأثر الحقيقي لابد من إجراء اختبار المفاضلة بينهما ومن ثم اختيار النموذج الأفضل.

- **اختبار التجانس لـ HSIAO** :

لغرض تحديد أسلوب التحليل الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة ، تم إستخدام اختبار فيشر لإجراء اختبارات المفاضلة بين أسلوب الانحدار التجميعي والآثار الثابتة لتقدير النماذج المطلوبة.

جدول رقم 09 : نتائج إختبار هاسيو Hsiao:

	Hasiao homogénéité teste	
	F-state	P-value
H1	3,041705	2,01E-11
H2	1,46728	0,02809
H3	7,373098	2,92E-15

المصدر: من إعداد الطالبتين انطلاقا من مخرجات Eviews12.

أظهرت جميع إحصائيات فيشر المحسوبة للفرضيات الثلاثة عن قيم أكبر من قيم فيشر المجدولة، و هو ما يتأكد عبر قيم الاحتمالات، وعليه تُرفض جميع الفرضيات المنعدمة، وتقبل فرضية وجود اثار فردية، وعليه نستنتج أن الظاهرة المدروسة يتم تقدير النموذج الخاص بها وفقا لنماذج الآثار الفردية(individual Effects Models)، مما يشير الى أهمية تضمين الآثار الثابتة في النماذج الثلاثة.

- **اختبار المفاضلة (Hausman):**

يتم القيام بهذا الاختبار من اجل المفاضلة بين الFEM وREM ومعرفة أفضل نموذج للدراسة وتظهر مخرجات البرنامج كما يلي:

الشكل رقم 10 : نتائج اختبارHausman:

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	23.096613	6	0.0008

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

Root MSE	0.200086	R-squared	0.721609
Mean dependent var	-0.532948	Adjusted R-squared	0.706956
S.D. dependent var	0.379649	S.E. of regression	0.205517
Akaike info criterion	-0.275830	Sum squared resid	17.65518
Schwarz criterion	-0.062569	Log likelihood	83.82050
Hannan-Quinn criter.	-0.191706	F-statistic	49.24923
Durbin-Watson stat	1.097283	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews12

من خلال نتائج اختبار الذي يتبع توزيع كاي مربع بدرجة واحدة X_1^2 نلاحظ ان قيمة الاختبار الإحصائية (23.096613) أكبر من المجدولة و p-value=0.0008<0.05 ومن خلال القراءة المباشرة للنتيجة المدونة أسفل جدول اختبار(HAUSMAN) يتم رفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة ان نموذج التأثيرات الثابتة FEM هو النموذج الملائم للدراسة. وبالتالي تصبح مقدرات الآثار الثابتة هي الأنسب والأكثر معنوية في تقدير بيانات الدراسة.

2-تقدير نموذج الآثار الثابتة:

بعد اختيار النموذج المناسب للدراسة بناءا على نتائج اختبارا هوسمان تم الحصول على نتائج تقديره كما يلي:

جدول رقم 10: تقدير نموذج الآثار الثابتة

المقدرات المفسرة	المعامل	احتمالية Student
C	0.924466	0.0000
VA	-0.206680	0.0065
PS	0.068886	0.2383
GE	0.096111	0.4487
RL	-0.441033	0.0071
RQ	0.243708	0.0440
CC	0.100322	0.4662
معامل التحديد R^2	0.342587	
الإحصائية Fisher	9.924866 (0.0000)	
طريقة التقدير	OLS	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews12

2-1-المعنوية الجزئية

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ مايلي :

- ✓ أن القيم الاحتمالية لإحصائية Student بالنسبة للمعلمات GE=0.4487 وPS=0.2383 و CC=0.4662 وهي اكبر من 5% وعليه فان (GE ,PS,CC) ليس لهم دلالة معنوية وإحصائية في تفسير GDP، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة محمد محمود العجلوني وعبد الباري عياض ودراسة محمد يحي بن ساسي.
- ✓ اما باقي المؤشرات(VA وRL وRQ) فهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 5% واختلفت العلاقة بين موجب وسالب حيث أن :
- ✓ فبالنسبة لكل من المؤشر الصوت والمساءلة وسيادة القانون فقد جاءت إشارة المعلمات سالبة وذات معنوية إحصائية، حيث أن زيادة كل من(VA) و (RL) بـ1واحدة يؤدي هذا إلى انخفاض النمو الاقتصادي، في المنطقة بقيمة (0.20) و(0.44) وحدة على الترتيب ويعود هذا لغياب فعالية هذين المؤشرين في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث كما لاحظنا في السنوات السابقة وما يطلق عليه الربيع العربي أن حرية الرأي والتعبير، والتي تمثل من بين إحدى مؤشرات الصوت والمساءلة أدت الى عدم الاستقرار السياسي في دول المنطقة، مما أثر هذا سلبا على النمو الاقتصادي في المنطقة(MENA) .

- ✓ زيادة في مؤشر نوعية التنظيم(RQ) بمقدار درجة واحدة تؤدي الى زيادة في النمو بمقدار(0.24)، وبالتالي له تأثير موجب ومعنوي على النمو الاقتصادي، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وهي قدرة الحكومة على توفير السياسات والتنظيمات السليمة التي تتيح تنمية القطاع الخاص، ويكون ذلك بتوفير بيئة مناسبة للأعمال حيث أنه يتيح إلى زيادة الفرص التنموية للأفراد في الدولة.

2-2-المعنوية الكلية

نلاحظ ان قيمة احتمال إحصائية فيشر Fisher معدومة اي اقل من5%، وعليه للنموذج معنوية كلية في تفسير GDP عند مستوى دلالة 5%.

2-3-القوة التفسيرية للنموذج

نلاحظ أن قيمة $R^2 = 0.34$ أي أن متغيرات النموذج ذات قوة تفسيرية مقدرة ب34% والنسبة الباقية تفسرها متغيرات وأسباب وبواقي أخرى.

3-تشخيص نموذج الآثار الثابتة :

3-1-اختبار التوزيع الطبيعي

الشكل رقم 11: توزيع بواقي التقدير لنموذج الآثار الثابتة

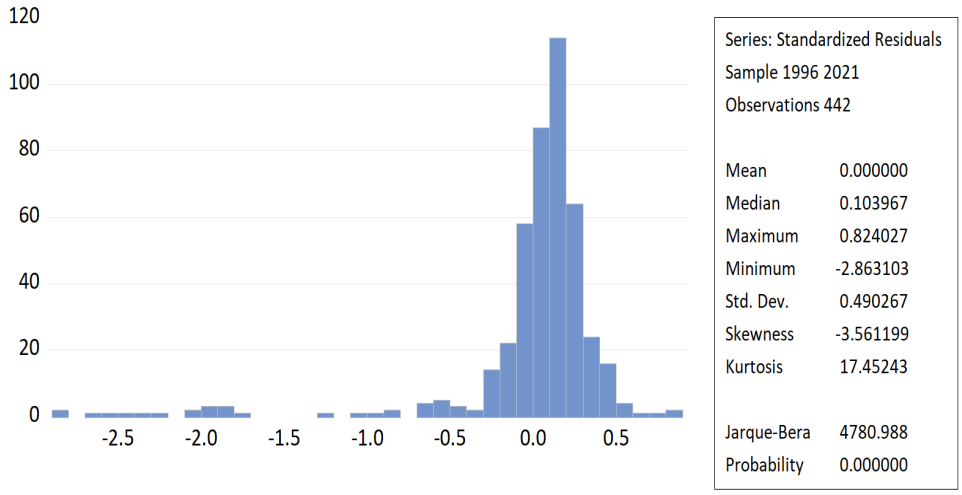

المصدر: من إعداد الطالب على مخرجات برنامج Eviews10

يتضح من الشكل أن احتمالية إحصائية Jarque-bera، أقل من مستوى المعنوية 5% إذا يتم رفض الفرضية الصفرية H0 وقبول الفرضية البديلة H1 القائلة أن النموذج لا يتبع توزيعا طبيعيا.

4-الآثار الثابتة لنموذج الدراسة لكل دولة

الجدول رقم11 : نتائج الآثار الثابتة الخاصة بكل دولة

COUNTRY	Effect
Algeria	-0.047337
Kuwait	0.075624
Morocco	0.039915
Tunisia	0.117369
Oman	-0.100949
Libya	0.505013
Iraq	0.339606
Lebanon	0.128486
Qatar	-0.108005
United Arab	0.018798
Egypt	-0.385749
Yemen	0.157144
Jordan	-0.001935
Mauritania	-0.188371
Saudi Arabia	-0.180467
Bahrain	-0.261341
Soudan	-0.107802

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews12

يوضح الجدول أعلاه تباين الآثار الثابتة الخاصة بكل دولة حيث تمثل هذه الآثار قيم المعامل الثابت لكل دولة عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة معدومة، حيث نجدها محصورة بين دولة مصر والتي تسجل عجز بقيمة (0.385749-) ودولة ليبيا التي تسجل فائضا بقيمة (0.505013).

المطلب الثاني : تحليل النتائج ومناقشتها

تكمن أهمية الدراسة في مناقشة وتحليل النتائج المتوصل إليها ، فبعد التطرق للجانب النظري والتطبيقي للموضوع و إجراء مختلف التقنيات والاختبارات القياسية تم التوصل الى :

1-نتائج التحليل الاقتصادي : من خلال عرض تطور متغيرات الدراسة لدول العربية الموجودة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، تبين أن التذبذب الكبير للنمو الاقتصادي كان نتيجة لانخفاض الإمكانات والموارد والإصلاحات المطبقة، ولغياب فعالية الحكومة والاستقرار السياسي لبعض الدول، وذلك لوجود الفساد وغياب الديموقراطية ، كما تم ملاحظة أن كل من قطر والإمارات وعمان حققت قيم ايجابية وجيدة لمؤشرات الحكم الراشد، و كانت أدنى القيم لكل من دول العراق وليبيا والسودان ، وبالمقارنة بالدراسات السابقة تبين أن تأثير مؤشرات حكم الراشد ضعيفة نوعا ما لتحقق معدلات عالية للنمو، وهذا لغياب تفعيل سياسات حكومية فعالة والإعتماد الكبير على الريع في الدول العربية، ولإثبات مدى صحة التحليلات تم تطرق إلى الجانب القياسي بمجموعة من الاختبارات والقياسات .

2-نتائج الدراسة القياسية: بالاعتماد على بيانات المقطعية البانل للتحليل الساكن وتطبيق طريقة المربعات الصغرى والمعممة وإدخال اللوغاريتم على المعادلة وهذا بغية معرفة أي النماذج أفضل للدراسة التجميعي أم الثابت تم التوصل الى:

- من خلال إختبار المفاضلة بين النماذج لقيمة إحتمالية الإحصائية Breuch-Pagan والتي وجدت اقل من قيمة المعنوية 5% تم ملاحظة أن هناك أثر وبالإستعانة بإختبار المفاضلة Hausman تم إختيار نموذج التأثيرات الثابتة FEM كأفضل نموذج للدراسة ، وقد تحقق وجود تجانس بين المعلمات من خلال إختبار Hsiao.
- واعتمادا على نتائج تقدير النموذج نلاحظ أن قيمة معامل الثابت C=0.92 وتدل على القاطع المشترك بين دول العينة.
- معاملات النموذج ذات معنوية إحصائية إلا معامل GE وPS وCC باحتمال 0.4487 و0.2383 و0.4662 على التوالي ، حيث نجد إشارة السالبة لمعامل مؤشر الصوت والمسائلة VAومعامل حكم القانون RL بقيمة (0.2066-) و (0.4410-) وهذا يعني وجود علاقة عكسية أي انه كل ما نقصت المطالبة بالحرية والديموقراطية من طرف المجتمع وكانت هناك استقلالية لأجهزة الرقابة كلما زاد النمو.
- وجود معنوية موجبة لمؤشر نوعية التنظيم (RQ) باحتمال(0.24)، وبالتالي هو أفضل مؤشر يفسر النمو الإقتصادي.
- احتمال إحصائية فيشر اقل من 5% أي أن للنموذج المقدر معنوية إحصائية كلية .
- معامل تحديدR^2= 0.34 أي القدرة التفسيرية للمؤشرات الحكم الراشد تفسر النمو بمعدل 34% وهي قيمة تفسيرية ضعيفة التأثير نوعا ما وهذا ما ينفي فرضية الدراسة الثالثة.
- كما لاحظنا من خلال اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي JB لأقل من 5% أن البواقي في النموذج لا تتوزع توزيعا طبيعيا.

خلاصة الفصل :

سعى هذا الفصل إلى تقدير العلاقة بين مؤشرات الحكم الراشد والنمو الإقتصادي في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، فتوصلنا إلى وجود تذبذبات في تطور المتغيرين وذلك لحداثة تبني وتجسيد هذه المعايير في دول MENA أيضا تم إعتماد نموذج الآثار الثابتة للدراسة القياسية وإيجاد أحسن مؤشر وهو جودة التنظيم بالإضافة إلى وجود علاقة عكسية بين النمو الإقتصادي ومؤشرين الصوت والمساءلة وحكم القانون.

فقد تم التطرق في هذا الفصل إلى دراسة تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة (1996-2021) في المبحث الأول، بالإضافة الى دراسة قياسية وهذا باستخدام أساليب وأدوات الإقتصاد القياسي في المبحث الثاني ، وقد لا تتسم مؤشرات او متغيرات الدراسة بالدقة والمصداقية المطلوبة نظرا إلى صعوبة القياس الإحصائي لمثل هذه المؤشرات ولكنها قد تكون خطوة البداية للوصول الى الدقة المنشودة.

وتم تطبيق نماذج البانل للتحليل الساكن ومن ثم تحليل النتائج ومناقشتها ومن النتائج ما اتفق مع ما افترضته الدراسة وما توصلت إليه الدراسات التجريبية السابقة ومنها ما تم نفيه.

خاتمة

خاتمة

جاءت هذه الدراسة ساعية إلى تحليل العلاقة بين الحكم الراشد والنمو الإقتصادي، مع تطبيق على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) خلال الفترة (1996-2021)، ومعرفة مدى تأثير مؤشرات الحكم الراشد على مستوى النمو، تم ذكر المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة ودعم هذا الجزء النظري بجزء آخر تطبيقي، حيث تم بناء نموذج قياسي بتطبيق نماذج البانل للتحليل الساكن، على عينة من الدول بالإعتماد على برنامج EVIEWS12 ثم إختيار نموذج الآثار الثابتة من خلال اختبارات المفاضلة بين نموذج الأثر التجميعي والأثر العشوائي، وفي الأخير تم تقدير ومناقشة النتائج.

أولا: إختبار الفرضيات

يمكن إختبار الفرضيات المقترحة السابقة كما يلي :

- ✓ ثبت وجود علاقة طردية بين جودة التنظيم (RQ) والنمو الإقتصادي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية القائلة ان بعض متغيرات الحكم الراشد لها علاقة طردية مع النمو الإقتصادي؛
- ✓ من خلال اختبارات المفاضلة بين نماذج الثلاثة تبين إختيار نموذج الآثار الثابتة كأمثل نموذج مناسب للدراسة وهذا لإختلاف مصادر التمويل و طبيعة نظام الحكم بين دول العربية؛
- ✓ تبين وجود قوة تأثير ضعيفة لمعايير الحكم الراشد على النمو الإقتصادي في الدول (MENA) وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.

ثانيا : النتائج

بعد دراسة هذا الموضوع توصلنا إلى النتائج التالية :

1-يختلف مفهوم الحكم الراشد بإختلاف أبعاده السياسية والاقتصادية؛

2-نستنتج من خلال تطور الحكم الراشد والنمو خلال الفترة (1996-2021)وجود تذبذبات ويرجع ذلك لحداثة تبني وتجسيد هذه المعايير في دول MENA؛

3-تعتبر دول قطر وبحرين وإمارات وعمان هي الحائزة على أكبر قيم لمعايير الحكم الراشد وهذا دليل على كفاءة وفعالية سلطة والتنظيم؛

4-تعتبر دول العراق وليبيا والسودان هي الحائزة على أدنى وأضعف القيم وهذا نتيجة عدم إستقرار الإقتصادي وسوء الحكم؛

5- إعتماد نموذج الآثار الثابتة للدراسة القياسية باعتباره أنسب نموذج وفق الإختبارات المفاضلة؛

6- أحسن مؤشر من بين مؤشرات الحكم الراشد، والذي يسبب نوع من التأثير على النمو الإقتصادي هو مؤشر جودة التنظيم(RQ)؛

7- وجود علاقة عكسية بين النمو الإقتصادي ومؤشري الصوت والمساءلة (VA) وحكم القانون(RL).

ثالثا : الإقتراحات والتوصيات

على ضوء النتائج المتوصل إليها يتم تقديم مجموعة من التوصيات كما يلي :

- ✓ تطبيق مبادئ ومتطلبات الحكم الراشد ومحاربة الفساد لدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط وتحقيق الفعالية؛
- ✓ إعتماد نظام جودة التنظيم في كافة المؤسسات بدول المنطقة وخاصة العربية منها؛
- ✓ محاولة إبتكار معايير أخرى تقيس الحكم الراشد وتكون أقرب إلى الواقع ؛
- ✓ العمل على نشر ثقافة الحكم الراشد في دول MENA؛
- ✓ تحفيز النمو وتحسين المستوى المعيشي من خلال برامج الإصلاح المؤسساتي؛
- ✓ إنشاء أجهزة رقابية متخصصة للمساءلة والمحاسبة ذات إستقلالية مالية وإدارية.

رابعا : آفاق الدراسة

من خلال ما تم دراسته يتم إقتراح مجموعة من المواضيع التي تكون الإنطلاقة لدراسات جديدة مستقبلا ومنها ما يلي :

- ✓ محاولة تمديد الحدود الزمانية إلى ما قبل تبني دول MENA لآليات الحكم الراشد؛
- ✓ إعتماد التحليل باستخدام نموذج البانل للتحليل الديناميكي مع برنامج إحصائي آخر؛
- ✓ دراسة مقارنة لأثر الحكم الراشد على النمو الاقتصادي بين الدول العربية والدول الغربية في نفس الفترة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

1-الكتب

- أماني غازي جرار، منظمات الأعمال التنموية، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان الأردن، 2018.
- أمين حواس، نماذج النمو الإقتصادي، مخبر تطوير المؤسسة الإقتصادية، جامعة ابن خلدون تيارت الجزائر، 2021.
- البنك الدولي، تقرير التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعزيز التضمينية والمساءلة ،دار الساقي ،بيروت ،لبنان ،2004 .
- توماس مالتوس ،**نظرية السكان مبحث في مبدأ السكان وتأثيره في مستقبل تطور المجتمع** ،ترجمة فادي الطويل ،دار الفرقد للطباعة والنشر ،دمشق سوريا ،2016.
- جلال خشيب ،النمو الإقتصادي –مفاهيم ونظريات-،شبكة الألوكة ،دون سنة نشر www.alukah.net.
- خالد محمد السواعي ، "أساسيات الاقتصاد القياسي باستخدام Eviews"، دار الكتاب الثقافي ، الأردن ، 2011 .
- رواء زكي الطويل ، الأمن الدولي واستراتيجيات التغيير والإصلاح ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2012 .
- زياد عبود علوش ،لبنان التنمية آفاق وتحديات أبعاد تنموية ورؤية انسانية ، دار الفارابي ،لبنان ،2014.
- سامح فوزي، الحكم الرشيد ، نهضة مصر للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ،2007 .
- سالم توفيق النجيفي ،محمد صالح تركي القريشي ، مقدمة في اقتصاد التنمية ،دار الكتاب للنشر والتوزيع والطباعة ، جامعة موصل ، العراق ،1988.
- عبد الزهرة فيصل يونس ،فلسفة التنمية واستراتيجياتها في الفكر الإقتصادي ،دار أمجد للطباعة والنشر ، عمان الأردن. مصطفى يوسف كافي ،التنمية المستدامة ، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ،2017 ،ص137.
- عبد العظيم بن محسن الحمدي ، الحكم الرشيد عند عظماء الحكام والملوك ، دار الكتب الوطنية ، صنعاء ، 2021 .
- عصام عمر مندور ،التنمية الإقتصادية والإجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية المنهج-النظرية-القياس ،دار التعليم الجامعي ،اسكندرية ،2011.
- مايح شيب الشمري،حسين علي الشامي ،الحوكمة والنمو الإقتصادي ،دراسة في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، دار غيداء للنشر والتوزيع ،عمان ، 2018.

- محمود علي الشرقاوي ، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ،2015.
- محي الدين شعبان توق ،الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد منظور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ،دار الشروق للنشر والتوزيع ،عمان، 2014 .
- مدحت محمد أبو النصر ، الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، مصر، 2015 .

2- مذكرات

- بن دبيش نعيمة، الحكم الراشد والاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المينا دراسة قياسية للفترة (1996-2014)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراة في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية و لوجستيك، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، السنة الجامعية 2016-2017 .
- زاوي أحمد صادق ،الحكم الراشد ،المؤسسات والنمو الاقتصادي العوامل المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الجزائر،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،فرع اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد ،الجزائر 2016-2017.
- فلاح أمينة ، دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد و التنمية المستدامة في افريقيا ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، فرع الديمقراطية و الرشادة ، جامعة منتوري ، قسنطينة .
- ليلى عجال ، واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص الديمقراطية والرشادة ، جامعة منتوري ، قسنطينة ،2010.
- مصباح بلقاسم ، الحكم الراشد ومكافحة الفساد كمطلبين لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر 3 ، السنة الجامعية 2016-2017 .
- مصطفى بن ساحة ،أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير علوم اقتصادية ،تخصص تجارة دولية ،جامعة غرداية ،2011 .
- مصطفى زغيشي ، دور الحكم الراشد في تجسيد العدالة الانتقالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراة في الحقوق ، تخصص الحكامة وبناء دولة المؤسسات ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، السنة الجامعية 2019-2020.

- معط الله آمال ،آثار السياسة المالية على النمو الإقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر(1970-2012)،مذكرة تخرج لنيل الماجستير في العلوم الإقتصادية ،إقتصاد كمي ،جامعة تلمسان،2015.
- ناقل زينب ، الحكم الراشد و التنمية البشرية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) دراسة تحليلية وقياسية باستخدام نماذج "PANEL"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي ، تخصص إحصاء تطبيقي ، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي ، 2014-2015 .
- نوفل بعلول ، اثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراة الطور الثالث في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية وبنوك ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي ، 2018.
- وعيل ميلود ، محددات الحديثة للنمو الإقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدوكتوراة في العلوم الإقتصادية ،جامعة الجزائر 3 ،2014.

3-مقالات

- ابتسام حاتم علوان ، ترشيد الحكم في التجربة العراقية الأبعاد والمعالجات ، المجلة السياسية والدولية ،العراق ،العدد43، 2020.
- أحمد إسماعيل قادر،أثر الحكم الرشيد على التنمية البشرية دراسة حالة العراق (2005-2018)، مجلة الدراسات السياسية والأمنية ،المجلد 3،العدد6،ديسمبر،2020 .
- احمد سليمان محمود خصاونة ، التخصص وتقسيم العمل في الفكر الإقتصادي الإسلامي ،مجلة علوم إنسانية ، العدد 44 ،يرموك الأردن ،2010.
- بسام عبد الله البسام،الحوكمة الرشيدة المملكة العربية السعودية حالة دراسية ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، العدد 11،جانفي 2004 .
- بشرول فيصل ،رملاوي عبد القادر ، الآثار الديناميكية للإستثمارات الأجنبية المباشرة على معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر 3، مجلة التنظيم والعمل، مجلد 5 ،عدد ،2016.
- بعوني ليلى، النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية مع دراسة مقارنة للنمو الإقتصادي والتنمية في الجزائر (1970-2010) مجلة دراسات في الإقتصاد والتجارة والمالية جزائر3،مجلد 6، عدد2 ،سنة 2017.
- بن عناية جلول ، سرير عبد القادر ،تقدير علاقة الإنفاق الحكومي بالنمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج var (1980-2014) ،مجلة الإقتصاد الجديد ،جامعة خميس مليانة العدد 15 ،المجلد 2 ،2016 .

- بوجردة الياسين ، واقع ومتطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي ، المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية ، جيجل، المجلد 02، العدد02 ،2007 .
- تمارا محمد زهدي زيتون حداد ، شاهر محمد عبيد، أثر تطبيق قواعد الحكم الرشيد في مؤشرات التنمية المستدامة في بلديات الضفة الغربية : محافظة رام الله والبيرة أنموذجا فلسطين(2020-2021)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية،مجلد6 ،عدد 16، ديسمبر 2021 .
- خلوف عقيلة ، الحكم الراشد و دوره في تفعيل المشاركة المجتمعية في إدارة الميزانية العامة للدولة ، مجلة الاقتصاد الجديد ، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة ، المجلد 01 ، العدد16، 2017 .
- رزيق كمال ، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديموقراطية ،مجلة علوم انسانية ، العدد25، الجزائر ،2005.
- زاوي احمد صادق ، بن خالدي فضيل ،عناصر الحكم الراشد والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1984-2016) ، مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون معسكر ،مجلد 4 ،عدد 7، 2018.
- زكرياء مسعودي ،خليفة عزي ،محددات النمو الإقتصادي في الجزائر باستخدام FMOLS وECM دراسة قياسية للفترة(1980-2017) ،مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسة ،مجلد 4 ،عدد7 ديسمبر 2019.
- زياد علي عربية،الفساد أشكاله ،أسبابه ودوافعه وآثاره ، دراسات استراتيجية ،مركز الدراسات والأبحاث الإستراتيجة ، العدد16 ،2005،جامعة دمشق .
- شريط كمال، خلوفي سفيان، مفهوم الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية المستدامة، مجلة دراسات في الاقتصاد و إدارة الأعمال، جامعة العربي التبسي ، تبسة ، العدد 2 ، ديسمبر 2018.
- عبد الباري عياض ،محمد يحي بن ساسي ،أ ثر آليات الحكم الراشد على النمو الإقتصادي دراسة قياسية لعديد الدول النامية (1996-2016)،مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال مجلد 2 ،عدد2 ،2018.
- عبد الحسين شعبان ، الثورة ومبادرة حكم القانون ،مجلة الحوار المتمدن ، العدد 4061، 2013 .
- عبد الحليم شاهين ،التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الإقتصادي سلسلة دراسات تنموية ،مجلة المعهد الوطني للتخطيط ،الكويت ،عدد73 ،2021.
- عبد الرزاق مولاي لخضر ، بوزيد السابح ، فاعلية سياسات الحكم الراشد في الحد من الفساد بالجزائر ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، العدد7 ،ديسمبر 2017 .
- عبد الكريم قلاتي ، الحكم الراشد وعلاقته بالاستقرار السياسي و التنمية المستدامة ، مجلة إدارة ،المجلد 20، العدد 39 ، 2010 .
- العقون زهرة، العقون ام الخير، دراسة وصفية تحليلية لنماذج البانل، المجلة الجزائرية للاداء الاقتصادي ، جامعة البليدة 2، العدد6، 2021 .

- غربي محمد ، الديمقراطية والحكم الراشد رهانات المشاركة السياسية و تحقيق التنمية ، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، عدد خاص افريل 2011 .
- لبنى سعيدي ، علي مكيد ، تأثير مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا خلال الفترة (1996-2019)، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث و الدراسات ، المجلد 11، العدد 2، 2022 .
- لياس شوبار ، جوادي عصام ،الحكم الراشد والنمو الاقتصادي في الدول العربية ،دراسة قياسية خلال الفترة (2000-2012)،مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ، مجلد2 ،عدد 2016،1.
- مجدوب خيرة ، سبل إرساء مبادئ الحكم الراشد المحلي لتحقيق اهداف التنمية المستدامة ، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة ابن خلدون ، تيارت ، المجلد1 ، العدد1.
- محمد محمود العجلوني ، اثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية ، المجلة العربية للإدارة ، مملكة أردنية الهاشمية ، مجلد 39 ، العدد4 ، ديسمبر 2019 .
- مليك محمودي ، يوسف بركان محددات النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990-2014 ،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية ، جامعة الواد الجزائر، المجلد 7 ، العدد7 ،2016.
- نور الدين بن شوفي ، الطاهر جليط ، واقع الحكم الراشد في الجزائر ، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية ، جامعة محمد الصديق بن يحي ، جيجل ، المجلد 4 ، العدد2 ، 2021 .

4-ملتقيات

- يختار عبد القادر ، عبد الرحمان عبد القادر ، مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي تحت عنوان النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي ، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية ، الدوحة قطر، 2011 .
- علي لونيسي ، دراسة الاستقرارية والتكامل المشترك لبيانات البانل مع دراسة حالة تطبيقية ، النمذجة الكمية وادواتها بين المفهوم والتطبيق ، جامعة البليدة 2، 2020.

5-المواقع الرسمية

- مجموعة البنك الدولي (http://data.worldbank.org).
- موقع مؤشرات الحكم الراشد www.govindicators.org

المراجع باللغة الأجنبية

1-الكتب

- Carter Hill,William Griffiths,and Guay Lim,«Principles of econometrics», Fourth Edition, John Wiley and sons, USA , 2011 .

- Damodar n. Gujarati, «Basic econometrics»,fourth Edition,The McCgraw-hill companies,2004.
- Malcom Gillis and autres ,Economie du developpement ,Edition de boeck université , Belgique,1998.
- Maryam Al-Naser ,Allam Hamdan , The Impact of public Gavernance on économique Grouth : Damodar N. Gujarati, *« Basic Econometrics»*,The McGraow-Hill,International Edition, 04th Edition .
- Régis Bourbonnais, «Econométrie» ,$9^{éme}$édition, Dunod, France,2015 .
- W.H.GREENE, «Econometric analysis» , seven Edition , Pearson Education , Prentice Hall,USA ,2012 .

2-مقالات

- Ali Imad Mohamed Azhar ,The impact of covid -19 on economic Grouth in Bahrain ,Journal of economic probmle and Devlopment ,Volume 01 ,N02 ,2022 .
- Bichaka Fayissa, Christian Nsiah , The impact of Governance on Economic Growth in Africa, The Journal of Developing Areas,vol 47 ,NO1 ,2013
- Evidence from Gulf cooperation council countries,Economics and sociology , Mnama, Bahrain ,vol14 ,No2,2021.
- Rachid Mira,Ahmed Hammdache,Good governance and Economic Grouth A contridution to the Institutional debat about state failure in middle East and North Africa,Asian,Journal of middle Eastean and Islamic studies vol11 ,NO3,2017.
- Zubair syed sohaib , khan mukaram Ali Good Governance pakistan's économic growth and world wid governance indicators,Pakistan Journal of commerce and social sciences,Pakistan,vol8 ,ISS1

الملاحق

قائمة الملاحق :

ملحق رقم 01: مؤشرات الحكم الراشد وقيم النمو الإقتصادي لدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط (1996-2021).

Country	anne	GDPP	VA	PS	GE	RQ	RL	CC	Country	anne	GDPP	VA	PS	GE	RL	CC	RQ
Algeria	1996	2,2805	-1,2	-1,78	-1,09	-0,907	-1,22	-0,57	Oman	1996	1,30737	-0,71	0,87	0,44	0,55	0,41464	0,09
	1997	-0,585	-1	-1,23	-0,56	-0,95	-0,85	-0,64		1997	4,35111	-0,99	0,76	0,28	0,47	0,39	0,45
	1998	3,5243	-1,2	-1,88	-0,88	-0,88	-1,2	-0,92		1998	1,10527	-0,89	0,85	0,42	0,42	0,72473	-0,05
	1999	1,7669	-1	-1,23	-0,56	-0,95	-0,85	-0,64		1999	-1,09469	-0,99	0,76	0,28	0,47	0,39	0,45
	2000	2,3546	-1,1	-1,43	-1,01	-0,71	-1,25	-0,99		2000	5,11237	-0,76	1,12	0,29	0,54	0,76603	0,06
	2001	1,5925	-1	-1,23	-0,56	-0,95	-0,85	-0,64		2001	3,14523	-0,99	0,76	0,28	0,47	0,39	0,45
	2002	4,1852	-1	-1,63	-0,61	-0,57	-0,64	-0,93		2002	-2,29436	-0,79	0,93	0,35	0,45	0,90364	0,68
	2003	5,758	-1,1	-1,75	-0,67	-0,48	-0,61	-0,72		2003	-3,78701	-0,82	1,06	0,44	0,47	0,56088	0,67
	2004	2,8425	-0,8	-1,36	-0,55	-0,44	-0,62	-0,7		2004	-0,23629	-0,66	1,12	0,47	0,51	0,65754	0,65
	2005	4,4652	-0,7	-0,91	-0,44	-0,34	-0,77	-0,47		2005	0,60206	-0,92	0,95	0,32	0,31	0,38774	0,55
	2006	0,2449	-0,9	-1,13	-0,43	-0,5	-0,78	-0,56		2006	3,50131	-1,16	0,84	0,3	0,29	0,34594	0,6
	2007	1,7304	-1	-1,15	-0,53	-0,52	-0,79	-0,59		2007	2,64676	-1,06	0,94	0,33	0,4	0,34513	0,61
	2008	0,6649	-1	-1,1	-0,6	-0,62	-0,77	-0,63		2008	6,35004	-1,07	0,92	0,41	0,59	0,50684	0,7
	2009	-0,208	-1	-1,2	-0,53	-0,96	-0,83	-0,61		2009	4,28288	-1,07	0,83	0,38	0,55	0,32737	0,53
	2010	1,6922	-1	-1,26	-0,39	-1,1	-0,82	-0,55		2010	-4,7934	-1,04	0,59	0,37	0,54	0,31951	0,44
	2011	0,965	-1	-1,36	-0,51	-1,21	-0,85	-0,57		2011	-7,53183	-1,06	0,43	0,25	0,46	0,1322	0,32
	2012	1,4102	-0,9	-1,33	-0,44	-1,32	-0,81	-0,52		2012	-1,25807	-1,02	0,46	0,26	0,52	0,17508	0,47
	2013	0,798	-0,9	-1,2	-0,43	-1,14	-0,69	-0,47		2013	-2,52239	-1,04	0,46	0,21	0,49	0,15267	0,47
	2014	1,7659	-0,8	-1,19	-0,34	-1,3	-0,8	-0,61		2014	-3,57337	-1,09	0,73	0,26	0,49	0,30477	0,69
	2015	1,6467	-0,9	-1,09	-0,38	-1,23	-0,93	-0,62		2015	0,44464	-1,06	0,78	0,08	0,37	0,26456	0,57
	2016	1,1631	-0,9	-1,1	-0,43	-1,23	-0,91	-0,65		2016	0,11916	-1,05	0,76	0,19	0,4	0,33361	0,61
	2017	-0,663	-1	-0,92	-0,51	-1,26	-0,91	-0,58		2017	-2,87132	-1,06	0,75	0,19	0,43	0,24299	0,42
	2018	-0,708	-1	-0,84	-0,46	-1,33	-0,79	-0,64		2018	-0,01836	-1,04	0,65	0,18	0,46	0,24179	0,17
	2019	-0,841	-1,1	-1,04	-0,54	-1,37	-0,85	-0,64		2019	-1,16332	-1,15	0,59	0,25	0,55	0,44844	0,29
	2020	-6,73	-1,1	-0,84	-0,54	-1,34	-0,79	-0,65		2020	-2,11717	-1,14	0,43	0,14	0,62	0,22726	0,46

	2021	1,7984	-1	-0,88	-0,62	-1,17	-0,82	-0,61		2021	3,61516	-1,19	0,51	-0,12	0,41	0,08634	0,33
Kuwait	1996	-2,236	-0,2	0,17	0,12	0,31	0,6	0,48	libya	1996	3,33	-1,5	-0,99	-0,88	-1,18	-0,87	-1,72
	1997	-0,91	-0,5	0,25	0,01	0,13	0,4	0,19		1997	3,33	-1,58	-0,97	-1,17	-1,25	-1,23	-1,72
	1998	0,3534	-0,3	0,46	-0,08	-0,06	0,61	0,56		1998	3,33	-1,68	-0,81	-0,93	-1,12	-1.89	-1,89
	1999	-4,817	-0,5	0,25	0,01	0,13	0,4	0,19		1999	3,33	-1,58	-0,97	-1,17	-1,25	-1.72	-1,72
	2000	1,5848	-0,3	0,75	-0,1	-0,05	0,55	0,56		2000	3,67927	-1,69	-0,29	1,08	-1	-0,85	-1,77
	2001	-2,643	-0,5	0,25	0,01	0,13	0,4	0,19		2001	-1,76284	-1,58	-0,97	-1,17	-1,25	-1,23	-1,72
	2002	0,2122	-0,4	-0,15	0,07	0,33	0,59	0,98		2002	-0,9589	-1,82	-0,1	-1,03	-1,14	-0,94	-1,62
	2003	14,303	-0,4	0,29	0,07	0,38	0,55	0,77		2003	13,016	-1,76	0,12	-0,93	-0,91	-0,89	-1,51
	2004	7,5796	-0,3	0,35	0,09	0,56	0,51	0,77		2004	4,46164	-1,8	0,36	-0,86	-0,91	-0,92	-1,36
	2005	6,5555	-0,5	0,25	0,17	0,47	0,53	0,5		2005	11,8708	-1,86	0,45	-1,05	-0,98	-0,97	-1,49
	2006	1,6916	-0,6	0,41	0,28	0,29	0,53	0,43		2006	6,50053	-1,98	0,36	-1,08	-1,08	-1,09	-1,46
	2007	-0,07	-0,6	0,62	0,09	0,26	0,59	0,36		2007	6,22998	-1,95	0,75	-1,23	-0,96	-1,05	-1,11
	2008	-3,093	-0,5	0,5	-0,01	0,17	0,58	0,41		2008	-0,16205	-1,94	0,81	-1,13	-0,82	-0,98	-1,09
	2009	-11,88	-0,5	0,35	0,2	0,15	0,58	0,3		2009	-4,40018	-1,91	0,83	-1,08	-0,94	-1,21	-1,19
	2010	-7,273	-0,5	0,45	0,16	0,16	0,59	0,3		2010	5,02725	-1,94	0,03	-1,09	-1,01	-1,26	-1,3
	2011	2,6378	-0,6	0,31	0,02	0,08	0,54	0,08		2011	-50,3385	-1,59	-1,29	-1,05	-1,08	-1,23	-1,43
	2012	-1,253	-0,6	0,2	-0,07	-0,04	0,36	-0,2		2012	86,8267	-0,9	1,59	-1,27	-0,98	-1,32	-1,62
	2013	-5,837	-0,7	0,17	-0,07	-0,07	0,36	-0,2		2013	-17,998	-0,97	-1,84	-1,32	-1,26	-1,44	-1,75
	2014	-2,573	-0,7	0,15	-0,15	-0,15	0,02	-0,25		2014	-23,0428	-1,11	-2,35	-1,52	-1,39	-1,52	-2,1
	2015	-3,194	-0,7	-0,21	-0,03	-0,18	0,04	-0,23		2015	-0,84266	-1,34	-2,2	-1,46	-1,51	-1,56	-2,22
	2016	-0,617	-0,6	-0,05	-0,16	-0,08	0,02	-0,27		2016	-1,49094	-1,43	-2,28	-1,72	-1,69	-1,56	-2,2
	2017	-6,487	-0,6	-0,05	-0,18	-0,06	0,1	-0,34		2017	32,4918	-1,44	-2,36	-1,58	-1,67	-1,54	-2,12
	2018	-2,128	-0,6	0,1	-0,09	0,02	0,21	-0,29		2018	7,94137	-1,54	-2,44	-1,66	-1,68	-1,51	-2,19
	2019	-3,327	-0,7	0,19	0,01	0,06	0,21	-0,14		2019	-11,1957	-1,48	-2,57	-1,75	-1,75	-1,56	-2,28
	2020	-7,169	-0,7	0,25	-0,16	0,29	0,33	-0,07		2020	-23,9298	-1,36	-2,46	-1,84	-1,86	-1,57	-2,2
	2021	-1,224	-0,7	0,3	-0,04	0,17	0,26	-0,03		2021	31,3724	-1,46	-2,37	-1,72	-1,78	-1,57	-1,95
Morocco	1996	10,674	-0,4	-0,21	-0,1	-0,1	0,22	-0,11	Iraq	1996	7,4783	-1,96	-1,82	-2,09	-1,56	-1,6	-2,15
	1997	-3,023	-0,6	-0,32	-0,18	-0,14	-0,18	-0,31		1997	17,484	-1,27	-2,28	-1,41	-1,66	-1,38	-1,35
	1998	5,681	-0,2	0,31	0,02	0,02	0,13	0,103		1998	30,6294	-1,94	-1,53	-1,92	-1,55	-1,42	-2,2

	1999	-0,333	-0,6	-0,32	-0,18	-0,14	-0,18	-0,31		1999	13,795	-1,27	-2,28	-1,41	-1,66	-1,38	-1,35
	2000	0,5322	-0,5	-0,07	0,03	-0,02	0,1	-0,23		2000	13,0852	-2,01	-1,73	-1,93	-1,39	-1,47	-2,17
	2001	5,8905	-0,6	-0,32	-0,18	-0,14	-0,18	-0,31		2001	-1,42758	-1,27	-2,28	-1,41	-1,66	-1,38	-1,35
	2002	1,779	-0,5	-0,26	-0,2	-0,08	-0,05	-0,24		2002	-11,0994	-2,05	-1,6	-1,96	-1,51	-1,39	-2
	2003	4,6417	-0,8	-0,41	-0,19	-0,28	-0,11	-0,32		2003	-38,5617	-1,5	-2,39	-1,74	-1,64	-1,21	-1,45
	2004	3,4652	-0,5	-0,31	-0,2	-0,24	-0,05	-0,24		2004	49,0316	-1,64	-3,18	-1,61	-1,82	-1,49	-1,65
	2005	1,9058	-0,7	-0,56	-0,39	-0,44	-0,27	-0,43		2005	-1,30307	-1,3	-2,69	-1,64	-1,72	-1,38	-1,54
	2006	6,1411	-0,7	-0,46	-0,25	-0,21	-0,32	-0,48		2006	4,89002	-1,28	-2,83	-1,73	-1,68	-1,45	-1,4
	2007	2,174	-0,7	-0,5	-0,33	-0,22	-0,33	-0,39		2007	2,75552	-1,13	-2,77	-1,57	-1,84	-1,46	-1,32
	2008	4,5437	-0,8	-0,57	-0,35	-0,16	-0,39	-0,43		2008	6,16309	-1,1	-2,47	-1,24	-1,77	-1,46	-1,15
	2009	2,8854	-0,8	-0,4	-0,28	-0,09	-0,26	-0,37		2009	-0,27496	-1,02	-2,17	-1,19	-1,7	-1,33	-1,01
	2010	2,4347	-0,7	-0,38	-0,23	-0,12	-0,21	-0,23		2010	3,08154	-0,99	-2,24	-1,1	-1,71	-1,36	-1,03
	2011	3,8096	-0,7	-0,39	-0,26	-0,18	-0,28	-0,45		2011	3,84893	-1,07	-1,85	-1,07	-1,56	-1,26	-1,01
	2012	1,5923	-0,6	-0,47	-0,13	-0,11	-0,29	-0,49		2012	8,93551	-1,08	-1,93	-1,06	-1,57	-1,25	-1,14
	2013	3,1072	-0,7	-0,49	-0,08	-0,09	-0,34	-0,42		2013	2,72258	-1,06	-2,01	-1,05	-1,56	-1,32	-1,13
	2014	17,469	-0,7	-0,45	-0,13	-0,03	-0,13	-0,31		2014	-3,25142	-1,14	-2,48	-1,06	-1,45	-1,36	-1,13
	2015	3,0224	-0,6	-0,34	-0,11	-0,08	-0,16	-0,26		2015	1,91791	-1,13	-2,26	-1,17	-1,55	-1,42	-1,13
	2016	-0,722	-0,6	-0,31	-0,16	-0,15	-0,26	-0,17		2016	11,023	-1,02	-2,31	-1,2	-1,76	-1,45	-0,98
	2017	3,7923	-0,7	-0,37	-0,28	-0,14	-0,26	-0,17		2017	-4,10746	-1,05	-2,31	-1,2	-1,75	-1,42	-1,09
	2018	1,8994	-0,7	0,35	-0,33	-0,25	-0,23	-0,27		2018	0,18237	-1	-2,53	-1,25	-1,79	-1,44	-1,05
	2019	1,8027	-0,6	-0,34	-0,2	-0,14	-0,25	-0,34		2019	3,04417	-0,96	-2,6	-1,29	-1,76	-1,37	-1,08
	2020	-8,173	-0,6	-0,35	-0,09	-0,04	-0,19	-0,42		2020	-13,3943	-1,01	-2,46	-1,28	-1,78	-1,32	-1,32
	2021	6,7904	-0,6	-0,4	-0,07	-0,12	-0,25	-0,43		2021	0,47755	-0,96	-2,4	-1,29	-1,73	-1,25	-1,11
Tunisia	1996	5,5958	-0,6	0,26	0,38	0,14	-0,3	0,9	Lebanone	1996	9,22799	-0,33	-0,67	-0,13	-0,28	-0,66	-0,41
	1997	4,0355	-0,5	-0,3	0,19	-0,15	-0,03	-0,06		1997	-0,74857	-0,44	-1,36	-0,34	-0,6	-0,85	-0,33
	1998	3,4931	-0,8	0,26	0,42	0,13	-0,32	0,66		1998	1,8986	-0,4	-0,75	0,02	-0,41	-0,47	-0,5
	1999	4,8528	-0,5	-0,3	0,19	-0,15	-0,03	-0,06		1999	-2,19291	-0,44	-1,36	-0,34	-0,6	-0,85	-0,33
	2000	3,596	-0,8	0,32	0,42	0,07	-0,28	0,35		2000	-0,31459	-0,31	-0,44	0,03	-0,17	-0,47	-0,49
	2001	2,739	-0,5	-0,3	0,19	-0,15	-0,03	-0,06		2001	2,21772	-0,44	-1,36	-0,34	-0,6	-0,85	-0,33
	2002	0,3245	-1	0,15	0,52	-0,09	-0,17	0,03		2002	2,08657	-0,66	-0,35	-0,21	-0,28	-0,42	-0,42

	2003	3,6831	-0,9	0,32	0,49	-0,01	-0,19	0,06		2003	1,8948	-0,49	-0,46	-0,14	-0,35	-0,61	-0,15
	2004	5,2198	-0,9	0,15	0,44	-0,11	0,05	-0,02		2004	5,04735	-0,41	-0,71	-0,16	-0,2	-0,59	-0,1
	2005	2,529	-1	0,02	0,35	-0,04	-0,04	0,02		2005	1,17643	-0,28	-1	-0,11	-0,23	-0,53	-0,18
	2006	4,2882	-1,3	0,21	0,7	0,19	0,11	-0,13		2006	-0,10329	-0,39	-1,8	-0,15	-0,6	-1	-0,27
	2007	5,7329	-1,4	0,16	0,49	0,07	0,08	-0,05		2007	7,27096	-0,47	2,12	-0,22	-0,66	-0,94	-0,34
	2008	3,262	-1,4	0,1	0,32	0,09	0,08	-0,08		2008	7,32841	-0,42	1,88	-0,31	-0,61	-0,86	-0,34
	2009	2,0486	-1,4	0,06	0,38	-0,01	0,12	-0,05		2009	8,8179	-0,36	1,56	-0,38	-0,61	-0,87	-0,1
	2010	1,9262	-1,4	-0,06	0,17	-0,09	0,04	-0,21		2010	7,00978	-0,33	1,63	-0,13	-0,64	-0,92	0,02
	2011	-3,267	-0,4	-0,35	0,01	-0,27	-0,19	-0,14		2011	-0,11745	-0,39	1,56	-0,13	-0,63	-0,9	-0,12
	2012	2,8937	-0,2	-0,72	-0,04	-0,24	-0,16	-0,18		2012	-0,07504	-0,39	1,66	-0,23	-0,7	-0,87	-0,14
	2013	1,2887	-0,1	-0,9	-0,05	-0,29	-0,18	-0,25		2013	-5,32315	-0,4	1,69	-0,3	-0,73	-0,92	-0,08
	2014	1,9298	0,2	-0,85	-0,06	-0,34	-0,07	-0,46		2014	-7,24259	-0,42	-1,7	-0,25	-0,72	-1,04	-0,3
	2015	-0,158	0,2	-0,96	-0,07	-0,37	-0,03	-0,34		2015	-1,49385	-0,46	-1,7	-0,36	-0,79	-0,88	-0,35
	2016	0,0114	0,3	-1,14	-0,17	-0,44	0,04	-0,28		2016	3,83145	-0,52	1,62	-0,44	-0,8	-0,97	-0,4
	2017	1,1556	0,2	-1,02	-0,02	-0,35	0,11	-0,37		2017	3,24606	-0,58	1,63	-0,42	-0,79	-1,01	-0,36
	2018	1,545	0,2	-0,87	0,03	-0,48	0,07	-0,36		2018	0,91454	-0,52	1,63	-0,64	-0,77	-1,11	-0,44
	2019	0,5239	0,3	-0,87	-0	-0,37	0,11	-0,23		2019	-4,44463	-0,52	1,67	-0,78	-0,83	-1,15	-0,51
	2020	-9,466	0,3	-0,58	-0,16	-0,29	0,17	-0,14		2020	-19,7484	-0,55	1,62	-1,18	-0,89	-1,16	-0,75
	2021	3,4617	0,2	-0,7	-0,17	-0,39	0,1	-0,28		2021	-5,83237	-0,63	1,49	-1,29	-1,07	-1,23	-0,88
Jordan	1996	-1,246	-0,2	-0,04	-0,03	0,02	0,28	-0,04	Qatar	1996	0,87543	-0,71	0,36	0,56	-0,04	-0,0456	0,17
	1997	0,5807	-0,7	-0,34	0,12	0,18	0,28	0,16		1997	0,87543	-0,95	0,97	0,69	0,66	0,81	0,48
	1998	0,6574	-0,4	0,08	0,08	0,34	0,3	0,11		1998	0,87543	-0,78	1,06	0,43	0,17	0,47464	0,05
	1999	1,1681	-0,7	-0,34	0,12	0,18	0,28	0,16		1999	0,87543	-0,95	0,97	0,69	0,66	0,81	0,48
	2000	2,0726	-0,3	-0,091	0,02	0,27	0,36	0,06		2000	0,87543	-0,65	1,16	0,42	0,49	0,50615	-0,02
	2001	3,0857	-0,7	-0,34	0,12	0,18	0,28	0,16		2001	-1,13639	-0,95	0,97	0,69	0,66	0,81	0,48
	2002	3,5336	-0,8	-0,46	0,08	0,02	0,06	-0,06		2002	2,01906	-0,7	0,83	0,45	0,52	0,65883	0,27
	2003	1,834	-0,6	-0,07	0,17	0,19	0,32	0,33		2003	-1,17682	-0,69	1,19	0,44	0,42	0,51	0,19
	2004	5,8924	-0,6	-0,23	0,04	0,29	0,3	0,29		2004	14,7106	-0,43	1,12	0,51	0,34	0,5	0,16
	2005	5,3639	-0,5	-0,13	0,01	0,08	0,3	0,28		2005	-1,47019	-0,51	1,03	0,4	0,58	0,71	0,26

	2006	1,0295	-0,7	-0,76	0,19	0,33	0,3	0,28		2006	5,49322	-0,78	0,93	0,57	0,62	0,92	0,31
	2007	1,5268	-0,7	-0,3	0,24	0,32	0,36	0,29		2007	-2,78172	-1,04	0,95	0,44	0,52	0,67	0,4
	2008	4,6434	-0,7	-0,37	0,24	0,34	0,4	0,38		2008	0,36088	-1,02	1,11	0,59	0,67	0,93	0,65
	2009	2,7372	-0,8	-0,36	0,24	0,28	0,22	0,16		2009	0,41539	-1	1,22	0,96	0,9	1,56	0,68
	2010	0,0893	-0,8	-0,31	0,1	0,23	0,15	0,04		2010	12,3875	-1,01	1,15	0,84	0,85	1,4	0,6
	2011	0,1547	-0,8	-0,51	0,1	0,31	0,2	0,1		2011	7,67761	-1,08	1,17	0,75	0,75	1	0,5
	2012	0,9823	-0,7	-0,52	0,05	0,23	0,35	0,07		2012	-0,84755	-0,92	1,22	0,93	0,95	1,05	0,8
	2013	-3,83	-0,8	-0,61	-0,04	0,17	0,38	0,07		2013	-1,17719	-0,98	1,21	1,05	0,95	1,1	0,74
	2014	-8,117	-0,8	-0,54	0,14	0,1	0,47	0,14		2014	-3,17837	-1,13	0,98	0,94	0,86	0,98	0,57
	2015	-6,531	-0,8	-0,61	0,15	0,11	0,44	0,27		2015	-3,9281	-1,14	1	0,95	0,77	0,89	0,67
	2016	-2,821	-0,7	-0,49	0,16	0,08	0,27	0,28		2016	-4,10786	-1,15	0,9	0,73	0,79	0,9	0,69
	2017	-0,042	-0,7	-0,45	0,11	0,09	0,26	0,26		2017	-5,73261	-1,18	0,66	0,74	0,72	0,73	0,42
	2018	-0,463	-0,7	-0,39	0,13	0,04	0,25	0,15		2018	-0,77674	-1,21	0,66	0,63	0,73	0,72	0,6
	2019	-0,348	-0,7	-0,26	0,11	0,05	0,16	0,11		2019	-0,67918	-1,31	0,7	0,7	0,73	0,85	0,68
	2020	-3,641	-0,8	-0,27	0,13	0,27	0,22	0,06		2020	-2,00501	-1,29	0,69	0,9	1	0,78	0,85
	2021	0,2148	-0,8	-0,28	0,23	0,15	0,21	0,05		2021	4,31737	-1,17	0,96	1,11	0,93	0,81	0,86
Egypt	1996	2,7	-0,8	-0,53	-0,47	-0,53	0	-0,47	United Arab Emirates	1996	0,09272	-0,41	0,96	0,78	0,69	-0,01	0,69
	1997	3,2	-1,1	-0,93	-0,43	-0,93	-0,27	-0,58		1997	1,35949	-0,9	0,81	1,05	0,6	0,93	0,77
	1998	3,3	-0,9	-0,02	-0,2	-0,02	-0,13	-0,48		1998	-5,71671	-0,52	0,87	0,75	0,72	0,03	0,58
	1999	3,8	-1,1	-0,93	-0,43	-0,93	-0,27	-0,58		1999	-2,95896	-0,9	0,81	1,05	0,6	0,93	0,77
	2000	4,2	-0,9	0,05	-0,17	0,05	-0,05	-0,49		2000	4,83613	-0,52	0,98	0,75	0,66	0,1	0,69
	2001	1,4	-1,1	-0,93	-0,43	-0,93	-0,27	-0,58		2001	-3,85155	-0,9	0,81	1,05	0,6	0,93	0,77
	2002	0,3	-1,1	-0,41	-0,45	-0,41	-0,01	-0,44		2002	-2,62547	-0,63	0,94	0,8	0,7	1,11	1,08
	2003	1,1	-1,1	-0,64	-0,38	-0,64	0,06	-0,53		2003	3,67105	-0,91	0,99	0,52	0,54	0,83	0,64
	2004	2	-1	-0,82	-0,27	-0,82	0,01	-0,58		2004	4,63058	-0,69	0,77	0,68	0,43	1,04	0,79
	2005	2,4	-1	-0,63	-0,39	-0,63	0,03	-0,54		2005	-2,19042	-0,71	0,88	0,7	0,39	0,99	0,65
	2006	4,8	-1,2	-0,84	-0,49	-0,84	-0,28	-0,74		2006	-4,01772	-1	0,92	0,94	0,31	0,89	0,62
	2007	5	-1,2	-0,55	-0,37	-0,55	-0,25	-0,74		2007	-13,9234	-0,91	0,98	0,92	0,27	1,01	0,61
	2008	5,1	-1,2	-0,51	-0,37	-0,51	-0,13	-0,77		2008	-13,2874	-0,91	0,7	0,87	0,42	1,07	0,57
	2009	2,6	-1,2	-0,61	-0,2	-0,61	-0,08	-0,46		2009	-17,1454	-0,84	0,92	0,99	0,4	0,91	0,44

	2010	3	-1,2	-0,9	-0,31	-0,9	-0,17	-0,6		2010	-4,25639	-0,9	0,8	0,89	0,32	0,89	0,32
	2011	-0,5	-1,1	-1,44	-0,44	-1,44	-0,48	-0,63		2011	5,76343	-0,9	0,91	1,05	0,5	1,07	0,45
	2012	-0,1	-0,8	-1,44	-0,68	-1,44	-0,54	-0,58		2012	3,6912	-1	0,86	1,14	0,53	1,16	0,67
	2013	-0,2	-1,1	-1,64	-0,78	-1,64	-0,74	-0,61		2013	4,01269	-1,02	0,89	1,17	0,61	1,27	0,77
	2014	0,5	-1,2	-1,63	-0,72	-1,63	-0,7	-0,58		2014	3,1742	-1,06	0,77	1,43	0,65	1,2	0,99
	2015	2,1	-1,2	-1,5	-0,66	-1,5	-0,59	-0,58		2015	5,81736	-1,11	0,76	1,51	0,64	1,07	1,11
	2016	2,2	-1,2	-1,44	-0,5	-1,44	-0,47	-0,57		2016	4,65351	-1,05	0,56	1,41	0,84	1,17	0,97
	2017	2,1	-1,3	-1,42	-0,5	-1,42	-0,43	-0,47		2017	-0,08733 -1,1		0,62	1,41	0,79	1,13	1,01
	2018	3,3	-1,3	-1,18	-0,42	-1,18	-0,28	-0,49		2018	0,51724	-1,13	0,7	1,42	0,8	1,15	0,93
	2019	3,7	-1,4	-1,11	-0,22	-1,11	-0,32	-0,63		2019	0,32369	-1,14	0,69	1,37	0,83	1,1	0,98
	2020	1,8	-1,5	-1,17	-0,42	-1,17	-0,31	-0,79		2020	-5,73104	-1,18	0,62	1,32	0,91		1,09
	2021	1,6	-1,5	-1,02	-0,43	-1,02	-0,24	-0,68		2021	3,0524	-1,19	0,65	1,4	0,83	1,18	1,01
Yemen	1996	4,635	-0,7	-1,31	-0,62	-0,44	-1,38	-0,74	Mouritania	1996	3,70686	-0,57	0,37	-0,12	-0,5	-0,56	-0,4
	1997	5,2311	-1,2	-2,11	-1,32	-1	-1,37	-1,22		1997	-6,18692	-0,84	-0,44	-0,68	-0,73	-0,65	-0,6
	1998	6,0067	-0,8	-1,19	-0,8	-0,6	-1,39	-1		1998	0,10921	-0,71	0,35	-0,1	-0,46	-0,52	-0,45
	1999	3,7755	-1,2	-2,11	-1,32	-1	-1,37	-1,22		1999	0,89958	-0,84	-0,44	-0,68	-0,73	-0,65	-0,6
	2000	6,1819	-0,8	-1,15	-0,82	-0,71	-1,46	-0,97		2000	-6,57024	-0,79	0,35	-0,14	-0,41	-0,49	-0,32
	2001	3,8036	-1,2	-2,11	-1,32	-1	-1,37	-1,22		2001	-3,19957	-0,84	-0,44	-0,68	-0,73	-0,65	-0,6
	2002	3,9352	-1,2	-1,31	-0,89	-0,88	-1,47	-0,97		2002	-0,76996	-0,79	0,38	-0,23	-0,49	-0,08	0,17
	2003	3,7474	-0,9	-1,48	-0,86	-0,78	-1,26	-1		2003	4,64298	-0,76	0,06	-0,2	-0,62	-0,07	-0,16
	2004	3,9727	-1	-1,55	-0,97	-0,88	-1,23	-1,09		2004	2,48464	-1,13	-0,17	-0,59	-0,76	-0,37	-0,15
	2005	5,5917	-1,1	-1,44	-0,92	-0,84	-1,27	-0,9		2005	6,19538	-0,91	-0,22	-0,32	-0,73	-0,54	-0,38
	2006	3,1704	-1,2	-1,35	-0,92	-0,77	-1,04	-0,79		2006	15,6883	-0,85	0,24	-0,91	-0,79	-0,75	-0,47
	2007	3,3384	-1,1	-1,59	-0,88	-0,68	-0,97	-0,79		2007	-4,2163	-0,67	-0,28	-0,92	-0,7	-0,58	-0,49
	2008	3,6476	-1,2	-2,01	-0,89	-0,73	-0,98	-0,8		2008	-2,79181	-0,94	-0,64	-1	-1,16	-0,79	-0,68
	2009	3,8662	-1,3	-2,33	-1,08	-0,64	-1,09	-1,08		2009	-2,59179	-0,92	-0,88	-0,93	-0,81	-0,61	-0,71

	2010	7,7023	-1,3	-2,42	-1,03	-0,62	-1,09	-1,19		2010	-0,28615	-0,91	-1,08	-0,99	-0,9	-0,71	-0,84
	2011	-12,71	-1,4	-2,43	-1,16	-0,84	-1,29	-1,24		2011	1,07537	-0,93	-1,17	-0,96	-0,93	-0,64	-0,8
	2012	2,393	-1,4	-2,43	-1,28	-0,7	-1,28	-1,26		2012	1,25602	-0,91	-1,13	-0,91	-0,94	-0,79	-0,65
	2013	4,8235	-1,3	-2,37	-1,23	-0,74	-1,19	-1,26		2013	1,17774	-0,96	-1,01	-0,99	-1,01	-0,85	-0,67
	2014	-0,189	-1,3	-2,67	-1,44	-0,91	-1,2	-1,57		2014	1,55574	-0,9	-0,59	-0,99	-0,87	-0,93	-0,83
	2015	-27,99	-1,5	-2,68	-1,67	-1,13	-1,27	-1,49		2015	2,62469	-0,89	-0,64	-1,03	-0,88	-0,91	-0,89
	2016	-9,375	-1,7	-2,79	-1,87	-1,49	-1,67	-1,68		2016	-1,37989	-0,77	-0,75	-0,81	-0,73	-0,74	-0,78
	2017	-5,072	-1,7	-2,94	-1,94	-1,47	-1,76	-1,6		2017	3,50842	-0,8	-0,63	-0,76	-0,6	-0,75	-0,8
	2018	0,7524	-1,8	-3,01	-2,26	-1,62	-1,8	-1,64		2018	2,05648	-0,87	-0,63	-0,79	-0,69	-0,79	-0,85
	2019	0,92	-1,8	-2,77	-2,32	-1,68	-1,78	-1,7		2019	2,57917	-0,8	-0,57	-0,58	-0,59	-0,85	-0,81
	2020	0,92	-1,8	-2,65	-2,35	-1,84	-1,78	-1,69		2020	-3,46548	-0,83	-0,72	-0,81	-0,59	-0,79	-0,88
	2021	0,92	-1,7	-2,59	-2,3	-2,01	-1,8	-1,65		2021	-0,13787	-0,77	-0,73	-0,73	-0,67	-0,82	-1,06
Bahrain	1996	0,8486	-0,7	-0,31	0,78	0,79	-0,01	0,33	Saudi Arabia	1996	-0,11975	-1,5	-0,19	-0,18	0,11	-0,16	-0,31
	1997	-0,048	-1,1	-0,46	0,47	0,67	0,43	0,22		1997	-1,5741	-1,7	-0,36	-0,03	0,1	0,01	0,03
	1998	1,6983	-1,1	-0,16	0,57	0,76	0,35	0,25		1998	0,20851	-1,62	0,11	-0,22	0,05	-0,26	-0,29
	1999	1,339	-1,1	-0,46	0,47	0,67	0,43	0,22		1999	-6,22343	-1,7	-0,36	-0,03	0,1	0,01	0,03
	2000	2,4422	-1,1	0,06	0,55	0,75	0,28	0,36		2000	2,98946	-1,6	0,23	-0,23	-0,17	-0,2	-0,12
	2001	-0,15	-1,1	-0,46	0,47	0,67	0,43	0,22		2001	-3,6196	-1,7	-0,36	-0,03	0,1	0,01	0,03
	2002	0,8534	-0,6	0,29	0,51	0,87	0,55	0,79		2002	-5,12799	-1,7	-0,087	-0,34	-0,02	0,18	-0,07
	2003	2,2082	-0,6	0,48	0,43	0,62	0,59	0,37		2003	8,7077	-1,64	0,14	-0,35	0,11	-0,17	0,08
	2004	-0,104	-0,6	0,31	0,53	0,7	0,7	0,44		2004	5,62715	-1,32	-0,65	-0,37	0,01	-0,3	0,04
	2005	-1,336	-0,7	0,01	0,39	0,66	0,6	0,38		2005	2,38973	-1,54	-0,24	-0,38	-0,02	-0,1	0,11
	2006	-1,105	-0,9	-0,37	0,39	0,68	0,37	0,19		2006	-1,20129	-1,78	-0,52	-0,18	0,01	-0,2	-0,05
	2007	1,0554	-0,9	-0,25	0,4	0,76	0,52	0,18		2007	-2,07705	-1,71	-0,47	-0,13	0,07	-0,17	0,02
	2008	-0,435	-0,9	-0,24	0,38	0,71	0,53	0,18		2008	2,23294	-1,73	-0,34	-0,1	0,07	-0,01	0,12

	2009	-3,468	-0,8	-0,14	0,48	0,69	0,51	0,18		2009	-5,65742	-1,82	-0,49	-0,1	0,05	-0,02	0,16
	2010	1,3949	-1	-0,49	0,45	0,71	0,43	0,18		2010	1,72483	-1,79	-0,23	-0,01	0,15	0,04	0,16
	2011	2,1154	-1,2	-0,95	0,51	0,72	0,35	0,21		2011	7,30078	-1,91	-0,46	-0,31	0,05	-0,31	0,02
	2012	2,639	-1,3	-1,13	0,54	0,68	0,25	0,37		2012	3,11794	-1,87	-0,48	0,03	0,14	-0,05	0,1
	2013	2,3476	-1,3	-1,34	0,58	0,6	0,33	0,43		2013	0,54318	-1,88	-0,43	0,07	0,15	-0,03	0,08
	2014	0,4139	-1,3	-0,91	0,56	0,7	0,41	0,27		2014	1,57765	-1,88	-0,29	0,21	0,13	0,08	-0,01
	2015	-1,352	-1,3	-1,07	0,56	0,82	0,42	0,13		2015	2,1219	-1,84	-0,63	0,2	0,12	0,05	0,02
	2016	0,0672	-1,4	-0,79	0,33	0,6	0,45	-0,02		2016	-0,35696	-1,73	-0,46	0,26	0,33	0,22	0,08
	2017	0,914	-1,4	-0,96	0,19	0,41	0,44	-0,15		2017	-2,99664	-1,69	-0,64	0,25	0,1	0,36	0
	2018	0,0168	-1,4	-0,85	0,18	0,41	0,41	-0,15		2018	0,09898	-1,7	-0,62	0,32	0,14	0,36	-0,08
	2019	1,6987	-1,4	-0,63	0,29	0,48	0,49	-0,01		2019	-1,93245	-1,66	-0,61	0,3	0,16	0,27	-0,07
	2020	-3,86	-1,5	-0,62	0,42	0,63	0,48	-0,07		2020	-4,58971	-1,61	-0,62	0,14	0,24	0,27	0,26
	2021	3,2177	-1,5	-0,51	0,72	0,85	0,47	0,17		2021	3,37507	-1,59	-0,58	0,5	0,23	0,31	0,34

ملحق رقم 02 :نموذج الإنحدار التجميعي :

Dependent Variable: LGDP
Method: Panel Least Squares
Date: 05/06/23 Time: 21:13
Sample: 1996 2021
Periods included: 26
Cross-sections included: 17
Total panel (balanced) observations: 442

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LVA	-0.085471	0.071809	-1.190254	0.2346
LPS	0.194338	0.056943	3.412843	0.0007
LGE	0.536682	0.108639	4.940065	0.0000
LRQ	0.079772	0.107123	0.744671	0.4569
LIR	-0.799524	0.152237	-5.251843	0.0000
LCC	-0.012153	0.111285	-0.109206	0.9131
C	0.834054	0.067135	12.42349	0.0000

Root MSE	0.554464	R-squared	0.157244
Mean dependent var	0.926550	Adjusted R-squared	0.145620
S.D. dependent var	0.604664	S.E. of regression	0.558907
Akaike info criterion	1.690044	Sum squared resid	135.8841
Schwarz criterion	1.754838	Log likelihood	-366.4996
Hannan-Quinn criter.	1.715600	F-statistic	13.52726
Durbin-Watson stat	1.629768	Prob(F-statistic)	0.000000

ملحق رقم 03 : اختبار لاغرانج LM :

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects
Null hypotheses: No effects
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	119.6017 (0.0000)	10.75482 (0.0010)	130.3565 (0.0000)

ملحق رقم 04 : نموذج الآثار الثابتة FEM :

Dependent Variable: LGDP
Method: Panel Least Squares
Date: 05/06/23 Time: 21:05
Sample: 1996 2021
Periods included: 26
Cross-sections included: 17
Total panel (balanced) observations: 442

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LVA	-0.206680	0.075572	-2.734885	0.0065
LPS	0.068886	0.058334	1.180881	0.2383
LGE	0.096111	0.126734	0.758364	0.4487
LRQ	0.243708	0.120623	2.020411	0.0440
LIR	-0.441033	0.162996	-2.705797	0.0071
LCC	0.100322	0.137554	0.729328	0.4662
C	0.924466	0.076771	12.04179	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

Root MSE	0.489713	R-squared	0.342587
Mean dependent var	0.926550	Adjusted R-squared	0.308069
S.D. dependent var	0.604664	S.E. of regression	0.502974
Akaike info criterion	1.514076	Sum squared resid	105.9997
Schwarz criterion	1.726972	Log likelihood	-311.6108
Hannan-Quinn criter.	1.598048	F-statistic	9.924866
Durbin-Watson stat	1.998710	Prob(F-statistic)	0.000000

ملحق رقم 05 : النموذج العشوائي REM:

Dependent Variable: LGDP
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 05/06/23 Time: 21:18
Sample: 1996 2021
Periods included: 26
Cross-sections included: 17
Total panel (balanced) observations: 442
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LVA	-0.162810	0.072271	-2.252792	0.0248
LPS	0.104574	0.056157	1.862174	0.0633
LGE	0.259911	0.116751	2.226197	0.0265
LRQ	0.212692	0.112466	1.891167	0.0593
LIR	-0.561720	0.154209	-3.642588	0.0003
LCC	0.043540	0.124174	0.350633	0.7260
C	0.884371	0.083621	10.57597	0.0000

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	0.179631	0.1131
Idiosyncratic random	0.502974	0.8869

Weighted Statistics

Root MSE	0.508686	R-squared	0.075271
Mean dependent var	0.445980	Adjusted R-squared	0.062516
S.D. dependent var	0.529583	S.E. of regression	0.512763
Sum squared resid	114.3726	F-statistic	5.901352
Durbin-Watson stat	1.872159	Prob(F-statistic)	0.000006

Unweighted Statistics

R-squared	0.132434	Mean dependent var	0.926550
Sum squared resid	139.8843	Durbin-Watson stat	1.530719

ملحق رقم 06 : إختبار هاسيو Hsiao :

Specification Tests of Hsiao (1986)

H1 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative Hypothesis : H2
H2 = Null Hypothesis : H3 vs Alternative Hypothesis : panel is heterogeneous
H3 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative Hypothesis : panel is partially homogeneous

Hypotheses	F-Stat	P-Value
H1	3.041705	2.01E-11
H2	1.467280	0.028090
H3	7.373098	2.92E-15

This program has developed by Brahim KHOUILED
University of Ouargla, Algeria

ملحق رقم 07 : إختبار هوسمان الكامل : (Hausman)

Correlated Random Effects - Hausman TestEquation:
Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	23.096613	6	0.0008

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
LGE	0.096111	0.259911	0.002431	0.0009
LCC	-0.441033	-0.561720	0.002787	0.0223
LLR	0.100322	0.043540	0.003502	0.3373
LVA	-0.206680	-0.162810	0.000488	0.0471
LPS	0.068886	0.104574	0.000249	0.0238
LRQ	0.243708	0.212692	0.001901	0.4769

Cross-section random effects test equation:
Dependent Variable: LGDP
Method: Panel Least Squares
Date: 05/04/23 Time: 12:18
Sample: 1996 2021
Periods included: 26
Cross-sections included: 17
Total panel (balanced) observations: 442

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.924466	0.076771	12.04179	0.0000
LGE	0.096111	0.126734	0.758364	0.4487
LCC	-0.441033	0.162996	-2.705797	0.0071
LLR	0.100322	0.137554	0.729328	0.4662
LVA	-0.206680	0.075572	-2.734885	0.0065
LPS	0.068886	0.058334	1.180881	0.2383
LRQ	0.243708	0.120623	2.020411	0.0440

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

Root MSE	0.489713	R-squared	0.342587
Mean dependent var	0.926550	Adjusted R-squared	0.308069
S.D. dependent var	0.604664	S.E. of regression	0.502974
Akaike info criterion	1.514076	Sum squared resid	105.9997
Schwarz criterion	1.726972	Log likelihood	-311.6108
Hannan-Quinn criter.	1.598048	F-statistic	9.924866
Durbin-Watson stat	1.998710	Prob(F-statistic)	0.000000

ملحق رقم 08 : إختبار التوزيع الطبيعي :

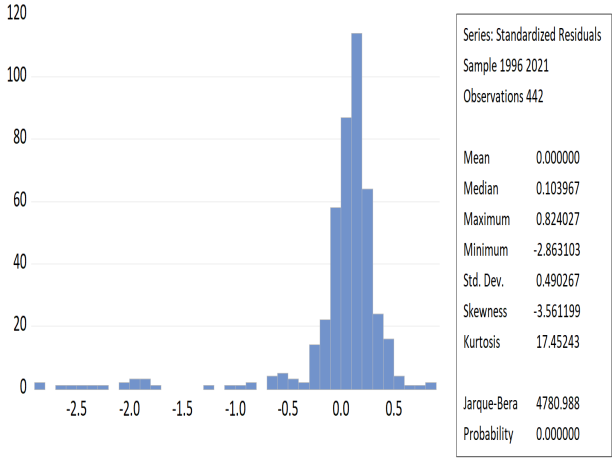

ملحق رقم 09 : الآثار الثابتة لكل دولة :

	COUNTRY	Effect
1	Algeria	-0.047337
2	Kuwait	0.075624
3	Morocco	0.039915
4	Tunisia	0.117369
5	Oman	-0.100949
6	libya	0.505013
7	Iraq	0.339606
8	Lebanone	0.128486
9	Qatar	-0.108005
10	United Arab	0.018798
11	Egypt	-0.385749
12	Yemen	0.157144
13	Jordan	-0.001935
14	Mauritania	-0.188371
15	Saudi Arabia	-0.180467
16	Bahrain	-0.261341
17	Soudan	-0.107802